

أكاديمية شرطة دبي

الإدارة الإستراتيجية لمكافحة الجرائم المستحدثة

إعداد
دكتور/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش
أستاذ إدارة الشرطة المساعد بأكاديمية دبي



القيادة العامة لشرطة دبي
أكاديمية شرطة دبي

الإدارة الإستراتيجية لمكافحة الجرائم المستحدثة

إعداد
دكتور/ عبدالكريم أبو الفتوح درويش
إستاذ إدارة الشرطة المساعد بأكاديمية شرطة دبي

دبي ـ 2003م



(سورة البقرة ـــ الآية رقم 126)

الفهـرس

تقديم

وضـع هـذا الكتاب ليفى غرض التدريس لطلبة السنة الثالثة لكلية شرطة دبـى لـمادة "الإدارة الاسـتراتيجية لمكافحة الجرائم المستحدثة" والتعريف بالإدارة الاستراتيجية –للعاملين في مجال الشرطة والأمن– كأحد الاتجاهات الحديثة فى الإدارة وكيفـية الاسـتفادة مـنها بصـفة عامـة، والاسـتفادة منها في إدارة مكافحة الجرائم في المجال الشرطى بصفة خاصة، ولقد عملت عند إعداد هذا الكتاب على عـدة محـاور فـى ذات الوقت بهدف تحقيق غرض أساسى وهو أن يكون مضمون الكـتاب يحمـل فـى طـياته الإطـار الـنظرى بصورته العلمية، ويصاحبه فى نفس الوقت الإطار العملى أو التطبيقى للربط بين العمل الأكاديمي والواقع العملى، وقد عملـت عـلى توظـيف المـنهج العـلمى، والاسـتعانة بالـتجارب المقارنـة، والخبرة العملـية فـى مـيدان العمـل الشرطي، كما استعنت بالمشاهدات الواقعية من خلال الـزيارات الميدانـية، والخـبرة الذاتـية المكتسـبة مـن خلال التدريس، والتدريب، وتقديـم الاستشـارات فـى المؤسسـات الشـرطية والأمنـية عـلى كافـة المسـتويات المحلية، والإقليمية، والعالمية لمدة تزيد عن العشرون عاما.

وقصـدت عرض وتطبيق بعض الطرق، والأساليب الحديثة ليس فقط على مستوى العمل الشرطى، والأمنى بل ولكن أيضا على مستوى أكبر على نطاق منع الجـريمة، والعدالـة الجنائـية، فـى ظـل الإجـراءات، والـبرامج، والآلـيات، والاستراتيجيات، والنظم الملائمة، والفعالة فى تلك المجالات الحيوية.

وقد راعيت عند تناولى الموضوعات المطروحة بالكتاب أن يكون الحداثة طابعها مع مسايرتها للمستويات التقنية المتقدمة، والتى يتم توظيفها من قبل المؤسسات الشرطية، والأمنية على المستوى العالمى، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية، والإقليمية التى نعيشها فى بلداننا العربية، انطلاقا، وإيمانا بان النظرة الفكرية يجب أن تكون عالمية، وأن يأتى التصرف بما يلائم الظروف المحلية.

ويحدونى الأمل وأنا أكتب نهاية هذا التقديم أن يكون قد حالفنى التوفيق، فيما أردت تحقيقه من أهداف، وأن يكون هذا الكتاب لبنة تدعم بناية المعمار الأمنى الهادف إلى صون الحريات، وحماية الأرواح، وتأمين الممتلكات، وأمن المجتمع.

الفصل الأول

الإدارة الاستراتيجية والسياسة الأمنية

يهدف هذا الفصل إلي تزويد القاريء بالمعلومات التالية:

- تحديد ماهية الإدارة الاستراتيجية من خلال التفرقة فيما بينها وبين الإدارة العامة وإدارة الأعمال.
- التعريف بتحليل الموقف بالنسبة للمؤسسات الشرطية.
- ماهية التخطيط الاستراتيجى بالمؤسسات الشرطية.
- التعرف على نموذج للتخطيط الاستراتيجي الأمنى (التخطيط الاستراتيجى لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية).
- تحديد ماهية فلسفة العمل الشرطى.
- التعريف بماهية السياسة الأمنية.
- الإلمام بعملية قياس المتغيرات الأمنية.
- التعرف على ماهية تحليل الجريمة.

المبحث الأول
ماهية الإدارة الاستراتيجية

تشهد مجتمعات اليوم تغيرات سريعة ومتلاحقة، يلازمها تطور هائل فى تكنولوجـــيا المعلومـــات، والاتصالات، والمواصلات، وهو ما سهل الاتصال، والتنقل، ونقل المعلومات، حتى أصبح العالم كقرية صغيرة، والتعامل مع كثير من الأشياء من منطلق أو منظور عالمى (Global)، وأن تعمل المنشآت الاقتصادية والمؤسسات الإدارية (ومنها الأمنية) على الاستفادة من تلك الظروف، وزيادة الاعـــتماد المتبادل بين الدول لتعظيم الاستفادة من هذا التغيير، والتطور لتحقيق أهدافها بأكبر فعالية، وكفاءة ممكنة.

وفى ضـــوء ارتـــباط الانحراف إلى الجريمة بعدة عوامل منها الأسرى، والتعلـــيمى، والصحى، والاجتماعى، والاقتصادى، والتكنولوجى، وغيرها من العوامـــل، حيـــث تعـــتمد اســـتراتيجية منع الجريمة الناجحة على مجموعة من السياســـات، وهو ما يشير إلى عدم سهولة تنفيذ هذا النوع من الاستراتيجيات خاصـــة لصـــعوبة تحقـــيق التنسيق بين راسمى تلك السياسات، ومتابعة عملية تنفيذها، وتحليل النتائج المترتبة عليها، وهو ما يدعو النظم الإدارية المعاصرة إلى إنشـــاء آلـــية للقيام بتلك المهمة، ومن أهم الآليات لتحقيق ذلك ما يتمثل فى تكوين وحدات للتحليل لتعاون الإدارة العليا، وقيادات النظام الإدارى فى جمع المعلومـــات، وتصـــنيفها، وتخزينها، وتحديثها، وتحليلها بما يرفع كفاءة عمليات تنفـــيذ، ومـــتابعة السياسات العامة خاصة فى مجال منع الجريمة، وتحقيق العدالة الجنائية، ووحدات التحليل السالفة الذكر تتكون على المستوى القومى، وعلى

مستوى الوزارة والمؤسسة الإدارية الواحدة، بمعنى أن تمارس تلك الوحدات نشاطها بصورة مركزية لمعاونة القيادة العليا للجهاز الإدارى، وعلى مستوى المؤسسات التى يتكون منها ذلك الجهاز لمعاونة قيادته، وتقوم تلك الوحدات بمجموعة حيوية من الأنشطة المدعمة للقرارات، ويمكن أن تتمثل المجموعات الرئيسية لتلك الأنشطة فى استقبال وتجميع المعلومات، وإعداد وطرح بدائل السياسات والخطط، ومتابعة وتقويم تنفيذها، والنتائج المترتبة عليها. ([1])

أولا- الإدارة العامة، وإدارة الأعمال، والإدارة الاستراتيجية:

يرى الأستاذان الدكتور "عبد الكريم درويش" والدكتورة "ليلى تكلا" أن الإدارة العامة "تعنى تنفيذ السياسة العامة للدولة، وإخراجها إلى حيز الواقع، وهى بذلك تمثل مجموع النشاط والعمل الحكومى الموجه نحو أداء الخدمات العامة، والانتاج الحكومى، وتنفيذ مختلف القوانين". كما أنهما يصفا العلاقة بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال من خلال أن "إدارة الأعمال تعنى إدارة أوجه النشاط الاقتصادى الخاص الهادف إلى تحقيق ربح، وهى بذلك تهتم بالتركيز على التنظيم، والإدارة فى الميدان الاقتصادى، والإدارة العامة وثيقة الصلة بالعلوم السياسية، أما دراسة إدارة الأعمال فهى وثيقة الصلة بالدراسات الاقتصادية، وتتم عادة بين جدران معاهد الاقتصاد، والتجارة.

ويلاحظ أن كلا النوعين من الإدارة يتشابهان فى عدة نواح، حيث تتماثل المفاهيم، والعمليات، والطرق المستعملة فى كل منهما فى أحيانا كثيرة، ليس هذا فحسب، وإنما يمكن أن نضيف أن كلا النوعين من الإدارة قد أثر فى

---

[1]- دكتور/ أحمد رشيد، تحليل السياسات العامة والوظيفة المفتقدة فى النظام الإدارى المصرى، الجزء الثالث من كتاب: تقييم السياسات العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989م، ص 125-127.

النوع الآخر بمعنى أن هناك تأثيرا متبادلا بينهما، فالإدارة العامة أقدم كثيرا من إدارة الأعمال، حيث سبقتها بآلاف السنين، وحينما نمت المشروعات الخاصة فى القرن الثامن عشر وجدت أمامها أجهزة حكومية راسخة القدم، وكانت هذه الأجهزة الحكومية برغم نشاطها المحدود وقتئذ تمثل إدارة ضخمة جدا بالنسبة لحجم المشروعات الجديدة التى استفادت بدورها من الأنماط والأنظمة الحكومية القائمة.

وخلال القرن التاسع عشر بدأ التأثير بين الإدارتين يأخذ اتجاها عكسيا فإدارة الأعمال الموجهة نحو الربح لم تدخر جهدا فى سبيل تطوير أساليبها، وتحسين طرقها، بهدف الوصول إلى الكفاية الإنتاجية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، بينما بقيت الإدارة العامة محافظة تؤدى خدماتها دون تطوير، أو اصلاح يذكر.

وهكذا أصبح من المتحقق أن تتقدم إدارة الأعمال، وأن تتفوق على الإدارة العامة فى زمن قصير، و لم يكن بمستغرب أن تبدأ الإدارة العامة فى اقتباس المبادئ، والنظم التى جاءت بها إدارة الأعمال وفى مقدمتها الإصرار على عناصر الكفاية وزيادة الإنتاج، والأخذ بأساليب الإدارة العلمية.(2)

على أن إدارة الأعمال بدأت فى السنوات القليلة الماضية فى العودة إلى الأخذ ببعض أساليب وإجراءات ونظم الإدارة العامة المتقدمة المتعلقة بإدارة شئون العاملين، مثل نظم التأمينات، والمعاشات، وصرف المرتبات فى فترة الأجازة المرضية، والإعتيادية، والمرتبات السنوية الثابتة.

2- دكتور عبد الكريم درويش، ودكتورة ليلى تكلا، أصول الإدارة العامة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص 66-67.

ويمكن فهم التفاعل بين هذين النوعين من الإدارة فى ضوء أن المنظمات الإداريـــة بصرف النظر عن نوع النشاط الذى تؤدية تتشابه فى نواح كثيرة مما يجعل اقتباس واحدة منها عن الأخرى عملية سهلة.(3)

أما عن الإدارة الاستراتيجية، وسياسة الأعمال فالها تعتبر حقل دراسة يحاول أن يفسر لماذا تنمو، وتتقدم بعض المنشآت بينما يتوقف ويفلس البعض الآخر، فتركز الإدارة الاستراتيجية عادة على تحليل المشكلات، والفرص التى تواجه الأفراد فى الإدارة العلـــيا، وتتعلق بالقرارات الاستراتيجية، على خلاف قرارات كثيرة وعديدة تتخذ فى المســـتويات الدنيا فى المنشأة، وتتعلق الإدارة الاستراتيجية بمستقبل المنشأة على المدى الطويل، حيث إنه من الممكن أن تكون المخاطر مكلفة جدا.(4)

وتهتم الإدارة الاستراتيجية أيضا بمجموعة من الموضوعات الرئيسية من أهمهـــا، تحليل موقف المؤسسة (وهنا ينصب حديثنا بصورة أساسية على موقف المؤسســـات الشرطية) بعنصرية الخارجى، والداخلى، والتخطيط الاستراتيجى، وصـــياغة رســـالة المؤسســـة، وأهدافهـــا، وخططها الاستراتيجية بمستوياتها المختلفة.(5)

ونـــتعرض هـــنا لعملية تحليل موقف المؤسسة الشرطية بعنصرية الخارجى، والداخــــلى، والتخطـــيط الإستراتيجى الشرطى، وصياغة رسالة المؤسسة الشرطية، وأهدافها، وخططها الإستراتيجية بمستوياتها المختلفة، مع عرض موقف منظمة الشرطة الجنائية الدولية من تطبيق مفهوم التخطيط الإستراتيجى فى مجال عملها.

3- دكتور عبد الكريم درويش، ودكتورة ليلى تكلا، مرجع سابق، ص67-68.

4- تومامس وهيلن ودافيد هنجر، الإدارة الاستراتيجية، ترجمة الدكتور محمود عبد الحميد، والدكتور زهير نعيم الصباغ، وراجع الترجمة الدكـــتور حامد سوادى عطية، والدكتور كامل السيد غراب، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1411هـــ-1990م، ص 24.

5- يراجع مقالنا حول: الإدارة الاستراتيجية للمنشآت الانتاجية "الجزء الأول"، مجلة الدراسات العليا (دورية محكمة) أكاديمية الشرطة، القاهرة، يوليو، 1999م، ص 457-458.

ثانيا- تحليل الموقف (Situational Analysis) بالنسبة للمؤسسات الشرطية الوطنية:

مـــن المتصــــور أن تبدأ عملية الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية بتحلـــيل موقفهـــا المتكون من أمرين أساسيين هما، مناخها الخارجى، ومناخها الداخلى.

فيرى مجموعة من الخبراء أهمية القيام بقياس المتغيرات التى تؤثر فى الوضع الأمنى باعتبارها مدخلات يجب تحليلها للوصول إلى أفضل المقترحات لمواجهتها. وتشمل مجموعة المتغيرات العديد من العوامل، منها ما هو متعلق بأجهزة الأمن، ومنها ما هو مرتبط بالنظام السياسى والمجتمع، ويشير هؤلاء الخبراء إلى أنه تتمثل تلك العوامل فيما يلى:

عوامل خاصة بأجهزة الأمن:

* درجة كفاءة القائمين على جهاز الأمن، ونوعيات رجال الأمن، ومدى انتماءهم القومى.
* درجـــة التأثر السلبى من قبل من يعلمون في الأجهزة الشرطية بالقوى الخارجية.
* درجة تأثير ممثلو الحركات السياسية المعارضة للنظام القائم على أجهزة الأمن.

عوامل خاصة بالنظام السياسى:

* درجة التماسك داخل الصفوة التى تقود المجتمع.
* درجة شرعية النظام السائد، ومدى أخلاقية، ونزاهة سلوك المسئولين.
* نظرة الحكومة، والمعارضة إلى بعضهم البعض.

عوامل خاصة بالمجتمع:

درجة البواعث البنائية:

- الأسس البنائية (طوائف - طبقات اجتماعية ... الخ).
- الوسائل المتاحة للتعبير عن عدم الرضا.
- امكانيات الاتصال داخل المجتمع.
- درجة الضغوط، والتوترات البنائية.
- درجة نمو الحركات السياسية المعارضة للنظام، وقدرتها التعبوية.
- درجة التعرض للانحراف والضغوط التى تقع على فئات أو أفراد ذات خصائص معينة تكون قدرتها أضعف تجاه مقاومة الانحراف واللجوء إلى الأسلوب الاجرامى (الطبقات الهشة).
- درجة التقدم الاقتصادى، والاجتماعى، والتكنولوجى ومدى قدرة الأفراد على التوائم معها.

وتمثل هذه العوامل السابقة مناطق هامة يمكن استخلاص "المتغيرات الأمنية" الواقعية منها- وبتحليل المعلومات المتوافرة عنها يمكن التوصل إلى اقتراح مجموعة من البرامج الأمنية سواء فى مجال التعليم، والتدريب، أو فى مجال الإعداد،

والتجهيز، أو مجال تعاون أجهزة الدولة المختلفة مع جهاز الشرطة مثل الجامعات، وغيرها (6) . كما يرى أن تحليل الوضع بالنسبة للمؤسسة الشرطية يتضمن تحليل الفرص، والقيود أو المخاطر (Risks) التي تواجه المؤسسة الشرطية، والذى يحتوى على ما يلى:(7)

الفرص:

وتشمل عملية تحليل الفرص العناصر التالية:

* الصورة الذهنية للشرطة، لدى الأفراد، والتنظيمات الشعبية، ووسائل الإعلام، التى تعتبر مسئولة عن تهيئة التجاوب مع الشرطة، ودعم جهودها.
* اتفاقات أمنية ثنائية مع دول أخرى تضمن تبادل، أو تسليم المجرمين.
* مخصصات مالية أكبر، من الموازنة العامة للدولة تهيئ إمدادا أفعل بتجهيزات تكنولوجيا شرطية كافية، أو متطورة، أو تمويل مناسب لبرامج البحوث والتطوير، أو للمعاهد، والكليات الشرطية الأرفع تخصصا.

القيود أو المخاطر:

* عجز وسائل الإعلام عن تهيئة رأى عام شعبي موات، ومتجاوب مع جهود الشرطة فى حفظ السلام.

6- أ.د. رفعت المحجوب، وأ.ح.، و أحمد رشيد، وأ.د. أحمد الصفتى، نموذج مقترح لدراسة المتغيرات الأمنية فى مصر، بحث مقدم لمؤتمر الشرطة العصرية عام 2000، وزارة الداخلية، أكاديمية الشرطة، القاهرة، 22-25 يناير 1984، ص 2-3.

7- دكتور/ أحمد سيد مصطفى، التخطيط الاستراتيجى لمكافحة الارهاب، الفكر الشرطى، الشارقة، المجلد الثامن، العدد الثانى، ربيع الآخر 1420هـ، يوليو، 1999م، ص 236-237.

* دعم تمويلى للإجرام المنظم على المستوى العالمي.
* صعوبة تحقيق تسليم المجرمين.
* نقص الموارد المالية.
* التفوق التكنولوجى لمرتكبي الجرائم.

تحليل نقاط القوة والضعف:

ويــتم تحلــيل نقــاط القوة، والضعف، من خلال مقياس متدرج يوضح قوة، وضعف كل عنصر من العناصر التالية:

* مستوى الكفاءة المهنية الشرطية للقادة الشرطيين.
* مدى فعالية نظم الموارد البشرية، والعمليات، والمعلومات، والاتصالات.
* مــدى فعالــية الهيكل التنظيمى (مثل مدى كفاية الوحدات التنظيمية، وتناسب مستوياتها مع عبء العمل بكل منها، وكفاية العمالة، وتوازنها على مدى وحدات الهيكل).
* مدى فعالية التجهيزات الآلية (مركبات، وأسلحة وذخيرة)، ومستواها التكنولوجى.
* مــدى كفايــة المخصصــات المالية لحفز القادة، والمنفذين، للبحوث والتطوير، ولتهيئة، وصيانة تجهيزات تكنولوجيا متطورة.

تحليل المتغيرات البيئية:

فى إطــار تحلــيل المتغيرات البيئية وتأثيرها على الإدارة، يرى الأستاذان الدكــتور/ عبدالكريم درويش، والدكتورة / ليلى تكلا أنه من الضرورى عند

إجـــراء الدراســـات الإيكولوجـــية محاولة فهم العوامل المؤثرة فى الإدارة لا فى صـــورتها المجردة فحسب، وإنما اكتشاف تفاعلها مع الإدارة وانعكاساتها عليها، فلا يكفى مثلا من وجهة نظر الدراسة الإيكولوجية القول إن العوامل الجغرافية، والديموجرافية، والاجتماعية، والسياسية تؤثر فى الإدارة فى بلد من البلدان، وإنما يلزم أن نتحقق من مدى تأثر الإدارة بكل هذه المتغيرات، واتجاهات التأثير ومداه وطبيعته.(8)

وتشمل عملية تحليل المتغيرات البيئية العوامل التالية:

* البيئة الاقتصادية.
* البيئة التكنولوجية.
* البيئة الاجتماعية.
* البيئة الثقافية.
* البيئة المادية.
* البيئة السياسية:

وتحتوى البيئات المختلفة على ما يلى:

- **البيـــئة السياسية** : تؤثر الجوانب السياسية على عمل الشرطة بصورة كـــبيرة وبالـــتالى إلى مدى الإحتياج البشرى لها . فيختلف دور الشرطة طبقاً لطبيعة النظام السياسى السائد فى الدولة، نظام رأسمالى أم نظام إشتراكى ، كما أن عملـــية التحول الإقتصادى التى تشهدها كثير من دول العالم ترتبط بوضع سياسات جديدة تؤثر فى النهاية على دور الشرطة وطبيعة رسالتها .

8- دكتور/ عبد الكريم درويش، والاستاذة الدكتورة/ ليلى تكلام، مرجع سابق، ص 418-445.

ويرتــبط عمل الشرطة بالأنشطة السياسية التى قد تمارس فى ظل الإطار القانونى ، ولكن قد يخرج البعض عن إطار تلك الممارسة بإرتكاب الجرائم التى قـد تؤدى فى بعض الأحوال إلى زعزعة الإستقرار وتقويض الممارسة السياسية السليمة ، وهو ما يترتب عليه دور أكبر للشرطة لمواجهــة تلك الجرائم وتحقيق السيطرة اللازمة لممارسة النشاط السياسى فى إطاره القانونى ، ولذلك كلما زاد كفــاءة الــنظام السياسى، كلما قلت محــاولات الخــروج عليه ، وبالتالــى الأعباء الملقاه على عاتق جهاز الشرطة .

كمــا أن الدور الذى تقوم به الدولة فى علاقاتها مع الدول الأخرى ، ومواقفها من القضايا السياسية الخارجية يؤثر فى مدى المخاطر التى قد تتعرض لها مصالحها وبالتالى يرتبط بعمل الشرطة .

ــ **البيئة الإقتصادية والتقدم التكنولوجى:** تقع على الشرطة مسئولية حماية مصــادر الدخــل القومى ، من موارد طبيعية، وصناعية ، وتجارية ، وزراعية ، وسياحية ، وملاحية وغيرها .

ونظراً لاختلاف طبيعة مصادر الدخل القومى من دولة إلى أخرى، فإن دور الشــرطة وأعــداد رجالها يختلف من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال، يخــتلف تأمين المناطق الصناعية، والتجارية، والسياحية، والملاحية ، عن تأمين المناطق الزراعية .

كمــا يرتبط مدى التقدم الاقتصادى بمستوى توزيع الموارد بين تدعيم العمليات الإنتاجية والخدمات ، فكلما زاد التقدم الإقتصادى والازدهار زادت عملــيات تدعيم الخدمات بجانب تدعيم عمليات الإنتاج ، بمعنى أن الخدمات ومــنها الخدمات الشرطية تأخذ نصيباً أوفر من الدعم المادى فى الدول المتقدمة

عنه فى النامية ، كما يتفاوت مقدار هذا الدعم داخل الدولة الواحدة فى فترات النمو عنها فى أوقات الكساد.

ويرتـــبط أيضـــاً مســـتوى الأداء فى المنظمات الإدارية ومنها الشرطة بالمســـتوى التكنولوجى السائد فى المجتمع ، فنرى الدول المتقدمة تدعم أجهزة الشـــرطة بوسائل الإنتقال، والاتصالات الحديثة التى تساعد بصورة كبيرة على تحقيق الفعالية، وأحكام السيطرة على أماكن ومساحات أكبر بواسطة أعداد أقل من رجال الشرطة .

- **البيئة الاجتماعية، والثقافية** : يؤثر الوضع الإجتماعى، والثقافى السائد فى الدولة على مدى إحترام الأفراد للقانون ، فكلما زاد التماسك الاجتماعى، والوعـــى الـــثقافى وســـادت روح التكافل الاجتماعى ، كلما قلت الترعة إلى الانحراف والتعدى على حقوق الآخرين .

ويرتـــبط ارتفـــاع مســـتويات الدخول ، والرقى الحضاري والمستوى الأخلاقي والثقافى للأفراد بعدم الميل إلى العنف وارتكاب الجرائم .

كمـــا أن قيام المؤسسات الاجتماعية بدور ريادى فى المجتمع يؤدى إلى تحقيق الضبط الاجتماعي ، وعدم الخروج على القانون ، فعلى سبيل المثال يؤثر دور التربية داخل الأسرة ، والتعليم في المدرسة ، والمؤسسات الدينية، والثقافية، والاجتماعية ، والرياضية في الحد من الجريمة والميل إلى الانحراف . وهذا ما يدعو إلى القـــول، بـــأن دور الشـــرطة يتســـع عندما تضعف دور هذه المؤسسات الاجتماعية في الدولة ، وهو ما يختلف من مجتمع إلى آخر ، وحتى داخل المجتمع الواحـــد من وقت إلى آخر ، وهو ما يؤدى بدوره باختلاف الاحتياجات من أعداد رجال الشرطة .

ـــ البيـــئة المادية : يرتبط عمل الشرطة بطبيعة المكان ومساحته التى تمارس فيه عملهـــا ، ويظهر ذلك جلياً عند المقارنة بين طبيعة عمل الشرطة فى المناطق الحضـــارية ، وعملها فى المناطق الريفية والنائية ، حيث إن الأولى تتميز بارتفاع معـــدل الكـــثافة السكانية وقلة مساحتها ، وتتميز الثانية بقلة الكثافة السكانية واتساع مساحتها.

كما ان طبيعة العمل الشرطى تختلف من مكان حضرى إلى آخر، تبعاً إلى مـــا إذا كـــان المجتمع الحضرى يحتوى على تجمعات للصناعات التى تتطلب العمالة الكثيفة أم لا ، بالإضافة إلى أن مهام الدوريات والحراسة تختلف طبيعتها لاختلاف طبيعة الأنشطة التى تمارس فى المناطق الحضارية ، ولذلك يختلف الوضع فى المـــناطق التجارية عنها فى المناطق السكنية ، حيث إن تأمين المناطق التجارية يحـــتاج إلى تكثـــيف لعمـــل الدوريـــات والحراسات بصورة أكبر من المناطق السكنية ، خاصة فى الأوقات الليلية.

وفى إطار تحليل المناخ الخارجى، والداخلى للمؤسسة الشرطية فى ضوء العناصر السابقة (والتى من المتصور تعديلها بما يلائم المناخ المستهدف منها)، فإنه يتم المقارنة بين الوضع الحالى للمؤسسة الشرطية، والوضع الذى يترتب على تغير البيئة الخارجية، والداخلية لها، والذى يُلزمها على التحرك إلى وضع جديد، وإلا سوف يكون هناك فارق يمكن استغلاله من قبل مرتكبى الجرائم، وهذا ما يدعو إلى الأخذ بالتخطيط الإستراتيجى لإزالة هذا الفارق.

فعـــلى سبيل المثال، تنتشر فى كثير من الأماكن على المستوى العالمى، ظاهرتين عـــلى قدر كبير من الخطورة، ومرتبطتين بالتقدم المعلوماتى والتكنولوجى الذى يشـــهده هذا العصر، وهما ظاهرة التزوير، والاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفـــع الإلكترونى، وظاهرة غسيل الأموال المتحصلة من الجرائم، خاصة جرائم

المخـــدرات، التى يتم قدر كبير منها باستخدام الشبكات الإلكترونية للتحويل النقدى على المستوى العالمى.[9]،[10]

ويســاعد إنشاء مراكز بحوث، ودراسات منع الجريمة على زيادة قدرة المؤسســة الشــرطية على التعرف على المناخ الخارجى، والداخلى، فعل سبيل المثال، تساعد على الكشف عن مشكلات المجتمع، وعلاقاتها بما هو موجود من مؤشــرات، مع تعظيم القدرة على التنبؤ بأشكال المشكلات، والأزمات الأمنية المســتقبلية، بغرض العمل على منع حدوثها، أو على الأقل مواجهتها، وهى فى مراحل تكوينها الأولى، لأن ذلك يزيد من فرص النجاح فى القضاء عليها، كما يقلل بصورة كبيرة من تكاليف مواجهتها، ويعطى الأجهزة الأمنية القدرة على المبادرة، وعدم الاعتماد على أسلوب رد الفعل.

ولتعظيم قدرة مراكز البحوث، والدراسات الشرطية، فإنها تعمل بصورة دائمة على تحقيق أهدافها بفعالية من خلال الخطوات التالية:[11]

- وضع خطة إستراتيجية تحتوى على مجموعة من الخطط السنوية المتعلقة بنشاط البحث العلمى فى المجالات الأمنية المختلفة.
- إعداد، وتنمية، وتعبئة الجهود، والخبرات البحثية، مع إتاحة المناخ الملائم لتعظيم الاستفادة منها فى مجال البحوث والدراسات الأمنية.

9- لــواء دكـــتور / جافظ الرهوان، طبيعة بطاقات الدفع الألكترونى كوسيط فى المبادلات: المخاطر وأهم سبل المواجهة، مجلة مركز بحوث الشرطة، القاهرة، العدد السادس عشر، يوليو، 1999م، ص 83-112.

10- عمــيد/ محمــد عبد اللطيف فرج، تجريم غسيل الأموال" فى مصر والأنظمة المقارنة"، مجلة مركز بحوث الشرطة، القاهرة، العدد الثالث عشر، يناير 1999من ص 237-278.

11- يــراجع مقالــنا حول: اتجاهات الجريمة وتنمية القدرات البحثية، مجلة مركز بحوث الشرطة، القاهرة، العدد السادس عشر، يوليو 1999م، ص 364-365.

- تكويـــن وإدارة الفرق البحثية، التي يشارك فيها تخصصات مختلفة، مما يعظم مردود العمل البحثي ومعالجة القضايا الأمنية.
- رصـــد وتحليل الظواهر الإجرامية، وتحديد حركتها، واتجاهاتها الدولية، ومدى تأثيرها على المستوى الوطني.
- تشجيع حركة الإطلاع على أحدث الإستراتيجيات، والأساليب التقنية المطبقة في المجالات الأمنية على مستوى العالم.
- دفـــع حركة التأليف، والترجمة في المجالات الأمنية، والمجالات الأخرى المرتبطة بها.
- متابعة توصيات الندوات، والمؤتمرات ذات الصلة بالموضوعات الأمنية، وتقـــيمها، واكتشـــاف ما هو صالح منها للتطبيق على المستوى المحلى، وخاصة ما يثبت فعاليته، وكفاءته في البيئات المتباينة.
- دراسة وتحليل المتغيرات المحلية، والإقليمية، والدولية ذات المردود الأمني خاصـــة في ظـــل ثـــورتي المعلومات، والاتصالات، وتقدم الحاسبات الإلكترونية، والشبكات الدولية للمعلومات.
- تقديم الخبرة، والمشورة للأجهزة المعنية في المجالات الأمنية، وما يرتبط بها من مجالات أخرى.

ثالـــثا: التخطـــيط الإستراتيجي بالمؤسسات الشرطية الوطنية فى ضوء تحليل المناخ الداخلي والخارجي لها:

يـــتم الاســـتفادة من عملية تحليل المناخ الخارجى، والداخلى للمؤسسة الشرطية من خلال المقارنة بين الوضع الحالي للمؤسسة الشرطية، والوضع الذي

يترتب على تغير البيئة الخارجية، والداخلية لها، والذى قد يُلزمها على التحرك إلى وضع جديد، وإلا سوف يكون هناك فارق يمكن استغلاله من قبل مرتكبى الجرائم، وهذا ما يدعو إلى الأخذ بالتخطيط الإستراتيجى لإزالة هذا الفارق.

فعلى سبيل المثال، إذا ما وجد أن ارتكاب بعض الجرائم يشير إلى تطور الأسلوب الإجرامى للجناة كاستخدام شبكة الإنترنت للدخول على حسابات العملاء بالبنوك المرتبطة بتلك الشبكة، فإن هذا يدعو المؤسسة الشرطية إلى تدريب وتنمية بعض أفرادها على عملية كيفية التحقيق واقتفاء الآثار من خلال أجهزة الحاسب الآلى وشبكاته، وبالإضافة إلى تأمين شبكات المعلومات، وهذا الأمر قد يستتبع تطوير التخطيط الإستراتيجى فى مجال الموارد البشرية للمؤسسة الأمنية، لتوفير تلك العناصر المتخصصة.

كما يساعد التخطيط الإستراتيجى القائمين على المؤسسة الشرطية على تحديد موضعها بالنسبة للبيئة المحلية، ومايحيط بها من بيئتين إقليمية، ودولية، بمعنى التعرف على المتغيرات التى تشهدها هذه البيئات الثلاث، والإجابة عما إذا ما كان ما هو متوافر لدى المؤسسة الشرطية يلائم، ويساير، ويفوق آثار تلك المتغيرات أم لا.

وتتضمن عملية التخطيط الإستراتيجى عدة عناصر تتمثل فى: الإطار، وتوظيف الموارد، وتحديد مميزات المؤسسة، ودمج بعض عناصر قوتها.

ونتناول الآن كل عنصر من هذه العناصر بالتطبيق على المؤسسة الشرطية بشىء من التفصيل النحو التالى:

(1) الإطار:

يعـــنى الإطار هنا المنطقة، أو المدى، أو حجم المؤسسة المستهدف الذى تمـــارس عملها فيه، وبالنظر إلى حجم التغيرات التى شهدتها، وتشهدها الساحة الدولية نجدها تدعو بشدة إلى العمل بشعار "أن نفكر بصورة عالمية، وأن نعمل محلـــيا"، بمعـــنى أن تـــدرس المتغيرات العالمية مثال إنشاء الشبكات الإلكترونية للـــتحويل الـــنقدى الـــدولى، والـــتى تتيح الفرصة لتدفق الأموال عبر الحدود Transnational، فى ثـــوان قليلة، مما يدعم قدرات المنظمات الإجرامية على عـــبور الحـــدود الإقليمـــية للدول إذا ما تمكنت من استغلال هذه الإمكانات المســـتحدثة، وبالتالى عولمة بعض الأنشطة الإجرامية، ومنها تحويل متحصلات الجـــريمة مـــن دولة إلى أخرى، وتتابع نقل التحويلات عبر العديد بين الدول، وذلـــك فى وقـــت قياسى، مما يُصعب الأمر على الأجهزة الشرطية التى تعمل بالوسائل التقليدية فى تتبع تلك الأموال، وبالتالى ضبطها.

وهـــذا الـــتقدم التكنولوجى جعل من السهل تلاقى، وترابط المنظمات الإجرامية عبر الدول.

(2) توظيف الموارد:

تنصـــب عملية توظيف الموارد (البشرية، والتنظيمية، والمادية، والمالية) على تحقيق السيطرة الشرطية فى ظل تقدم، وتعدد الوسائل الإجرامية خاصة ما يرتـــبط مـــنها بالتقدم المجتمعى، والتكنولوجى، فعلى سبيل المثال، يجب تطوير برامج تدريبية لمكافحة الجرائم المستحدثة، وبذلك تكون المؤسسة الشرطية قادرة عـــلى توظـــيف مواردهـــا البشرية بطريقة قادرة على استيعاب التكنولوجيا،

واستخدامها فى مكافحة الجريمة من خلال توظيف الإمكانيات التدريبية المتاحة للمؤسسة الشرطية.

ويعتبر استحداث دورات تدريبية لمكافحة جرائم التزوير، والاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكترونى صورة من صور توظيف موارد المؤسسة الشرطية لتحقيق أعلى قدر من السيطرة الأمنية.

وقـد يـرى دمـج بعـض عناصر قوة المؤسسة خاصة أنه مع زيادة التخصص، وتقسيم العمل قد تظهر ملامح سلبية مثال ضعف الاتصال، والميل إلى الفـردية، وعدم العمل الجماعى، وفى هذه الحالة قد تدمج بعض الوحدات لتحقـيق قـدر أعـلى لسرعة، وكفاءة الاتصالات، التى قد تحتاجها المؤسسة الشرطية خاصة فى عملياتها الحيوية فى فترة ما.

(3) تحديد سمات المؤسسة الشرطية:

يجب تحديد القدرات التى تتميز بها المؤسسة الشرطية، فعلى سبيل المثال، إذا كان لديها عنصر بشرى كفء، أو نظام معلوماتى فعال، فإنها يجب أن تعمل عـلى تدعيمها، وتوظيفهما بالصورة المثلى بصفة دائمة لتحقيق التميز المستمر للمؤسسة الشرطية.

وهذا ما يدعو إلى وضع نظام لتحليل، وتقييم أداء المؤسسة الشرطية فى جميع مجالات عملها، بهدف التعرف على القدرات المتميزة للمؤسسة الشرطية، ومن المتصور أن يأخذ فى عملية التحليل، والتقييم بالمعايير الكيفية، والكمية حتى يمكن تكوين الصور الإجمالية، والتفصيلية للأداء الشرطى.

رابعا- صياغة رسالة المؤسسة الشرطية:

وفى ضوء المتغيرات العالمية، والإقليمية، والمحلية، وما يصاحبهما من مستجدات، فإنه من الممكن أن تحتاج المؤسسة الشرطية إلى إعادة صياغة رسالتها في ضوء تلك المستجدات، فعلى سبيل المثال، فإن دور ووظائف المؤسسة الشرطية في ظل النظام الاشتراكى، وسيطرة الدولة على الاقتصاد القومى، قد يختلف عنه عند تطبيق النظام الرأسمالى، والاقتصاد الحر، الذى تتقلص فيه دور الدولة، وتتاح الفرصة بصورة أكبر لدور المؤسسات الخاصة، كما أنه من المتوقع تغيير أهداف المؤسسات التعليمية، والتدريبية الشرطية، لمواجهة الجرائم المستحدثة، مثل جرائم التزوير، والاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني، وغسيل الأموال من خلال شبكات تحويل النقد الإلكترونية العالمية. وخير مثال على ذلك، اختلاف دور شرطة التموين فى ظل السيطرة الحكومية على أمور السوق الاقتصادية، عنه في ظل الاقتصاد الحر، وتطبيق الاتفاقيات التجارية العالمية، ففي إطار تشجيع الدولة على الاستثمار، قامت الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية (بجمهورية مصر العربية) بتطوير خطة عملها بما يتمشى مع سياسة الدولة نحو الاستثمار، ومراعاة الأبعاد السياسية عند تطبيق القوانين، والقرارات الاقتصادية، والتموينية على المنشآت الاستثمارية، ومدى تأثيرها على تشجيع الاستثمار في مصر.(12)

خامسا- الأهداف:

عندما يتم صياغة رسالة المؤسسة الشرطية فى ضوء المتغيرات التى تشهدها بيئتها، فإنه يتم وضع أهدافها فى ضوء ذلك، على المستويات الثلاث التالية:

12- مركز بحوث الشرطة، الأبعاد المعاصرة لدور الأجهزة الأمنية فى تهيئة المناخ الاستثمارى فى مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر القومى "نحو استراتيجية الاستثمار فى مصر"، أكاديمية الشرطة، ، مركز بحوث اشرطة، القاهرة، 24 مارس 1996م، ص 174.

(1) الأهداف الاستراتيجية:

يقـــوم مستوى الإدارة العليا للمؤسسة الشرطية بوضع أهداف المؤسسة بعـــيدة المدى، والتي تتعلق بأين ستكون فى المستقبل، وما يرتبط بتطويرها حتى تلائم التحولات العالمية بآثارها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وما يرتبط أيضـــا بالارتقـــاء بـــالأداء، والاتجاهات، والمسئولية العامة، مثال احراز تقدم تكـــنولوجى يلائـــم التحقيق فى الجرائم المستجدة كالتزوير، والاستخدام غير المشـــروع لـــبطاقات الدفع الإلكترونى، وغسيل الأموال المتحصلة عن الجرائم، وخاصة ما هو متحصل من جرائم المخدرات، والتى قد يتم غسلها عبر القنوات الإلكترونية للتحويل النقدى الدولى.

(2) الأهداف التكتيكية:

وفى إطـــار الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية، توضع الأهداف التكيتكية بواسطة قياداتها الوسطى، وهى ما تتعلق بما يجب أن تقوم به الوحدات الفرعـــية الرئيسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، مثال، تحقيق حجم تعليمى، وتدريبى شرطى معين لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، من خلال وضع، وعقد، وتطويـــر بـــرامج تعليمـــية، وتدريبية ملائمة، لتغطية التعامل ببطاقات الدفع الإلكـــترونى، ومراقـــبة تحويلات متحصلات الجريمة بكافة صورها عبر الحدود الوطنية.

(3) أهداف التشغيل:

تـــتوقع القـــيادات العليا للمؤسسة الشرطية تحقيق نتائج محددة بواسطة قـــيادات المستوى الأول، مثال، تحقيق حجم تدريبى محدد شهريا، لتغطية نطاق جغرافى، أو تخصصى معين.

وفى إطار صياغة الأهداف على هذا النحو، توضع الخطط الكفيلة بالإرشاد إلى كيفية، تحقيق تلك الأهداف، وذلك على النحو التالى:

الخطط الإستراتيجية:

توضح الخطة الإستراتيجية الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية، كما أنها ترسم اتجاهها، فمثلا، توضع الخطة الإستراتيجية للأنشطة التنظيمية، وتوزيع الموارد البشرية، والمالية، وأماكن المنشآت، والمعدات لتحقيق الحجم التعليمى، والتدريبى اللازم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية خلال فترة خمس، أو عشر سنوات.

الخطط التكتيكية:

يتمثل دور الخطط التكتيكية فى تنفيذ الخطط الإستراتيجية التى وضعت من قبل المستويات العليا لإدارة المؤسسة الشرطية، ولذلك تكون مدة الخطط التكتيكية أقل من مدة الخطط الإستراتيجية، فقد تكون مدة الخطط التكتيكية لا تتعدى سنة، وتوضع بواسطة الإدارة الوسطى فى المؤسسة الشرطية، فإذا أخذنا مثال التعليم، والتدريب الشرطى، فإنه من المتصور أن تحدد الخطط التكتيكية الحجم التعليمى، والتدريبى خلال عام ما، وبذلك يتم وضع خمس خطط تكتيكية لتنفيذ الخطط الإستراتيجية فى المؤسسة الشرطية، فى حالة ما إذا كانت الخطة الإستراتيجية لها ستأخذ شكل الخطة الخمسية.

خطط التشغيل:

توضـــع خطـــط التشـــغيل بهدف دعم الخطط التكتيكية، وتعتبر خطة التشغيل أول أداة للإشراف، والتخطيط على المستوى الأول للمؤسسة الشرطية، والذى يتضمن ما يتم عمله من أنشطة، مثل الأنشطة التعليمية، والتدريبية على المستوى اليومي، والأسبوعى، والشهرى.

سادســا- التخطيط الإستراتيجى لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول):

وضعت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية إستراتيجية للقيام بمهامها فى ظل تحديـــات القرن الحادى والعشرين، ونوقش مشروع تطوير تلك الإستراتيجية، والـــذى أعـــده فريق عمل من أعضاء اللجنة التنفيذية للأمانة العامة للمنظمة الدولـــية، وبمشاركة جهة متخصصة فى وضع الإستراتيجيات الإدارية، بواسطة الجمعـــية العامـــة رقم 67 للإنتربول، والتى عقدت فى القاهرة فى أكتوبر ألف وتســـعمائة وثمانـــية وتســـعين، حيث وافقت عليه، وقد تضمن محتوى تلك الإستراتيجية على مجموعة من النقاط الهامة التى يمكن إجمالها فيما يلى:

- تفعيل دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية فى مواجهة الإجرام الدولى.
- تطويـــر وســـائل مواجهة المنظمة الدولية للإنتربول للتحديات الأمنية المستقبلية.
- تحديد الإجرام العابر للحدود كالإتجار فى المخدرات، وغسيل الأموال، والتزييف.

- تحديد الجرائم الإقتصادية التى أصبحت تمثل ظاهرة إجرامية، مثل جرائم تقليد المنتجات.
- إيجاد آلية للتعاون، والتنسيق مع المؤسسات الدولية المتنامية فى نشاطها.
- الحصـــول على إعترافات الحكومات، والسلطات القضائية الدولية بأن المـــنظمة الدولـــية للشرطة الجنائية هى المنظمة الدولية الرائدة فى مجال الوقاية من الإجرام الدولى، ومكافحته.
- دعم جهود المسئولين عن إجراء التحقيقات الدولية.
- تحديـــد توقيـــتات معيـــنة لمراحل تطوير، وتحديث إستراتيجية المنظمة الدولية.
- الإهـــتمام بوســـائل مكافحة الجرائم التى ترتكبها المنظمات الإجرامية (المخـــدرات، والأســـلحة والمتفجرات، والاقتصادية، والبيئية، وسرقة السيارات، وسرقة المقتنيات الفنية).[13]

ويتضح من التناول السابق للإدارة الإستراتيجية أن هناك تغيرات كثيرة ترتـــبط بظاهرة العولمة، والتى يصاحبها تغيرات كبيرة تؤثر بصورة واضحة على تغير ملامح الحياة حتى أصبح العالم كقرية صغيرة تقوم فيه المنشآت الاقتصادية بتحلـــيل أوضـــاعها الداخلـــية، والمناخ الخارجي الذي تعمل فيه بغرض تقييم رسالتها، وأهدافها، وإستراتيجياتها الحالية، ووضع عدة أهداف بمستويات مختلفة يلزم لتحقيقها وضع إستراتيجيات ملائمة قابلة للتنفيذ، ومتابعة تنفيذها.

وبتطبيق هذا المنظور على المؤسسات الشرطية، يتضح أن هناك كثير من التغيرات التى تصاحب إتجاه العولمة، والتى تؤثر على عمل المؤسسة الشرطية، منها

---

[13]- يراجع التقرير المرحلى رقم ح ع/67/تق/5، من وثائق دورة الجمعية العمومية رقم 67، القاهرة، 22-27 أكتوبر، 1998م.

الأخذ بالنظام الاقتصادى الحر، والعمل بآليات السوق، والتقدم التكنولوجى فى مجال تدفق المعلومات، والإتصالات، فظهرت مجموعة من الجرائم العابرة للحدود، منها جرائم التزوير، والاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الألكترونى، وغسيل الأموال بواسطة الشكبات الألكترونية للتحويل النقدى الدولى، وهو ما قد يدعو المؤسسات الشرطية إلى دراسة إعادة صياغة رسالتها، ووضع أهدافها، وخططها الإستراتيجية لمواكبة المستجدات التى تشهدها الساحة العالمية، ومردوداتها على الساحة المحلية.

وفى ما ضوء من تقدم، فإنه من المتصور زيادة فعالية، وكفاءة المؤسسات الأمنية من خلال الأخذ بالتوصيات التالية:

- الاستفادة من الإدارة الإستراتيجية، وما تشمله من تحليل، وتخطيط إستراتيجى للتعرف على وضع المؤسسة الشرطية الحالى، وما يمكن تصوره لها فى ظل الإتجاهات، والتغيرات التى يشهدها المناخ الذى تعمل فيه.
- دراسة الإطار الذى تعمل فيه المؤسسة الشرطية، وحجمها، ومواردها (البشرية، والمادية)، والمالية بصفة مستمرة فى ظل ما يستجد من تغيرات للموقف الخارجى، والداخلى للمؤسسة الشرطية.
- وضع مواد تعليمية، وتدريبية تعمل على تنمية مهارات تحليل وضع المؤسسة الشرطية من خلال تحديد نقاط القوة، والضعف بها، والتعرف على الفرص، والمخاطر التى تواجهها.
- وضع إستراتيجية الموارد البشرية للمؤسسة الشرطية، بما فى ذلك مناهج التدريس، وبرامج التدريب، والتنمية، وجداول الإحلال، والمزايا،

والمكافآت، والتعيين بما يلائم تنفيذ إستراتيجياتها بمستوياتها المختلفة، فى ضوء نتائج تحليل موقفها بصورة مستمرة، كما يقترح فى هذا الشأن ما يلى:

= تدريس مبادىء البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية .

= التدريـــب على استخدامات تطبيقات الحاسب الآلى (البرامج الجاهزة Software)، وبخاصـــة فى مجـــال الاســـتفادة من حوسبة قواعد البيانات.

= تدريـــس مبادىء علم الاحصاء بالتطبيق على إستخدامات الكمبيوتر، وتطبـــيقاته فى مجال البحوث الإجتماعية، والتركيز على دراسة الظواهر الإجرامية.

= تدريـــس أســـاليب التحلـــيل الكمية المتقدمة لرصد، وتحليل الظواهر الإجرامية.

= تـــبادل الخـــبرات، والمعلومـــات بـــين الأجهزة البحثية على المستوى المحلى، والإقليمى، والدولى.

= إيفـــاد الباحـــثين لـــلخارج فى مهام تعليمية، وتدريبية للإستفادة من خبرات الدول المتقدمة فى مجالات البحث المختلفة.

= العمـــل عـــلى توفـــير الدوريـــات العلمـــية المتعلقة بمجالات إعداد البحوث، والدراسات الاجتماعية.

= الاســـتفادة مـــن التخصصـــات العلمـــية المختلفة للإرتقاء بالأساليب البحثـــية، والتحليلـــية خاصـــة فى مجـــال تصـــميم النماذج الرياضية لدراسة الظواهر الإجرامية ، ورسم السياسات الجنائيـــــة.

= إنشـــاء آلـــيه للباحثين فى مجال العلوم الإجتماعية على المستوى العربى يكون من أهدافها :

* إصـــدار مجلـــة علمـــية تتناول أساليب البحث المتقدمة فى مجال العلوم الإجتماعية .

* نشـــر ملخص للبحوث، والدراسات التى تجرى على المستوى العربى فى مجال العلوم الإجتماعية .

* عقد المؤتمرات، والندوات العلمية لمناقشة قضايا البحث العلمى، ودراسة الظواهـــر الإجتماعـــية، وبخاصـــة ذاتُ البعد العربى، وكيفية التنسيق لمواجهتها.

* الـــربط الإلكـــترونى بـــين مراكـــز البحوث الإجتماعية، والجنائية فى البلـــــدان العربية لتسهيل تبـــــادل المعلومات.

- تطويـــر إستراتيجية البحوث، والتنمية بهدف الارتقاء بالأداء، وتحديث التكنولوجيا المستخدمة، وزيادة القدرات التحليلية للمؤسسة الشرطية.

- مـــتابعة تنفيذ الإستراتيجية الشرطية فى ظل الثقافة المتوافرة فى المؤسسة الشـــرطية مع إقناع العاملين بها باتباع الأساليب اللازمة لتنفيذها، مع تقبل المفاهيم، وتبنى الاتجاهات، والطرق الجديدة للعمل.

- مـــراجعة هيكل المنظمة فى ضوء ملائمة تنفيذ الإستراتيجية، بما فى ذلك الحاجـــة إلى إحـــداث التغيير، مثال إنشاء وحدات جديدة، أو إتاحة الفرصة لاتخاذ القرارات بصورة أكثر استقلالية لزيادة السرعة، والفعالية، وبناء القدرات القيادية للمؤسسة الشرطية.

- وضـــع نظام لنظم المعلومات، والرقابة بما يشمل نظام الحوافز، وتدفق المعلومـــات، وتحقـــيق السيطرة اللازمة للوصول إلى الفعالية، والكفاءة المطلوبة للمؤسسة الشرطية.
- العمـــل على وضع برامج متقدمة تركز كل منها على استخدام تطبيق محدد للحاسب الآلى فى تحليل المعلومات المرتبطة بالقضايا الجنائية، مثل تحليل العلاقات، والروابط بين الأشخاص، والأدلة، وكيفية وضع تصور لوقوع الجريمة واختباره.

المبحث الثانى
ماهية مكافحة الجريمة والسياسة الأمنية

يقصد بمكافحة الجريمة بمجموع الأنشطة والإجراءات والبرامج والسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى مواجهة مشكلة الجريمة (الجرائم) للحد منها بقدر المستطاع.

أولا– فلسفة العمل الشرطى (ماذا يقصد بالفلسفة؟):

يقول الاستاذان الجليلان اللواء الدكتور عبد الكريم درويش، والدكتورة ليلى تكلا فى إطار تحديد طبيعة الإدارة أنه تدور المناقشات، ويثور الجدل بين الدارسين، والباحثين، وفى الجامعات، وأروقة العلم فى محاولات، وجهود مستمرة للوصول إلى طبيعة الإدارة .. أهى علم، أم فن.. أم ماذا؟

هل الإدارة علم بالمعنى الذى توصف به العلوم التطبيقية، أى هل تتميز بخصائص معينة ثابتة يمكن التنبؤ بها، والقياس عليها، وبذلك تحكمها قوانين ثابتة أشبه بتلك التى تحكم علوم الطبيعة، والكيمياء، ولاتخضع للقيم غير الموضوعية، وإذا استعملت فى ظروف معينة، وبالقدر المتعارف عليه تؤتى نتائج معينة وثابتة.

كما أنه يرتبط بالإطار الفلسفى للإدارة صفات مثل الابتكار، والخلق، والمبادرة، ومن ثم تتدخل فيها عوامل متغيرة تمثل درجة الذكاء، وقوة التصور، وصواب الحكم، والاستعداد القيادى لدى الأفراد المختلفين.

أم أن الإدارة ليست علما فحسب، وليست فنا فحسب، وليست علما، وفـــنا مجتمعين فحسب، وإنما هى شىء آخر جديد، هو ما يمكن أن يطلق عليه فلســـفة، عـــلى أســـاس أنها مزيج لمجموعة من العناصر، أهمها، النمو، وتحقيق الاتـــزان، والاستراتيجية، والقيادة، والحوافز، والإدارة هنا فلسفة من حيث أنها تتطلـــب الدراية، والمهارة فى مزج هذه العناصر بحيث يتحقق نوع من التفاعل المناســـب بينها، ومن حيث إنها تجمع بين السياسة الحسنة، والمهارة الفائقة فى تكامل تام مع أخذ جميع العوامل الهامة فى الحسبان.(14)

ماهية فلسفة العمل الشرطى من وجهة نظر قادة الشرطة؟

يأخذ العمل الشرطى خصوصيته من طبيعته المتفردة المختلفة عن الكثير من الأعمال، بالإضافة إلى الظروف المتباينة التى تحيط بالأداء الشرطى، وهذا ما دعـــا إلى الرجوع إلى آراء بعض قادة الشرطة للوقوف على ماهية الفلسفة التى يـــأتى مـــن خلالها العمل الشرطى، حيث تم استطلاع رأى بعض قادة الشرطة لمعرفة فلسفة العمل الشرطى كمحدد لأطر إداراتهم الشرطية.

2- بعض آراء قادة الشرطة حول فلسفة العمل الشرطى فى كل من:

2-1- المملكة المتحدة:

ففـــى المملكة المتحدة، أوضح أحد قادة الشرطة "أنه لديه رؤية واسعة لدور الشرطة، حيث إن الشرطة تعتبر جزءا من آليه معقدة فى المجتمع، لايمكنها

---

[14]- الدكتور عبد الكريم درويش، والاستاذة الدكتورة ليلى تكلا، مرجع سابق، ص 56-57.

– بصـــورة كبيرة- أن تؤثر فى التعليم، على الرغم من أنها قد تحاول أن تكون مؤثـــرة فى التعليم، وبالمثل لايمكنها العمل- بدرجة كبيرة- على تحقيق تماسك الأســـرة، عـــلى الـــرغم من أنها تتمنى أن يكون هناك تماسكا أسريا، كما أنها لايمكـــنها، أو يجب عليها التأثير فى الأخلاق، ولذلك فإن فلسفة الشرطة العامة مـــنذ العديـــد من السنوات، تتمثل فى القول للجمهور، ساعدوا الشرطة على مساعدتها لكم، وتقوم بهذا الدور من خلال الاتصال المستمر بالجمهور، وتفعيل الـــدور الإنسانى، ومن خلال مخاطبة الجمهور برسالة مفادها أن الشرطة تقدم خدمـــة تحمـــل فى طياتها إعتبارات عديدة، إلا أنه تقع على الجمهور مسئولية مشـــاركة الشـــرطة لجعل المجتمع مكان أفضل للمعيشة، حيث إنه يجب على الجمهور عدم ترك هذه المهمة للشرطة بمفردها، فهناك إجماع بأن عمل الشرطة مـــنفردة لايكفـــى، والعمـــل الشـــرطى الفعال يتم بالتعاون، والمشاركة مع الجمهور."[15]

ويقـــول قائد شرطة آخر أن "حدود العمل الشرطى واسعة، وهذا أمر جيد، لأنه يعطى للقائد الشرطى مرونة فى العمل، فعلى سبيل المثال، فقد مكنت هـــذه المـــرونة مـــن إرسال رجال الشرطة للعمل فى المدينة بهدف الاختلاط بالشـــباب، وقام أحدهم بلعب تنس الطاولة فى نادى الشباب، حيث إنه كان متميزا جدا فى هذه اللعبة، مما مكنة من الاندماج فى مجموعات الشباب، وترك انطـــباع جـــيد عن الشرطة غير الانطباع المعروف عنها والمرتبط بالإجراءات القمـــية، وعند نجاح هذه التجربة قامت الشرطة بفتح مركز لاستضافة الشباب للعلـــب الكرة، وقامت الجهات التى تقدم الخدمات الاجتماعية من خلال هذا

---

15 - Reiner, Robert, Chief Constables, (New York: Oxford University Press, 1991, page114.

المركـــز بالالتقاء بالشباب المعرض للانحراف، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم، وبذلـــك تكـــون الشرطة قد ساهمت فى وصول الخدمات الاجتماعية لمحتاجيها خاصـــة مـــن فئات الشباب المعرض للانحراف، والذى يرتكب نسبة كبيرة من الجرائم.(16)

ويقول قائد شرطة ثالث أنه "يوافق بدرجة كبيرة على الرؤية المتمثلة فى أن الشرطة يقع على عاتقها المعالجة، أو المساعدة فى معالجة الأسباب الاجتماعية المرتـــبطة بالجـــريمة، وبالتالى فأن دور الشرطة لايقتصر على التحقيق فى الجرائم حيث إنه يدخل فى دور الشرطة العمل، والتفاعل مع الجمهور، خاصة فى مجال المساهمة فى معالجة الأسباب الاجتماعية للجريمة."(17)

ويقول قائد شرطة رابع "أنه لديه الشعور بأن دور الشرطة الذى يتمثل فى القيام بأعمال الدورية لإعطاء الجمهور الإحساس بوجود الأمن، وشعورهم بالآمـــان، يمكن أن يكون كافيا فى المناطق النائية فقط، أما فى المدن، فإنه يجب على الشرطة أن تتفاعل مع المواطنين، فعلى سبيل المثال، يجب أن تهتم الشرطة، بـــبعض المظاهـــر الاجتماعية المرضية، مثل لماذا يلجأ التلاميذ إلى التعدى على المدارس وحرقها، وما الأسباب المؤدية إلى ذلك، وهل من الممكن توعية التلاميذ مـــن خلال المسابقات الفنية، وزيارات المدارس، وإيضاح النتائج التى تمكن أن تترتب على تصرفاتهم غير السوية مع تشجيعهم على تنمية الإحساس بالمسئولية الذى يجب أن يتوافر لديهم كمواطنين أسوياء."(18)

---

16 - Reiner, Robert, ibid, page 117.

17 - Reiner, Robert, ibid, page 118.

18 - Reiner, Robert, ibid, page 119.

2-2- فى جمهورية مصر العربية:

يـــرى اللـــواء محمود السباعى أن هيئة الشرطة وهى فى صدد ممارستها لإختصاصاتها تقوم بعدة أعمال يختلف طابع كل منها عن الآخر، فمنها الأعمال الـــتى تســـتهدف منع ارتكاب الجريمة باتخاذ التدابير، والإجراءات التى تصعب ارتكابهـــا، ومـــنها الأعمـــال الـــتى تستهدف ردع مرتكبى الجرائم عن طريق ملاحقـــتهم، وجمع الأدلة قبلهم تمهيدا لتقديمهم إلى العدالة، ومنها أعمال يغلب علـــيها الطـــابع الاجتماعى، ويقصد منها وقاية الجانحين، وتقويم ما أعوج من سلوك المنحرفين.

فأول واجبات الشرطة هو العمل على منع الجريمة، والحيلولة دون وقوع مـــا يخـــل بالنظام، والأمن العام، وسبيلها إلى ذلك إصدار طائفة من الأوامر، والـــنواهى فى حدود النظام العام، وكذلك القيام بأعمال الدوريات والحراسة، والأكمنة، وتنظيم المرور، ومراقبة المشبوهين، والمتشردين، وذوى الميول الهدامة، ومحـــترفى الجـــريمة، إلى غير ذلك من الأعمال التى تراها محققة للهدف المطلوب منها، وهو حماية المجتمع من كل ما يخل بأمنه، وسكينته.(19)

2-3- فى الولايات المتحدة الأمريكية:

يـــرى ويلســـون أحـــد خبراء الإدارة الشرطية الأمريكية أن مدير الشرطة الناهض الذى يعقد العزم على تحسين الخدمة التى تؤديها قوته، لابد أن يصطدم بالحاجة إلى اختيار أفضل إجراء من بين إجراءات كثيرة لتنفيذ الواجبات الملقاة عـــلى عاتقـــه، حيث إنه يواجه مثلا قرارات السياسة المتعلقة بكل جانب من جوانب الخدمة الشرطية، نذكر من بينها:

19- لواء محمود السباعى، إدارة الشرطة فى الدولة الحديثة، القاهرة، 1963م، ص 101-102ز

- هــل يجــب على الشرطة أن تبذل جهدا مركزا للقضاء على العوامل المؤدية إلى الانحراف، ومساعدة الأفراد الذين يقعون فريسة لهذه العوامل عــلى التغلــب على مشكلاتهم، وتستخدم فى سبيل ذلك كل موارد المجــتمع، أم أن علــيها أن تركز على القبض على المجرمين، و ترك منع الإجرام لتقوم به هيئات أخرى؟
- هــل يجب إنشاء أقسام خاصة لمحاربة الرذيلة، وجرائم الأحداث، أم أن يعهد بهذه الواجبات إلى قسم المباحث.
- هل يجب تحديد واجبات كل قسم تحديدا قاطعا، كأن تحدد مثلا أنواع القضــايا الــتى يحققها رجل الدورية، والمدى الذى يجب ألا يتجاوزه التحقــيق قبل إحالته إلى القسم المختص، أم أن تحدد الواجبات بصورة عامة؟
- هــل يجــب عــلى رجل الدورية أن يقوم فى دركه بتحقيق مبدئى فى الجــرائم، والحوادث، أم أن يقوم بهذا التحقيق أقسام متخصصة، لكل منها مسئولياته المحددة عن كل التحقيقات التى يجريها؟
- على من تقع مسئولية البحث عن الأدلة المادية فى مسرح الجريمة ، هل تقع على عاتق رجل الدورية فى دركه، أم تقع على رجل المباحث الذى تسند إليه القضية، أم على ضابط تحقيق الشخصية، أم على المباحث فى الجرائم، أم على فنى الأدلة المدرب على هذا العمل الذى أهل له؟
- هل يجب أن يكلف ضابط الارسال والإستقبال بالعمل فى أحد مراكز المواصــلات، والشكاوى بقسم السجلات، أم يكلف بالعمل فى أحد أقسام التنفيذ؟

- هل يجب أن تؤخذ صور المسجونين، وبصماتهم فى دائرة السجن، وبمعرفة ضابطة، أم تتم هذه الواجبات خارج دائرة السجن، وبمعرفة ضابط تحقيق الشخصية؟
- هل يجب إقامة تنظيم دركى مختلف لكل خفرة، أم يحسن استخدام نفس الدركات لكل الخفرات؟
- هل يجب أن تتميز سيارات الدوريات بعلامة ظاهرة أم أنها لاتحمل أية علامات تميزها عن السيارات العادية؟
- هل يكلف رجال المباحث (المخبرون) بعمليات متخصصة، أم يكلفون بأية قضايا، بصرف النظر عن درجات الجرائم؟
- هل يتناوب رجال الدورية توزيع الخفرات مرة كل شهر، أم تكون خفراتهم دائمة.
- هل تكون مسئولية التخطيط الشامل مركزية، أم توزع المسئولية على كبار موظفى الشرطة؟
- هل يجب تخطيط إجراءات موحدة لمواجهة أوضاع إجرامية محددة (كسرقة بنك مثلا) حتى تضمن توزيع الضباط توزيعا فعالا مأمونا، وأداء الواجبات الأخرى أداء مرضيا، أم يترك لرجال التنفيذ وضع إجراءاتهم المناسبة لكل وضع عند قيامه؟".(20)

وتسيطر فكرة الشرطة المجتمعية على الفكر الشرطى الأمريكى، منذ الثمانينات من القرن العشرين وحتى الآن، والتى مفادها خدمة المجتمع المحلى،

20- أ.و. ويلسون، إدارة الشرطة، ترجمة لواء شفيق عصمت، ومراجعة دكتور محمد توفيق رمزى، معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1969م، ص 26-28.

وبث الثقة لدى المواطنين تجاه الشرطة، وتفعيل دور الجمهور فى مشاركة الشرطة لمواجهة الجريمة.(21)

ويضيف ويلسون أيضا أن إدارى الشرطة لابد أن يرى من الضرورى تحليل المهام التى تتولاها إدارته قبل أن يصدر الحكم الصحيح عن إجراءاتها، وتوزيع وظائفها، واحتياجات أفرادها، وهيكل تنظيمها، حيث إن المهام الشرطية تنقسم إلى خدمات مهنية، وخدمات معاونة، وخدمات إدارية، ويدخل ضمن الخدمات المهنية، الدورية، والأشراف على المرور، والبحث الجنائى، ومكافحة الرذيلة، ومراقبة الأحداث، وتشمل الخدمات المعاونة، أعمال السجلات، والمواصلات، وخدمات معمل الشرطة، وخدمات السجن، وإدارة الأموال، والصيانة، ويدخل فى إطار الأعمال الإدارية، والأعمال التنفيذية، والأعمال الخاصة بالأفراد.(22)

ثانيا- تحليل السياسات العامة، وترشيد السياسة الأمنية:

يواجه متخذ القرار الكثير من المشكلات التى يلزم التصدى لها، فمجتمع اليوم به من المشكلات العديدة ، فبعضها مستجد ، والبعض الآخر كائن من قبل ومن المهم عند معالجتها أن يتم دراستها الدراسة الكافية للوقوف على أسبابها حتى يمكن وضع الحلول البديلة لها ، واختيار أفضلها، فبدون معرفة الأسباب الحقيقية لمشكلة ما لا يمكن معالجتها بطريقة فعالة بل قد تؤدى المعالجة إلى تضخم حجم المشكلة بدلا من حلها .

---

21 - Fyfe, James, J., and others, Police Administration, fifth edition, (New York: The McGraw-Hill Companies, Inc., 1997, page 24.

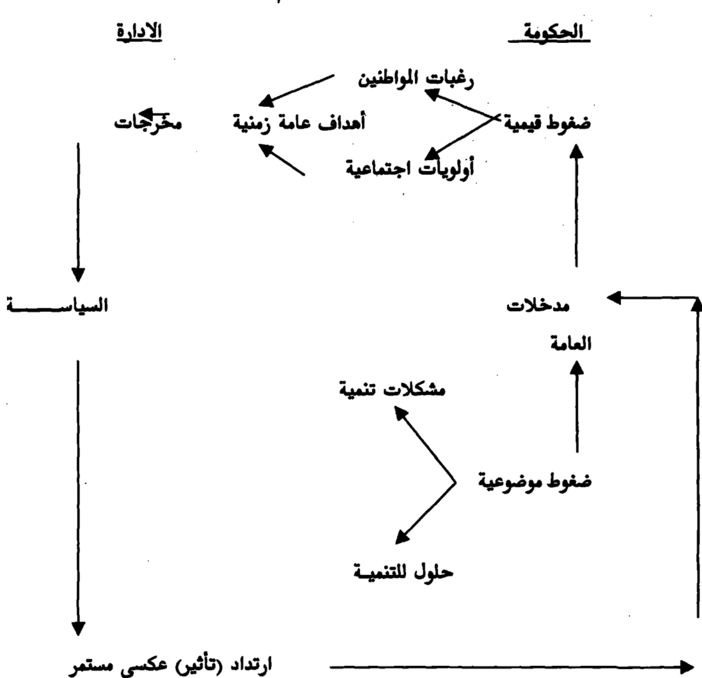
22 - المرجع السابق، ص 30-32.

ويُعَدُّ علم السياسة العامة من العلوم المتقدمة ، والحديثة الملائمة لدراسة وتحليل الظواهر الإجرامية، وتطور الجريمة، وتحديد إتجاهاتها، والإستفادة منها في مجال رسم السياسة الأمنية.

وتعرف السياسة العامة بأنها عبارة عن "خطط ، أو برامج ، أو أهداف عامـــة ، أو كل هؤلاء معا حيث يظهر منها اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية، وبحيث يكون لها المساندة السياسية. وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعـــبير عـــن التوجيه السلطي أو القهري لموارد الدولة ، والمسئول عن التوجيه الحكومـــة ، لأنهـــا تعتـــبر الهيئة التي تمثل النظام السياسي في الدولة والتي تتخذ القـــرارات ذات الطابع السلطي والقهري . وتمثل السياسة العامة مخرج رئيسي لـــلحكومة في النظام السياسي ، وهي في ذات الوقت مدخل أساسي للجهاز الاداري، ويوضح (الشكل رقم 1) العلاقة بين السياسة العامة والجهاز الإداري ، حيث أن السياسة العامة هي مخرج أساسي للحكومة في النظام السياسي، وهي في نفـــس الوقـــت مدخـــل أساســـي لـــلجهاز الإداري داخل ذات النظام السياسي[23].

23ـ الأستاذ الدكتور/ أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة السياسة العامة والإدارة، دار النهضة العربية، 1993، ص79.

الشكل رقم (1)


الحكومة
الادارة
رغبات المواطنين
ضغوط قيمية
أهداف عامة زمنية
مخرجات
أولويات اجتماعية
مدخلات
العامة
السياسة
مشكلات تنمية
ضغوط موضوعية
حلول للتنمية
ارتداد (تأثير) عكسى مستمر

وتبعا للتعقيد، والتشابك الذى أصبح يحيط بنظم الحكم والادارة المعاصرة، فقد أدى ذلـــك إلى الاهـــتمام العلمى بتحليل السياسات العامة (Public Policy Analysis) بمعـــنى محاولـــة تقييم قرارات الحكومة، والبيروقراطية العامة فى الوســـط الاجتماعى الذى تطبق فى اطاره وصولا إلى محاولة وضع بدائل أكثر فاعلية، وبشكل مستمر أمام صانع القرار فى المستويات العليا [24].

ويـــنظر عـــلم تحلـــيل السياسة العامة إلى المدخلات التى تؤثر فى رسم السياسات العامة، كما ينظر إلى الموضوعات المترتبة على تلك السياسات بهدف تقيـــيمها واســـتبعاد غير الصالح منها للتطبيق، لعدم توظيف الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لدعم السياسات التى ثبت عدم فعاليتها [25،26].

ويتصـــور الإســـتفادة من علم تحليل السياسة العامة من خلال دراسة المـــتغيرات ذات المـــردود الأمنى، وتطور الجريمة بهدف تحليلها لوضع الخطط، والبرامج، وإستحداث الآليات اللازمة لتحقيق أكبر فعالية، وأعلى كفاءة ممكنة لـــلأداء الشـــرطى، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال الأخذ بأسلوب قياس المتغيرات الأمنية وما يرتبط بها من تحليل المخاطر الأمنية، وتحليل الجريمة، ونوضح ذلك فيما يلى:

24- الأستاذ الدكتور/ أحمد رشيد، المرجع السابق، ص 79.

25- James P. Levine, Michael C. Musheno and Dennis J. Palumbo, Criminal Justice: A Public Policy Approach, Harrcourt Brace Javahovich, Inc., New York, page, ix.

26- تطـــورت دراسات السياسة العامة فى الجامعات الأمريكية فى العشر سنوات الأخيرة بحيث أصبحت مقرر رئيسى فى أقسام ، أو كليات الادارة ، وإدارة الأعمال والإقتصاد والعلوم السياسية .

1- قياس المتغيرات الأمنية :

يشـــير مجموعة من الخبراء إلى أهمية القيام بقياس المتغيرات التي تؤثر في الوضـــع الأمني بإعتبارها مدخلات يجب تحليلها للوصول إلى أفضل المقترحات لمواجهتها، وهو ما يصوره أستخدام الشكل العام التالى:(27)

مجموعة المتغيرات — مجموعة مقترحات

(مدخلات) ← تحليل علمى ← (المقترحات)

وتشـــمل مجموعـــة المتغيرات العديد من العوامل، عوامل خاصة بأجهزة الأمن، وعوامل خاصة بالمناخ الخارجى التي تعمل به.

وتمثل العوامل الموجودة بالمناخ الخارجى للمؤسسة الشرطية مناطق هامة يمكـــن استخلاص "المتغيرات الأمنية" الواقعية منها، وبتحليل المعلومات المتوافرة عنها يمكن التوصل إلى اقتراح مجموعة من البرامج الأمنية (المخرجات) سواء فى مجال التعليم، والتدريب، أو فى مجال الإعداد، والتجهيز، أو مجال تعاون أجهزة الدولة المختلفة مع جهاز الشرطة مثل الجامعات، وغيرها.

2- ماهية تحليل الجريمة Crime Analysis:

يتمثل تحليل الجريمة فى مجموعة من الخطوات التحليلية المنتظمة الموجهة إلى إعطـــاء معلومـــات مكانية، وزمنية ترتبط باتجاهات الجريمة، والارتباط بين

27_ أ.د. رفعت المحجوب، وأ.د. فاروق يوسف، وأ.د. أحمد رشيد، وأ.د. أحمد الصفتى، مرجع سابق، ص 1-2.

معدلاتهـــا مـــن أجل مساعدة القائمين على العمليات، والإدارة لتوزيع الموارد، وأنشطة البحث الجنائى، وزيادة معدلات القبض على الجناة، وحل القضايا.

وفى هذا الإطار، تقوم عملية تحليل الجريمة بتدعيم الكثير من الوظائف، مثال، توزيع قوات الدورية، والعمليات الخاصة، والوحدات التكتيكية، والبحث الجـــنائى، والتخطـــيط، والبحوث، ومنع الجريمة، والخدمات الإدارية (الميزانية وتخطيط البرامج).

ويســـاهم التحلـــيل فى إعـــداد البحوث المتعلقة بالعديد من القضايا، والفروض، وهو ما يتضمن تحليل الجريمة، والمؤشرات الإجتماعية الأخرى المتعلقه بوظيفة الإدارة، والناس بصفة عامة.

ويتمثل جزء من المهام أيضا فى اختبار النظريات، والروابط المنطقية بين العوامـــل محل الاعتبار. وبصفة أولى المشاركة فى البحوث التطبيقية، التى تعتمد عـــلى الاحتياج لتوضيح حقائق محددة، ونتائج ترتبط بتطور السياسة، وإجراء العمليات.

وبالإضافة إلى إعداد البحوث، يرتبط التحليل بالتخطيط سواء التخطيط قصـــير المـــدى، أوالتخطـــيط طويل المدى. كما يتم تقييم المهام، والأهداف، والسياســـات، والإجراءات، الخاصة بالإدارة بصفة مستمرة بما يتلاءم مع تغيير الظـــروف، ولـــذا يتم القيام بالتقييم طبقا للعديد من البرامج، حيث إن غالبية الـــبحوث الإجتماعـــية يتم إعدادها لغرض محدد يتمثل فى تقييم برآمج التدخل الإجتماعى (Social Intervention)، فعلى سبيل المثال، يتم تطبيق الإتجاهات الجديـــدة فى عمـــل الشـــرطة مثل إدارة الشرطة بالتعاون مع الجمهور المحلى (Community Policing) والحلـــول الشـــرطية لمشـــاكل الجمهور المحلى (

Community Problem Solving Policing) الـــتى تعمـــل على مواجهة الجـــرائم، والمشـــاكل المرتـــبطة بالاضطرابات الإجتماعية من خلال استخدام الإتجاهات البرامجية المبتكرة.

ويتمـــثل الـــتدخل الشـــرطى فى الأفعال التى تأخذ من خلال الإطار الإجتماعى بغرض إحداث نتائج محددة، ويتمثل التقييم فى العملية التى تسعى إلى تحديـــد النـــتائج المستهدفة إذا تم النجاح فى تحقيقها، مثال الحد من العنف ضد المرأة، الحد من انتشار المخدرات، والحد من حوادث المرور وهكذا.

و يشير تناول العناصر المتعلقة بالعمل الشرطى، والسياسة الأمنية إلى أنها ترتبط بالإطار العام لمنع الجريمة، والعوامل المؤثرة فى العمل الأمنى (مثال، أهدافه، وطبيعة المكان، والمساحة، والكثافة السكانية التى تقطن بها، والوضع الإجتماعى، والإقتصـــادى، والتكـــنولوجى، والسياســـى، وتطور الجريمة، ومستوى رجل الشرطة)، وفلسفه عمل قادة الشرطة، والإجراءات، والخطط، والبرامج الأمنية.

كمـــا يشـــير أيضا إلى أهمية الأخذ بالأسلوب العلمى من خلال قياس المـــتغيرات، وتحلـــيل الجريمة فى إطار عملى كمنظومة تحتوى على مدخلات، وتحلـــيل، ومخرجات، يتم تقييمها، وتقويمها بصورة مستمرة، بما يسمح بتلافى العـــيوب، وتعظـــيم الفوائـــد التى يظهرها التطبيق العملى، والعمل على التنبؤ باحياجات المستقبل للاستعداد له بأفضل صورة ممكنة.

وفى هذا الإطار، يتصور تطوير السياسة الأمنية بصورة واقعية، وعلمية من خلال الأخذ بمجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلى:

- تطوير إعداد العنصر البشرى بما يلائم إحتياجات العصر من القدرة على ملاحقة التطور، والتقدم التقنى، وتوظيف ذلك لرسم، وتطوير السياسة الأمنية.
- إجـــراء الـــبحوث، والدراسات النظرية، والتطبيقية، والأخذ بنتائجها كمنهج للعمل.
- إعطـــاء أهمـــية لإجراء البحوث والدراسات بهدف، تقييم الإجراءات، والخطط، والبرامج، والآليات المطبقة فى إطار السياسة الأمنية لتطويرها بالصورة الملائمة فى ظل الظروف السائدة .
- مدارســـة الـــتجارب السابقة للأجهزة الشرطية سواء على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية لإيضاح الدروس المستفادة منها.
- وضع منهج علمى للسياسة الأمنية.
- تدريس علم السياسة الأمنية فى الكليات، والمعاهد الشرطية.
- إجـــراء الـــبحوث، والدراسات التى تتناول تفعيل، وتطوير السياسة الأمنية.

وفى ضوء الفلسفة الموجهة للسياسة الأمنية، وتحليل المناخ التى تعمل به المؤسســـة الشرطية، فإنه من المتصور أن تشمل عملية مكافحة الجريمة بصورتها الإدارية على عنصرين أساسيين هما:

- الأنشطة والإجراءات الهادفة إلى المنع، أى منع حدوث الجريمة.
- الأنشـــطة والإجراءات الهادفة إلى الضبط، أى إكتشاف الجريمة وضبط مرتكبها أو مرتكبيها لتقديهم للعدالة، وبالتالى تحقيق الردع الشخصى، والردع العام.



الفصل الثانى
مكافحة الجريمة والجرائم المستحدثة

يهدف هذا الفصل إلى تزويد القاريء بالمعلومات التالية:

- التعريف بالإطار العام لمنع الجريمة.
- كيفية منع الجريمة من خلال معالجة أسباب الإنحراف.
- كيفية منع الجريمة والحد من فرص ارتكابها.
- إجراءات الضبط لمنع الجريمة.
- تحديد ماهية بعض الجرائم المستحدثة.
- جرائم بطاقات الائتمان.
- التعريف بجرائم الحاسب الآلى.
- التعريف بالحاسب الآلى ومكوناته الأساسية.
- ايضاح بعض صور جرائم الحاسب الآلى.
- التعريف بجرائم تهريب الاشخاص والاتجار فى النساء والأطفال وسرقة الأعضاء البشرية.
- التعريف ببعض الجرائم الاقتصادية وعلاقتها بغسيل الأموال..
- التعريف بالجريمة المنظمة.
- تحديد ماهية جرائم البيئة.
- التعريف بسبل مكافحة جرائم البيئة.

المبحث الأول

التعريف بمنع الجريمة

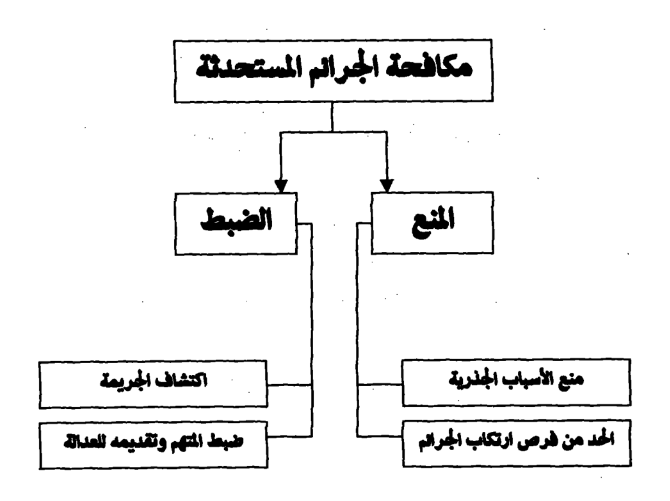
نتعرف فى هذا المبحث على محورين أساسيين لمنع الجريمة، حيث يتمثل المحور الأول فى الإطـــار العـــام لمنع الجريمة ، ويتمثل المحور الثانى فى علاقة التنمية بمنع الجريمة.

أولا– الإطار العام لمنع الجريمة (Crime Prevention):

من المتعارف عليه أنه يوجد طريقتان لمنع الجريمة، تتمثل الطريقة الأولى فى العمل عـــلى معالجة الأسباب المؤدية إلى الجنوح، والإجرام، وتتمثل الطريقة الثانية فى الحـــد مـــن فرص ارتكاب الجريمة فى حالة تأثر الفرد بأسباب الجنوح للجريمة، وبالتالى عزمه على إتيانها، وتحينه الفرصة لإرتكابها. راجع الشكل رقم (1) .

(1) منع الجريمة ومعالجة أسباب الانحراف:

تـــأخذ الطـــريقة الأولى لمكافحة الجريمة شكل منع حدوث العوامل المؤدية إلى الجنوح، وفى فحالة وجودها يتم العمل على إزالتها فى أسرع وقت ممكن قبل أن يظهـــر تأثيرهـــا على الأفراد، واللجوء إلى تبنى السلوك الإجرامى، فعلى سبيل المـــثال، يجـــب معالجة الأسباب المؤدية إلى التفكك الأسرى، وعدم الانتظام فى العملـــية التعليمية، حيث إن ذلك قد يؤدى إلى الانحراف، والجنوح لإرتكاب الجريمة.


مكافحة الجرائم المستحدثة
المنع
الضبط
منع الأسباب الجذرية
الحد من فرص ارتكاب الجرائم
اكتشاف الجريمة
ضبط المتهم وتقديمه للعدالة

(2) منع الجريمة والحد من فرص ارتكابها:

تتمثل الطريقة الثانية لمكافحة الجريمة فى صورة الحد من فرص ارتكاب الجـــريمة عن طريق زيادة الإجراءات الأمنية، والتى تهدف إلى عدم اتاحة الفرصة لـــلمجرم لارتكاب أفعاله الإجرامية، فعلى سبيل المثال، يجب اتخاذ الإجراءات الأمنـــية اللازمة للحد من سرقات السيارات، عن طريق احكام إغلاق أبوابها، ووضـــع نظم التأمين، والإنذار لمنع محاولة سرقتها، بالإضافة إلى وضع الحراسة على أماكن انتظارها، وغير ذلك من الإجراءات الأمنية التى تعمل على الحد من سرقة السيارات.[28] . ومن المهم أيضا أنه يجب السير فى هذين الطريقين على الـــتوازى، أى فى وقت واحد، خاصة فى حالة استحالة الحد من ظهور أسباب الانحـــراف، والجنوح والاجرام، حيث إن ذلك يأخذ مجهودا أكثر ومدة أطول، وهو مايدعو إلى أهمية العمل على زيادة فعالية، وكفاءة العمل الشرطى بصورة مستمرة للحد من ارتكاب الجرائم.

وفى ضـــوء ذلـــك، تعـــنى عبارة منع الجريمة بمعالجة الأسباب الجذرية للانحـــراف، وذلـــك من خلال تطبيق برامج اجتماعية لتدعيم الظروف المادية المعيشـــية، والتنمية الذاتية للأطفال، والشباب، بالإضافة إلى توفير المناخ النفسى الإيجابى لتحقيق السيطرة الاجتماعية [29].

---

28 - Fyfe, James J., and others, Police Administration, Fifth Edition, 1997,The McGraw-Hill Companies, Inc., New York,Page 587-88.

29 - Dr. Hans Jurgen Kener, Basics of Prevention, Papers on Substantive Topics for the Ninth United Nations Congerss on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Cairo, Egypt, 28 to 8 May 1995, Published by the Federal Ministry of Justice, Federal Republic of Genrmany, page 35.

ويأخذ البعد التنموى أهمية كبرى، وخاصة محاوره الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، ولذلك فأننى أتفق مع الرأى القائل "فالمجتمعات التى تتوانى، أو تفشل فى حل مشكلتها الاقتصادية وخاصة المجتمعات النامية، وتعجز عن تأمين الحاجات الضرورية لأفرادها وهى الحاجة إلى المأكل، والملبس، والمسكن إنما تواجه بالعديد من المشاكل السياسية، والأمنية، والاجتماعية، ونحن لانبالغ فى القول إذا قررنا أن أساس الجريمة، والإنحراف فى الوقت الحاضر أصبح بالدرجة الأولى أساسا اقتصاديا، وأن الجرائم، والانحرافات، تزداد حدة وضراوة فى الدولة التى تتزايد فيها معدلات البطالة، وتزداد فيها حدة الفقر، عنها فى المجتمعات التى يتمتع فيها الأفراد بالحياة الاقتصادية الكريمة التى توفرها الدولة لكافة مواطنيها على السواء."(30)

وتتمثل إحدى الطرق التقليدية لمنع انحراف الأحداث فى نقل الأطفال ذوى المشكلات والاضطرابات إلى مدارس خاصة تمنحهم الرعاية اللازمة لمنع انحرافهم.(31)

وتنظر الجهود الحديثة إلى الظروف المحيطة بالتنشئة، وهنا يدرس علماء الاجتماع الظروف المتعلقة بمجموعة الأصدقاء التى يأخذ منها الطفل أو الشباب اتجاهاته وأفكاره، وخاصة من يلتقى بهم فى الشارع، أو فى المدرسة مع تدعيم التصرفات، والاتجاهات الإيجابية التى تتفق مع النمط الاجتماعى السائد داخل المجتمع، وفى غالبية الأحوال، يتم التعرف على الأطفال، والشباب المعرض

30- عميد دكتور حافظ عبده الرهوان، الاستراتيجية الأمنية التنموية للشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، مركز البحوث والدراسات، القيادة العامة لشرطة دبى، دبى، 1994م، ص 17.

31 - Ibid, page 36.

للانحراف بواسطة المشرفين الاجتماعيين فى المدارس، وكذا بواسطة ضباط الشرطة المشرفين على تحقيق الأمن فى الشوارع والأحياء.[32]

ويأتى دور الشرطة المانع للجريمة، وتأثير العقوبة لتحقيق الردع العام لمنع الجريمة كمرحلة ثانية، حيث إنه يهدف إلى الإجبار على عدم إتيان الفعل الإجرامى، من خلال الحد من فرص ارتكاب الجرائم، ولكن تأتى فى المرحلة الأولى البرامج، والطرق الهادفة إلى تحقيق عدم إتيان الفعل الإجرامى طواعية واختيارا، وذلك من خلال تكوين انطباع صالح كجزء من اللاشعور، ويكون نتيجته الحافز النفسى الإيجابى لعدم إتيان الفعل الإجرامى.[33]

ثانيا- إجراءات الضبط لمنع الجريمة:

فى حالة عدم إتيان إجراءات المنع (منع الجريمة) ثمارها المتمثلة فى معالجة أسباب الجريمة، والحد من فرص أرتكابها، فهنا يأتى الدور الضبطى للعمل على اكتشاف ارتكاب الجريمة، ثم العمل على معرفة مرتكبها لتقديمه للعدالة، وهذا ما يعنى أن هذه المرحلة تمكن تقسيمها إلى مرحلتين فرعيتين هما:

(1) اكتشاف الجريمة:

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل لأنه دون اكتشاف أن ثمة جريمة ما قد ارتكبت لايمكن اتخاذ إجراءات ايجابية للتعرف على طبيعتها، ومسبباتها، ودراسة مرتكبيها، وظروف أرتكابها، والتعرف على المجنى عليه فيها، كما أنه يمثل

---

32 - Ibid, page 36.

33 - Ibid, page 37.

اكتشاف الجريمة أولى الخطوات اللازمة لضبط المجرم وتقديمه للعدالة، وفى تلك المرحلة يقوم المجنى عليه، والشهود، والشرطة بدور أساسى.

(2) ضبط المجرم:

تـــأخذ عملـــية ضـــبط المجرم أهمية خاصة نظرا لإمكانية التعرف على شخصيته والملابسات المرتبطة بداوفعه وارتكابه الجريمة، واسلوبه الاجرامى، كما أنه توفر الشعور بالثقة فى الشرطة، وتحقيق العدالة داخل المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك، العمل على تحقيق الردع الخاص للمجرم ذاته، وتحقيق الردع العام لباقى الأفراد داخل المجتمع.

المبحث الثانى

الجرائم المستحدثة

(التحليل –تحليل المخاطر Risk Analysis – وأساليب المكافحة)

نـــتعرض فى هـــذا المبحث لمجموعة من الجرائم المستحدثة، من خلال التعريف بها، مع أعطاء نماذج لبعض صورها، وسبل مكافحتها.

أولا- ماهية الجرائم المستحدثة:

وتتمثل أهم الجرائم المستحدثة فيما يلى:

(1) جرائم بطاقات الأئتمان:

تـــزايد فى الســـنوات الأخيرة أقبال الأفراد على الحصول على بطاقات للدفـــع الألكترونى (البطاقات البلاستيكية) واستخدامها بدلا من وسيلة الدفع الـــنقدى عند الشراء والبيع وعقد الصفقات التجارية، إلى حد أنه قد شاع فى كـــثير من المجتمعات المتقدمة نتيجة لذلك مصطلح الأموال البلاستيكية بدلا من الأموال فى صورتها النقدية التقليدية.

وتعتـــبر بطاقة الأئتمان إحدى صور بطاقات الدفع الألكترونى المتعددة، والتى يستخدمها الأفراد فى جميع أركان المعمورة، ونظرا لزيادة انتشار بطاقات الأئـــتمان، فقـــد حدث حيالها كما حدث حيال النقود، حيث ترتكب بعض الجـــرائم لتزيـــيف النقود، أى أصدارها بصورة غير مشروعة، فقد ارتبط أيضا ظهـــور بطاقات الأئتمان بظهور أنواع مستحدثة من الجرائم، من أهمها جريمة

تزوير بطاقات الأئتمان، وأستخدام بطاقات الأئتمان المملوكة للغير بصورة غير مشروعة.

1-1- التعريف ببطاقة الائتمان:

تطلـــق عـــبارة بطاقـــة الائتمان على نوع محدد من المعاملات بواسطة الـــبطاقات البلاســـتيكية (اللدائنـــية) التى تعطى صاحبها الحق فى شراء بضائع والحصـــول على الخدمات، على أن يتم الدفع بعد فترة محددة، أو على فترات، ويرتـــبط بذلك إضافة بعض الرسوم، أو الفوائد طبقا للنظام الذى يحدده البنك مصدر بطاقة الائتمان، ويوافق عليه العميل صاحب البطاقة.[34]

1-2- صور الدفع ببطاقة الائتمان والجرائم المرتبطة بها:

تـــأخذ عملية الدفع بواسطة بطاقة الائتمان والجرائم المرتبطة بها عدة صورة من أهمها ما يلى:

1-2-1- جرائم ترتبط بالشراء المباشر:

توجـــد ماكيـــنات بالمحال التجارية تمرر خلالها البطاقة عند دفع مقابل الشـــراء بواسطة بطاقة الأئتمان ، ويوجد نوعان من الماكينات، يتمثل الأول فى ماكيـــنات مرتبطة مباشرة بالبنك الذى أصدرها، ويتم التحقق من صحة رقمها ومـــدى صلاحيتها فى كل مرة يتم استخدامها، ويتمثل النوع الثانى فى ماكينة يدويـــة، لايوجد لها اتصال مباشر بالبنك مصدرها، ويتم تعبئة جزء من بياناتها يدويا.

34- راجـــع الأستاذ رياض فتح الله بصلة، بطاقات الائتمان الممغنطة ومخاطر التزوير، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 10، العدد 19، محرم 1416هـــ، ص 114.

- ويرتبط بالماكينة المتصلة بالبنك نوع معين من الجرائم فى الغالب تستخدم فيه بطاقة صـــحيحة مملوكة للغير، أو بطاقة مزورة يطبع عليها الأرقام الصحيحة لبطاقة تم إصدارها من البنك، فعلى سبيل المثال، عندما تفقد بطاقة سليمة أو بطاقة تم سرقتها ويقوم من وجدها أو من قام بسرقتها باستخدامها بصورة غير مشروعة.
- ويرتـــبط بالماكينة اليدوية مجموعة من الجرائم، مثال أن يقوم التاجر بطباعة صــورة البطاقة على الأوراق التى يتم الصرف بها من البنك أكثر من مرة، ويتم توقيع المشترى على واحدة فقط، ثم يقوم التاجر أو غيره بوضع المبالغ والبضائع على الأوراق الأخرى وتزوير توقيع صاحب البطاقة.

*** جرائم ترتبط بالشراء ببطاقات الأئتمان عن طريق التليفون:**

تستخدم بطاقات الأئتمان للدفع فى حالات الشراء عن طريق التليفون، وخاصة الشراء عن طريق الكتالوجات، وهنا يستخدم المشترى بواسطة الافصاح عن رقم البطاقة وبعض البيانات الشخصية، كمحل الإقامة، وتاريخ الميلاد، ومن المتصـــور هـــنا أنه قد ترتكب بعض الجرائم عن طريق الاستخدام غير المشروع للبطاقات بواسطة غير مالكها.

*** جرائم ترتبط ببطاقات الأئتمان عن طريق الإنترنت:**

تتمثل بعض جرائم بطاقات الأئتمان عن طريق الشراء بواسطة الغير عن طـــريق الإنترنـــت، حيث ترسل بيانات البطاقة من شبكة الحاسب الآلى، وهنا تستخدم البطاقة من قبل فرد آخر غير صاحبها، أول قد يحصل الغير على بيانات الـــبطاقة دون أن تكون معه، مثال سرقة بيانات بطاقات الأئتمان الصادرة من أحـــد البـــنوك، ثم أعطائها للغير لاستخدامها بصورة غيرمشروعة، أو تصوير بطاقات الأئتمان المملوكة للغير عند الشراء من قبل البائع، ثم استخدامها بصورة غير مشروعة، أو بيع تلك البيانات للغير لاستخدامها بصورة غير مشروعة، كما

قد يتم الحصول على بيانات البطاقات عن طريق نسخ صورة منها أثناء أرسالها بواسطة صاحب البطاقة عن طريق الإنترنت، ثم أستخدامها فيما بعد بصورة غير مشـــروعة، ففى إحدى القضايا، قام الجناه بإنشاء موقع غير حقيقى للبيع على الإنترنـــت، أو إنشاء موقع على الإنترنت يتطابق عنوانه تقريبا مع موقع أصلى مشـــهور، وعـــندما يقوم أحد بالشراء ويرسل بياناته إلى الموقع غير الحقيقى أو الموقع ذات العنوان المتشابه مع العنوان الصحيح عن طريق الخطأ، يقوم أصحاب الموقع الوهمى باستخدامها بصورة غير مشروعة.

*** جرائم استخدام بطاقات الأئتمان لشراء خدمات ثم إعادة بيعها للغير:**

قد تستخدم بيانات بطاقة أصلية فى الحصول على خدمة معينة، ثم تباع هـــذه الخدمة ويحصل مقابلها المادى من قبل الغير، مثال استخدام بيانات بطاقة أصـــلية فى الحصـــول عـــلى خدمة الاتصال الهاتفى بواسطة الشركات الدولية الموجـــودة في دولة ما عن طريق طلب رقم معين يقدم خدمة الاتصال الدولى، وهـــنا يستخدم الغير بيانات البطاقة للحصول على خدمة الاتصال الدولى على حساب صاحب البطاقة، ثم يقوم ببيعها للجمهور.

1ـ2ـ1ـ جريمة تزوير بطاقات الأئتمان:

قـــد تتمـــثل جـــريمة بطاقات الأئتمان فى مجرد تزوير بطاقات الأئتمان ونســـبتها إلى بنوك محددة، وتأخذ الجريمة صورة صنع جسم البطاقة اللدائنى، ثم وضع الأرقام والعلامات المميزة للبطاقة عليه، وهنا تستخدم أساليب تكنولوجية متقدمة لصناعة البطاقات المزورة.

وتستخدم العصابات الاجرامية نفس الخطوات التى يتبعها البنك مصدر البطاقة تقريبا لتزوير بطاقات الائتمان، وهذا ما يجعل الكثير من البطاقات المزورة تشابه تماما البطاقات الأصلية، وتوجد ثلاث مراحل أساسية لتزوير بطاقات الأئتمان، يمكن إيضاحها على النحو التالى:

- تصنيع الجسم اللدائنى الأبيض (البلاستيك) للبطاقة، ثم يتم طباعة اللون الأساسى عليه، مثل اللون الذهبى، وبعدها يتم طباعة العلامات الأساسية المميزة للطباقة.

- يتم طباعة العلامات المائية، أو الضوئية على البطاقة، وفى الغالب تتم هذه الخطوة فى مكان غير الذى تم فيه الانتهاء من المرحلة الأولى.

- يتم إدخال البيانات المشفرة إلى البطاقة والتى يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية بصورة غير مشروعة.[35]

كما قد يستخدم جسم بطاقة منتهية الصلاحية لصنع بطاقة مزورة تتضمن بيانات لبطاقة صحيحة، ويتكون فى النهاية بطاقة يمكن استخدامها والحصول بواسطتها على أموال الغير بصورة غير مشروعة. [36]،[37]

1-3- أساليب مكافحة جرائم بطاقات الأئتمان:

تتمثل أهم أساليب مكافحة جرائم بطاقات الإئتمان فيما يلي :

---

35 - Newton, John, Oganised Planstic Counterfeiting, Police Resarch Group, HMSO, London, 1995, page 29-30.

36- الأستاذ رياض فتح الله بصلة، مرجع سابق، ص 131.

37- راجع عميد محمد عبداللطيف فرج، تزوير بطاقات الدفع الألكترونى فى التشريعات المقارنة، مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، العدد الحادى عشر، يناير، 1997م، ص 248.

- وضع نظام قانونى ملائم لتجريم وعقاب الأفعال غير المشروعة فى مجال بطاقات الأئتمان.
- التعرف على التجار الذين لايلتزمون باتباع إجراءات الصرف الصحيحة وبالتالى يساعدون المجرمون، وسحب التراخيص منهم.
- وضع نظم أمنية حديثة مثل المضاهاة ببصمات الأصبع.
- المضاهاة الألكترونية لتوقيع صاحب البطاقة مع من قائم بالصرف.
- تحليل الحسابات للتعرف على التصرفات المالية غير المتوافقة (غير الطبيعية) مع سلوك أصحاب البطاقات فى الفترات السابقة.
- مراجعة متحصلات التجار من التعامل بالبطاقات للتعرف على المتحصلات التى قد تزيد عن المتوسط أو ما هو مألوف من قبل وبشكل يثير الشك.
- بناء فرق للعمل تتبادل المعلومات عن جرائم بطاقات الأئتمان تتكون من ممثلى البنوك، والتجار، ورجال الشرطة المدربين على مكافحة جرائم بطاقات الأئتمان.
- تبادل المعلومات مع البنوك الدولية مصدرة البطاقات للوقوف على كل ما هو مستحدث من أساليب اجرامية فى مجال ارتكاب جرائم بطاقا الأئتمان والتدريب على كيفية مكافحتها.
- تبادل المعلومات مع الدول المجاروة فى مناطق جغرافية واحدة لكشف الجرائم المنظمة فى مجال استخدام بطاقات الأئتمان.
- توحيد النظم الأمنية على المستوى العالمى قدر الأمكان حتى لايستفيد المجرمين من النظم التأمينية الضعيفة فى أى منطقة من العالم.

(2) جرائم الحاسب الآلى:

فى إطار الحديث عن جرائم الحاسب الآلى يلزم أولا أن نتناول بجزء من الإيضاح البسيط لماهية الحاسب الآلى ومكوناته الأساسية وكيفية عمله.

2-1- التعريف بالحاسب الآلى ومكوناته الأساسية:

يعمل الحاسب الآلى من خلال تكوين نماذج رقمية ورياضية الكترونية تعبر عما يتم إدخاله به من بيانات، ومعلومات، أو الأوامر التى تصدر له للقيام بمهمة، أو مهام معينة.

وتتمـــثل البداية الحقيقية لعمل أجهزة الكمبيوتر عندما إكتشف كيفية الـــربط بين عمل أجزاء الكمبيوتر والنماذج الرياضية التى يقوم بتنفيذها، حيث يعـــتمد الكمبيوتر فى بناء نماذجه الرياضية على النظام الرقمى الثنائى Binary Number المتمثل فى القيمة صفر أو واحد، وتبدأ نماذج الحاسب الآلى فى صورة مبســـطة، ثم متوسطة، ومتقدمة، وهذا ما يشابه تدرج الفرد فى التعلم، حينما يتعـــلم الكـــلمات فى الطفولة الأولى، ثم يتدرج فى التعلم خلال المراحل السنية التالـــية، حيـــث يتعـــلم كتابة الجمل، والفقرات، وأوراق العمل، والبحوث، والدراسات، والكتب.[38]

---

38 - Peter Norton, Inside the IBM PC and PS/2, (New York: Brady Publishing, 1991), page 26.

ويعـــرف الحاســـب الآلى بأنه "آلة وظيفتها قبول المعطيات، ومعالجتها لتحويـــلها إلى معلومات. والمعطيات هى حقائق أو ملاحظات، بينما المعلومات هى المعانى التى ننسبها إليها".[39]

كما يعرف الحاسب الآلى الرقمى Digital Computer فى أبسط صوره "بأنـــه جهـــاز يقـــوم بإجراء العمليات الحسابية بكافة أنواعها، بالإضافة إلى العمليات المنطقية والتى تتميز بما يلي:

- السرعة الفائقة.
- السعة الكبيرة.
- التذكر اللحظى (استرجاع المعلومات من الذاكرة بسرعة فائقة)". [40]

2-2- أجزاء الكمبيوتر الأساسية:

يـــتكون الكمبيوتر من خمسة أجزاء أساسية، تتمثل فى المعالج Processor، والذاكرة Memory، ووحدات الإدخال والإخراج Input/Output وقرص التخزين Storage Disk، والبرامج Programs.[41]

2-2-1- المعالج Processor:

يعتبر المعالج بمثابة المخ بالنسبة لجهاز الكمبيوتر، حيث ينفذ الأوامر التى تصدر للكمبيوتر، فعلى سبيل المثال، يقوم المعالج بتشغيل البرامج، التى تتكون من

39- وليام س. ديفيز، مفاهيم الكمبيوتر الأساسية، ترجمة وإصدار موسسة الأبحاث اللغوية، توزيع الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987، ص2.

40- عاطف حليم حنا، الكمبيوتر كيف يعمل وماذا فى داخله دراسة تفصيلية للمبتدلين، 18\987، ص 27.

41 - Peter Norton, ibid, page 27.

عدة أوامر بغرض تحقيق هدف أو عدة أهداف محددة، كما يقوم المعالج بعمليات الجمع، والطرح، وغيرها من العمليات الحسابية.

ومـــع تقـــدم صـــناعة الكمبيوتر، وصغر حجمه، وظهور الكمبيوتر الشخصى Personal Computer ، فقد صغر حجم أجزاء الكمبيوتر ومنها المعالج، حتى أصبح يطلق عليه المعالج الصغير Microprocessor.

ويتمـــتع المعالج بعدة إمكانيات تمكنه من القيام بعمله بدقة، حيث لديه القدرة على قراءة، وكتابة المعلومات في ذاكرة الكمبيوتر، وهو ما يفعله المعالج عـــندما توضـــع المعلومـــات، والبرامج بصورة مؤقتة فى الذاكرة أثناء تشغيل الكمبـــيوتر. ولديه أيضا القدرة على تنظيم تنفيذ التعليمات، والأوامر الصادرة إلـــيه، كمـــا أن له القدرة على تنسيق العمل بين أجزاء الكمبيوتر أثناء تنفيذها لأوامره.

2-2-2- الذاكرة Memory:

تمـــثل الذاكرة المساحة التى تعمل فيها الكمبيوتر، حيث يتم فيها جميع الأنشـــطة التى يقوم بها الكمبيوتر، فهى كالملعب بالنسبة للفرد الرياضى، فكلما زادت مســـاحة الملعـــب، زادت إمكانية تعدد الأنشطة الرياضية التى يمكن أن يمارســـها. وتعتبر الذاكرة المكان الذى يجد فيه المعالج البرامج، والبيانات اللازمة لتنفـــيذ المهـــام الموكلـــة إلـــيه، ولذلك فهى تمثل مركز الأنشطة التى يقوم بها الكمبيوتر.

2-2-3- وحدات الإدخال والإخراج Input/Output:

تقـــوم وحـــدات الإدخال، والإخراج بالنسبة للكمبيوتر بمهمة إدخال البـــيانات، والمعلومات، والأوامر للكمبيوتر، من خلال لوحة المفاتيح، والفأرة

Mouse، والماســح الضوئي Scanner، كما تعرض، وتطبع نتائج الأعمال الــتي يقوم بها، فعلى سبيل المثال، يمكن مشاهدة النتائج على شاشة الكمبيوتر، بالإضافة إلى إمكانية طباعتها بواسطة آلات الطباعة.

2-2-4- قرص التخزين Storage Disk:

يمــثل قــرض الــتخزين بالكمبيوتر المكتبة، ودولاب الملفات، وحقيبة الأدوات الكتابية، ولذلك يحتوى قرص التخزين على البيانات، والمعلومات التى يــرجع إلــيها المعــالج عند تنفيذه للأوامر الصادرة إليه فى حالة عدم توافرها بالذاكرة.

2-2-5- البرامج Programs:

يعمــل الكمبيوتر من خلال الأوامر المكونة للبرامج، فبدون البرامج لا يمكن الإستفادة من أجزاء الكمبيوتر المختلفة لتنفيذ المهام التى نطلبها منه، حيث لا يعرف الكمبيوتر، ما هو مطلوب منه حتى يمكنه القيام به.

ويوجد نوعان من برامج الكمبيوتر، يتمثل النوع الأول فى برامج النظم System Programs، والــنوع الثانى فى تطبيقات البرامج Applications Programs، حيث تساعد برامج النظم فى تشغيل الكمبيوتر، وتنظيم أعماله، وتقوم تطبيقات البرامج بتنفيذ المهام التى تسند إلى الكمبيوتر بواسطة مستخدميه Computer Users.

ولهــذا يرى أن اصطلاح البرامج الجاهزة Ready Made Software يســتخدم "للإشارة إلى كل أنواع البرامج التى توجه وتراقب أجهزة الحاسب الألكــترونى فى أداء مهــام معالجة المعلومات، بالإضافة إلى كافة أنشطة نظام الحاسب الألكترونى الأخرى، ويمكن القول بأن البرامج الجاهزة تبعث الحياة فى

الأجهزة، لأنه لا قيمة للأجهزة بدون البرامج الجاهزة، ولا فائدة للبرامج الجاهزة بدون الأجهزة."[42]

وتوضع بعض برامج النظم، التى تساعد فى إدارة تشغيل الكمبيوتر، بصورة دائمة داخل الكمبيوتر، وتحفظ فى جزء خاص من الذاكرة (مختلف عن الذاكرة العادية للكمبيوتر)، يطلق عليها ذاكرة القراءة فقط Read Only Memory (ROM)، ويقوم هذا النوع من البرامج بمعظم الأعمال الإشرافية، الخدمية للكمبيوتر، حيث تقدم هذه البرامج الخدمات الضرورية التى تحتاجها تطبيقات برامج الكمبيوتر، ويطلق على الخدمات التى تقدمها البرامج الخدمية Service Programs بخدمات الإدخال والإخراج الأساسية Basic Input/Output (BIOS) أو ROM-BIOS لأنها توضع فى ذاكرة القراءة فقط .

ويرى أن البرامج الجاهزة للنظام System Software تتمثل فى "مجموعة من برامج الحاسب التى تراقب، وتدعم أجهزة الحاسب، وأنشطة معالجة البيانات التى تقوم بتنفيذها البرامج مثل نظم التشغيل (برامج التحكم: برامج إدارة العمل، وبرامج إدارة الموارد، وبرامج إدارة البيانات، وبرامج التشغيل: برامج مترجم اللغة، وبرامج الخدمة، وبرامج التشغيل الأخرى)، ونظم إدارة قواعد البيانات، وبرامج مراقبة الاتصالات".[43]

ويوجد الكثير من تطبيقات الكمبيوتر فى مختلف مجالات العمل، فمع تطور أهمية وجدوى استخدام تطبيقات الكمبيوتر لزيادة فعالية، وكفاءة العمل، زاد الطلب عليها، مما دفع الشركات القائمة بانتاجها الاستمرار فى تطويرها حتى

42- دكتور/ محمد السعيد خشبه، نظم المعلومات المفاهيم والتكنولوجيا، ص 106.

43- المرجع السابق، ص 106.

وصلت إلى مستويات متقدمة، وأصبح لا يمكن الاستغناء عن استخدامها فى جميع مؤسسات الدولة.

وتشمل البرامج الجاهزة للتطبيقات "مجموعة برامج الحاسب التى توجه أجهزة الحاسب لأداء أنشطة معالجة المعلومات النوعية المطلوبة لحل المشاكل التجارية أو العلمية أو غيرها من المشاكل الخاصة بمستفيدى الحاسب. لذلك تسمى البرامج الجاهزة للتطبيقات أحيانا برامج المستفيد أو برامج المشكلة، وأنها كثيرا ما تنقسم داخليا إلى برامج تطبيقات تجارية (مثل، برامج معالجة الأجور، ومراقبة المخزون، ومراقبة جودة الإنتاج، وأعمال البنوك ....الخ)، وبرامج التطبيقات العلمية (مثل، التحليل الإحصائى، والبرمجة الخطية، والنماذج الرياضية ... الخ)، وأنواع أخرى متنوعة من برامج التطبيقات (مثل، تطبيقات الحاسب فى مجالات الطب، والفنون، والتعليم، والقانون ... الخ). (44)

ماذا يحدث عندما يفتح الكمبيوتر؟

عند الضغط على مفتاح تشغيل الكمبيوتر يصل التيار الكهربائى إلى اللوحة الرئيسية أو اللوحة الأم (Motherboard)، والتى يوجد بها الذاكرة الإلكترونية الثابتة (ROM)، والتى تحتوى على الأوامر الأساسية لنظام التشغيل المسئولة عن التعرف على وحدات الحاسب المختلفة مثل وحدات التخزين ولوحة المفاتيح والفأرة وبعد ذلك تصدر الأوامر لكى ينتقل الجزء الرئيسى لنظام التشغيل من وحدة التخزين الرئيسية إلى الذاكرة الإلكترونية Random Access Memory (RAM) (فى نظام تشغيل النوافذ يوجد الجزء الرئيسى من نظام التشغيل داخل مجلد يطلقة عليه عادة أسم (Windows)، وهنا يبدأ

44- دكتور/ محمد السعيد خشبه، المرجع السابق، ص 108.

كــل جــزء من أجزاء نظام التشغيل فى أداء وظيفته حيث يقوم جزء من نظام التشغيل فى التعامل مع البرامج والتطبيقات وتنفيذها، ويقوم جزء آخر فى تنظيم الذاكرة الإلكترونية للحاسب وتقسيمها وفقا للبرامج التى ستنفذ داخلها ويقوم جزء آخر من نظام التشغيل بالتعامل مع الطابعة، وتنظيم الملفات المراد طباعتها وتجهــيز أشــكال الحروف التى ستطبع بها الملفات Fonts، ويتولى جزء آخر تشغيل وحدة التخزين الرئيسية لكى تحرك الأجزاء المسئولة عن القراءة والكتابة وتقــوم أيضــا بتجهيز الفهرس الخاص بهذه الوحدة والذي يحتوى على أسماء الملفات وأماكنها وحجمها.

أى أن كــل جــزء من أجزاء نظام التشغيل يبدأ فى أخذ مكانه والتأهب للقيام بالعملــيات الــتى ســيكلف بها وبعد لحظات من التشغيل تظهر شاشة سطح المكتــب، وبالــتالى يمكن التعامل مع الحاسب فى مختلف الأغراض مثل تشغيل التطبــيقات الموجــودة به، والتعامل مع الملفات، والدخول إلى شبكة الإنترنت وغيرهــا، وذلك من خلال الضغط بالفأرة على الصور الصغيرة التى تمثل تلك الأشــياء ويطلق عليها إيقونات (Icons)، ومن تلك الإيقونات الموجودة على ســطح المكتب، إيقونه يطلق عليها "حاسبى -My Computer"، تعمل عند الضــغط علــيها على مشاهدة كل المجلدات والملفات الموجودة على وحدات الــتخزين بالحاســب الشخصــى، من أسطوانات مرنة، و القرص الصلب، و الإسطوانات المدمجة، ويمكن الدخول على أى منها بالضغط عليها بالفأرة، فيرى ما بها من مجلدات، والتى إذا ما ضغط عليها يظهر ما بها من ملفات، وهنا يتاح إمكانية نقل الملفات، وإعادة تسميتها، أو فتحها للإطلاع ونجد فى نفس النافذة بعــد وحدات التخزين أيقونة وحدات الطباعة (Printers)، فإذا ضغط عليها فســتفتح لــك نافذة خاصة بالتعامل مع الطابعات، وداخل هذه النافذة توجد

أيقونـــة تســـمى (Add Printer)، وهى تستخدم عند توصيل وحدة طباعة جديـــدة إلى حاسبك الشخصى لكى يستطيع نظام التشغيل التعرف على هذه الوحـــدة، والتعامل معها، وعند تشغيل هذه الخاصية ينتقل بك النظام خطوة بخطـــوة حتى يسجل نظام التشغيل كل البيانات الفنية اللازمة للطابعة الجديدة، ويجـــب عليك تجهيز الإسطوانة التى تحتوى على برنامج تشغيل الطابعة والذى يأتى معها.

وإذا كان هناك أكثر من طابعة متصلة بالحاسب، فيمكن من خلال هذه الـــنافذة تحديد الطابعة التى سوف تصبح الرئيسية بالنسبة للحاسب (Set as Default)، والـــتى إذا ما طلب من الحاسب الطباعة، دون التدخل بتحديد أى الطابعات التى سوف تستخدم، فإنها سوف تقوم بالطباعة أوتوماتيكيا، وفى حالة وجود الحاسب الآلى داخل شبكة، فإنه يمكن ان تخدم الطابعة الرئيسية الشبكة كلها من خلال خاصية المشاركة (Sharing). كما يمكن إلغاء تعريف الحاسب بأى وحدة طباعة إذا لم تعد هناك حاجة إليها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن التحكم فى علمـــيات الطـــباعة سواء بتحديد أولوية الطباعة، أو إلغاء الطبع، أو إيقافه مؤقتا.

كيف تقاس درجة وضوح الشاشة؟

يستخدم مصطلح (Dot Pitch) للتعبير عن المسافة الواقعة بين نقطتين متجاورتين من نفس اللون على الشاشة، وهى تقاس بالمليمتر، وكلما قلت تلك المســـافة زادت درجة الوضوح بالشاشة، وتكون درجة وضوح الشاشة جيدة عندما تكون تلك المسافة قدرها 028 من المليمتر أو أقل، وهو ما يعنى زيادة قدرة الشاشة على استيعاب أكبر حجم من النقاط وبالتالى درجة وضوح الرؤية

وكفـاءة الشاشـة. ويـتم ظهـور الصور على الشاشة عن طريق شعاع من الإلكترونيات يطلق على هذه النقاط الفسفورية وهذه النقاط توجد على الشاشة بـثلاثة ألوان الأحمر والأخضر والأزرق، وعند إلتقاط النقط الفسفورية لشعاع الإلكترونـيات فـإن هذه النقط تضئ لتتكون الصورة المطلوب ظهورها على الشاشة.

6-2-2 تعريف جرائم الحاسب الآلى:

تغـيرت طبيعة الجرائم الاقتصادية والجرائم المنظمة بصورة كبيرة نظرا لإنتشـار استخدام الحاسب الآلى فى كثير من الأنشطة الاقتصادية فى مجتمعات اليوم، ومع زيادة الاعتماد على الحاسب الآلى ظهرت أنواع جديدة من الجرائم مرتبطة باستخدامه.

وأدى تطور وتعدد الوظائف المتعلقة باستخدام الحاسب الآلى إلى ظهور فـئة جديدة من المجرمين تشمل القائمين بإعداد البرامج ومشغلى الحاسب الآلى وغيرهم.

ومـع زيـادة الاعتماد علىالحاسب الآلى حلت المستندات الألكترونية الموجودة بها محل العديد من السجلات الورقية خاصة فى مجال انتاج المواد الخام، والمحـال التجارية، كما ساعد تبادل البيانات من خلال شبكات الحاسب على ربط الشركات التجارية ببعضا البعض، والتفاوض فيما بينها وعقد الصفقات بالبـيع والشراء والسداد والتحصيل، وصاحب ذلك التطور ظهور جرائم تتعلق باستخدام الحاسب الآلى وشبكات المعلومات.

ففـى الولايات المتحدة الأمريكية كانت معدلات الابلاغ عن جرائم الحاسب الآلى متدنية، ولكنها أصبحت فى زيادة متطردة نتيجة زيادة ألمام رجال

تنفـيذ القـانون بطبيعة وعمل أجهزة الحاسب الآلى، وزيادة الثقة لدى رجال الأعمال فى قدرات رجال انفاذ القانون بشأن تصديهم لتلك الجرائم، بالإضافة إلى زيـادة الاهتمام الاعلامى بجرائم الحاسب الآلى، فعلى سبيل المثال، زادت التغطـية الاعلامية القاء القبض على بعض مرتكبى جرائم الحاسب الآلى، وهو الأمر الذى شجع الكثير من أرباب العمل على الابلاغ عن جرائم الحساب الآلى التى يقع معظهم ضحية لها.([45])

2ـ2ـ7 صورة جرائم الحاسب الآلى:

ونظـرا لتعدد صور جرائم الحاسب الآلى فإن ذلك يجعل من الصعب وضـع تعريف جامع لكافة اشكالها ويكون أيضا مانع من عدم اختلاط الجرائم الأخـرى بجرائم الحاسب الآلى، ومن التعريفات الأكثر انتشارا، تعريف جرائم الحاسـب الآلى "بأنهـا تلك الجرائم المرتبطة بالحاسب الآلى والتى تمثل انتهاكا للقـانون الجنائى، ويستوجب إرتكابها أو التحقيق فيها أو المحاكمة بشأنها دراية بالأمور الفنية للحاسب الآلى.([46]) . كما تعرف بإنها "أى فعل جنائى يتضمن اسـتخدام تكنولوجـيا الحاسب الآلى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كأداة لارتكاب الجريمة، أو لتحقيق هدف معين."([47])

ومن الملاحظ أن الزمن اللازم لارتكاب جرائم الحاسب الآلى يختلف عن الزمن اللازم لارتكاب الجرائم العادية ففى النوع الأخير من الجرائم يقاس الوقت

---

[45] - Clark, Franklin and Diliberto, Ken , Investating Computer Crime, CRC Press, New York, 1996, pages ix-2.

[46] - Computer Crimes, U.S. Department of Justice, Office Justice Programs, National Institute of Justice, page 1-7.

[47]- Clark, Franklin and Diliberto, Ken, ibid, , page ix.

الـــلازم لارتكاب الجرائم بالدقائق، والساعات، والأيام، والأسابيع، والشهور، والســـنوات، أما في حالة جرائم الحاسب الآلى فقد يتم ارتكاب الجريمة في جزء مـــن الثانية، وهو الأمر الذى يجب أن يؤخذ في الاعتبار عن مكافحة هذا النوع من الجرائم.

وتتمثل أشهر صور جرائم الحاسب الآلى فيما يلى:

ــ إتـــلاف أجهـــزة الحاسب الآلى أو البيانات أو البرامج التى تحتويها أو إتـــلاف الأشـــياء المســـاعدة لها مثل معدات تكييف الهواء أو مصادر الطاقة الكهربائية التى تحتاجها أجهزة الحاسب الآلى للعمل بصورة طبيعية.

ــــ سرقة برامج الحاسب الآلى وتغيير البيانات المخزونة بالحاسب الآلى.

ــــ استخدام الحاسب الآلى فى ارتكاب الجرائم أو لتسهيل ارتكاب الجرائم، كمـــا هـــو الحال عند استخدام الحاسب الالى للتعرف على أرقام التليفونات الخاصـــة بجهة معينة، ثم تستخدم هذه الأرقام بصورة غير مشروعة، مثال آخر يتمثل فى تزييف النقود بواسطة أجهزة الحاسب واستخدام طابعاته، ومثال آخر يســـتخدم الحاسب الآلى فى نقل الأموال من وإلى الحسابات البنكية، وهنا يمكن للقائم بعملية البرمجة بالحاسب تحويل بعض الأموال أو كلها من أرصدة العملاء بالبنكوك إلى حساب آخر تابع له.

ــــ فى إحدى القضايا الهامة فى الولايات المتحدة الأمريكية، قام أحد قراصنة الحاسب الآلى بالدخول على شبكة إحدى شركات التليفونات، وقام بالأعمال غير المشروعة التالية:

- تعطيل 200 ألف خط تليفونى.
- السيطرة على صناديق البريد الصوتية.

o إجراء مكالمات دولية على حساب العديد من المشتركين.

o تســـهيل ارتكاب مجموعة من جرائم بطاقات الإئتمان بواسطة خطوط التليفونات التى تم السيطرة عليها.(48)

ـــــ اســـتخدام الحاسب الآلى للأدعاء بأن هناك خدمة ألكترونية من خلال مواقـــع معينة على شبكة للحاسبات، وتكون هذه المواقع وهمية وليس لها صحة على الأطلاق.

ـــــ الدخـــول بصفة غير مشروعة على أنظمة المعلومات المحمية من خلال اختراق إجراءات الأمن.(49)

2 ـ 2 ـ 8 مكافحة جرائم الحاسب الآلى:

بظهـــور الحاســـب الآلى وزيادة استخدامه والاعتماد عليه ارتفع عدد الأفـــراد القـــادرين على استخدام وتوظيف الحاسب الآلى فى مختلف الأعمال بمجتمعات اليوم.

كما ظهر أيضا مع استخدام الحاسب الآلى فى المجالات التى تفيد المجتمع استخدامه فى ارتكاب الجرائم وما يرتبط بذلك من مهارات تختلف من فرد إلى آخر، حيث تتدرج خطورة مرتكبى جرائم الحاسب الآلى طبقا المستوى المهارى الذى يتمتع به المجرم، ولهذا يمكن تقسيم مرتكبى جرائم الحاسب الآلى إلى فئتين رئيســـيتين، حيث تشمل الفئة الأولى المجرمين الذين يقومون بإستخدام الأجهزة

48 _ Clark, Franklin and Diliberto, Ken,ibid, page 153.

49- دكـــتورة هدى حامد قشقوش، الجرائم المعلوماتية، مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، العدد العشرون، يوليو، 2001م ص 225.

والبرامج، وتحتوى الفئة الثانية على المجرمين القادرين على إعداد برامج الحاسب الآلى.

وتتعلق جرائم الحاسب الآلى بالأفراد قدر تعلقها بالتكنولوجيا، وهذا ما يدعوا إلى أن ينصب الاهتمام عند مكافحتها على معرفة مدى مهارة مرتكبيها، وفى هذا الإطار، سوف نتحدث عن الفئين السبقتين على النحو التالى:[50]

2 ـ 2 ـ 9 الفـــئة الأولى مـــن جـــرائم الحاسب الآلى (جرائم مستعملى أجهزة الحاسب الآلى):

يعـــد مستعمل الحاسب الآلى ذلك الفرد الملم بالمعلومات الأساسية عن مكونـــات الحاسب ووظائفه الأساسية، بالإضافة إلى الالمام ببعض الوظائف التى تقوم بها برامج الحاسب الآلى التى يجرى العمل بها مثل البرامج المحاسبية، وقواعد البـــيانات، ونظرا لقلة المعلومات التى تلم بها تلك الفئة فإن الجرائم التى ترتكبها تعد أقل خطورة من الجرائم التى ترتكبها فئة المبرمجين، ومن تلك الجرائم إنتحال فرد شخصية أحد المخول لهم استخدام الحاسب الآلى لارتكاب جريمة ما، وقد يـــتم ذلـــك ســـواء بالدخول إلى الحاسب المركزى أو استخدام أحد وحدات الحاســـب الآلى الفرعية (وهو ما يطلق عليه أيضا النهايةالطرفية) المتصلة بنظام الحاســـب الرئيسى، ويكون الدخول على نظام الحاسب بواسطة كلمة سر أو بطاقة ممغنطة أو مفتاح معدنى أو أى وسيلة أخرى تسمح بذلك.

50- راجع مقالنا، مكافحة جرائم الكمبيوتر، نشرة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، العدد الثالث، فبراير، 1996م، ص4.

2 ـ 2 ـ 10 الجرائم التى ترتكب بواسطة البرامج المحاسبية:

ومن القضايا الشهيرة التى ارتكبت فى الولايات المتحدة الأمريكية، تلك القضية التى أتصل فيها أحد المجرمين تليفونيا بأحد شركات التليفونات وأدعى أنه صحفى يقوم بإعداد مقال للمجلة التى يعمل بها حول نظام الحاسب الآلى المستخدم فى الشركة، وحاول الموظف تسهيل مهمة الصحفى المزعوم بإعطاءه معلومات تفصيلية عن كافة أمكانات الحاسب والنظم المعمول بها، ولسوء الحظ فقد استخدم هذا المجرم البيانات التى قدمت له للإستيلاء بواسطة الحاسب على معدات تليفونية من الشركة تقدر قيمتها بأكثر من مليون دولار.

وفى قضية أخرى، قام أحد الأفراد بالتسجيل الصوتى لأحد عملاء البنوك وهو يعطى أوامر للصرف من حسابه بالبنك لتحويل بعض أمواله لحساب شركة قام بشراء بعض احتياجاته منها، وبعدها قام هذا الشخص باجراء مكالمة تليفونية ببنك العميل وقام بتحويل أمواله لحساب آخر، تمكن من خلاله الاستيلاء على تلك الأموال.

ومن الصور المنتشرة لجرائم الحاسب والتى يرتكبها مستخدم الحاسب تتمثل فى استخدام أجهزة المسح الألكترونية للتعرف على الأوامر التى تسمح بالدخول على أنظمة الحاسب وذلك عن طريق استخدام برامج الحاسب الجاهزة التى تعد للبحث الذاتى، ثم استخدام تلك الأوامر للدخول على أنظمة الحساب وارتكاب الأفعال غير المشروعة.

وتعد من أكثر الجرائم شيوعا تلك الجرائم التى ترتكب بواسطة العاملون المنحرفون والذين يعلمون فى إدارات الحاسب الآلى، فعلى سبيل المثال، وقعت جريمة حاسب آلى فى الولايات المتحدة الأمريكية قام بارتكابها موظف مسئول

عـــن حضور وإنصراف عمال السكك الحديدية، حيث حصل على مبالغ مالية طائلـــة عن أعمال إضافية لم يقم بها، وتتمثل تفصيلات تلك الواقعة فى أن هذا الموظف لاحظ أن ساعات العمل الإضافية للعمال تحسب وفقا للرقم المسند لكل عـــامل والمســـجل على الملف الخاص به بغض النظر عن أسمه، كما لاحظ أن المـــراجعة اليدوية للأجر الإضافى تتم بناء على أسم العامل بغض النظر عن رقم ملفه، وهنا أستغل الجانى هذه الفجوة الموجودة بالنظام المعمول به، وقام بإضافة ســـاعات عمـــل للعديد من العمال مستخدما أسمائهم وبدلا من يضع الأرقام الخاصة بهم، وضع رقم ملفه هو، وبالتالى تمكن من الحصول على المقابل المادى لتلك الأعمال الإضافية التى أصطنعها، و لم يكتشف أمره إلا عندما لاحظ أحد مراجعى الحسابات عند فحصة لكشف دخول العمال والموظفين الإرتفاع الكبير لدخل هذا الموظف بالمقارنة بالمهام التى يقوم بها فى الشركة.

2 ـ 2 ـ 11 جريمة التوقيع الألكترونى:

ومـــن الجـــرائم الـــتى يرتكبها مستعمل الحاسب الآلى جرائم التوقيع الألكـــترونى، حيـــث يـــتم اسناد توقيع معين لكل جهاز حاسب آلى، وعندما يســـتخدم الجهاز فى إجراء عمليات تجارية يظهر لدى الطرف الآخر صورة من توقـــيع جهاز الطرف الأول، وهو ما يطلق عليه التوقيع الألكترونى، وترتكب الجـــريمة هنا، عندما يقوم شخص باستخدام الحاسب الآلى الخاص بفرد آخر فى القـــيام بالعملـــيات الـــتجارية، ويعتـــبر هنا الاستخدام غير مشروع والتوقيع الألكترونى غير قانونى، ويترتب على ذلك المسائلة القانونية.

2 ـ 2 ـ 12 الفئة الثانية من جرائم الحاسب الآلى (جرائم مبرمجى الحاسب الآلى):

تعـــد جـــرائم فئة مبرمجى الحاسب الآلى من أخطر صور الجرائم نظرا للمســـتوى المهـــارى المتقدم الذى يتمتعون به والذى يساعدهم على ارتكاب الجرائم بأساليب معقدة تزيد من صعوبة إكتشافها وخاصة فى ظل ندرة الأفراد المدربين على إكتشاف هذا النوع من الجرائم والذين يعملون فى مجال مكافحة الجريمة.

ويدخـــل فى فئة المجرمين مبرمجى الحاسب الآلى كل المجرمون القادرون على تصميم وتعديل وتطوير برامج الحاسب الآلى، وتعتمد هذه الفئة على قدرتها عـــلى إضـــافة بعـــض الأوامر للحاسب بصورة خفية لتحقيق أغراضهم غير المشروعة، وتكمن خطورة هذا الأسلوب فى أنه يمكن إستغلال المساحات الخالية بين أوامر برامج الحاسب لوضع مجموعة أخرى من الأوامر التى تحقق الأغراض غـــير المشروعة، وفى غالب الأمر لاتحتاج عملية تنفيذ هذه الأوامر الإضافية إلا لجـــزء من الثانية مما يؤدى إلى صعوبة ملاحظة إضافتها، ومن أشهر القضايا فى هذا المجال، القضايا التى تتعلق بإضافة أوامر للبرامج المحاسبية للبنوك، حيث يقوم المجرمون بإضافة بعض الأوامر الإضافية التى يترتب عليها جبر جزء من الكسور العشـــرية للمـــبالغ النقدية الموجودة بحسابات العملاء مع تحويل هذه المبالغ إلى حســـاب آخـــر فى غالب الأمر يفتحة الجانى بأسم مستعار أو يتم التحويل إلى حساب آخر بأسم أحد الشركاء فى الجريمة.

وقـــد يحـــترف أحد الأفراد ارتكاب جرائم الحاسب الآلى، فعلى سبيل المـــثال، قد بدء شاب حياته الإجرامية فى أمريكا عندما تم القبض عليه فى سن السابعة عشر وهو يحاول سرقة كتب خاصة بالحاسب الآلى، ثم قبض عليه بعد

ذلك بتهمة الدخول على أنظمة الحاسب الخاصة بالدفاع الجوى الأمريكى، وفى أعقـــاب ذلـــك، تم إدانته لدخولة بصورة غير مشروعة على النظام اللألكترونى لأحـــد شـــركات التلـــيفونات، وتمثلت آخر جرائمة فى سرقة برامج الحاسب المملوكة لمجموعة من الشركات، وقد أكتشف الشرطة هذه القضية أثناء فحصها للأعمـــال الـــتى تتم على الإنترنت، حيث لوحظ أن هناك ملف كبير يوجد به برامج مسروقة، والبتحرى عن صاحب هذا الملف أتضح أنه ليس له صلة بتلك الســـرقة، وأن هناك شخص آخر قد قام بسرقة تلك البرامج ثم وضعها فى ملف هـــذا الشـــخص، ويقوم بعد ذلك بعمل نسخ من تلك البرامج ثم يقوم ببيعها، وبمراقـــبة الشرطة لأرقام التليفونات التى يتم الدخول بها بواسطة الحاسب على شـــبكة الإنترنت لإجراء عمليات النسخ غير المشروعة، وتمكنت قوات الشرطة مـــن القـــبض عليه من خلال الإستعانة بأحد خبراء الحاسب الذى حدد رقم التليفون الذى كان يستخدمة أثناء إحدى عمليات النسخ غير المشروعة للبرامج، وعـــند طريق شركة التليفونات تمكنت الشرطة من تحديد عنوان الشقة التى بها رقـــم التليفون، وعند مداهمة الشقة تم القبض على المجرم وهو يستخدم حاسبة الآلى لنسخ البرامج بصورة غير مشروعة.

وقـــد لوحـــظ فى الولايات المتحدة الأمريكية أن الجرائم التى يرتكبها مـــبرمجى الحاسب الآلى تزداد بصورة عامة لزيادة أعداد الأفراد الذين يتمتعون بمهـــارات الـــبرمجة، وخاصة خلال إرتفاع معدلات البطالة بين فئات خريجى الجامعات الذى يتمتع كثير منهم بتلك المهارات.

ومـــن الملاحـــظ أيضا أنه يصعب مكافحة جرائم مبرمجى الحاسب لأن مـــرتكبى هذه الجرائم لايكون لهم سوابق قضائية، بالإضافة إلى أن الباعث على

إرتكابهم الجرائم قد يكون لمجرد الإنتقام، أو لمجرد أثبات الذات عند اختراق نظم الأمن الخاصة بأنظمة الحاسب الآلى.

وبالإضـــافة إلى نوعية الجرائم المذكورة عاليه، فإنه قد يقوم أحد الأفراد بإدخــال تعلــيمات تــؤدى إلى فقد البيانات، أو تعطيل الحاسب وشبكات المعلومات، وهو ما يؤدى إلى تعطيل العمل، أو توقفه لفترات طويلة، ونذكر فى هــذا المجال جرائم إدخال الفيروسات فى أجهزة الحاسب وشبكات المعلومات، وهــو مــا قد يؤثر بصورة سلبية على البيانات والمعلومات المخزنة بالحاسب، وتعطيل برامجه، وإفساء العتاد الخاصة به.

2 ـ 2 ـ 13 مكافحة جرائم الحاسب الآلى:

يحــتاج العمــل فى مجال مكافحة جرائم الحاسب الآلى تضافر الجهود، وتكويــن فرق عمل متكاملة نظرا لطبيعة تلك الجرائم التى تعتبر جديدة بالنسبة لكــثير مــن العامين فى مجال الشرطة وخاصة من يعمل منهم فى مجال البحث الجنائى، فعلى سبيل المثال، تحتاج عملية التحفظ على مسرح الجريمة إلى خبرات متعددة، منها الخبرة السابقة للعمل فى مجال البحث الجنائى والتعامل مع مسرح الجريمة بالإضافة إلى من يكون لديه الخبرة فى مجال الحاسب الآلى سواء من ناحية البرامج بأنواعها المختلفة وخاصة برامج النظم، والبرامج التطبيقية، والإلمام التام بالأجزاء المادية الملموسة المكونة لأجهزة الحاسب الآلى وملحقاته.[51]

وتحتاج عملية اكتشاف الأدلة، والتعامل معها، والحفاظ عليها، ونقلها دون تلف إلى فريق عمل مدرب ذات مهارات وقدرات فنية وإدارية عالية، كما

51- يــراجع فى هذا الشأن، مذكرتنا الأساسية لمطلحات الحاسب باللغة الإنجليزية، دورة مقدمة الحاسب الآلى، معهد نظم المعلومات، الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق، وزارة الداخلية، جمهورية مصر العربية.

يحتاج هذا الفريق إلى مشرف فعال وذات كفاءة عالية، وخبرة فى مجال التعامل مع القضايا المعقدة.(52)

2 ـ 2 ـ 14 تكوين فريق البحث فى مجال الحاسب الآلى:

يحتاج التحقيق فى قضايا جرائم الحاسب الآلى فريق متعدد الأعضاء، من متخصصات متباينة، مثل:(53)

مجموعة أو عضو رسم وتصوير مسرح الجريمة:

تكـــون مهمـــة الفريق أو أحد أعضاءه متمثلة فى رسم مسرح الجريمة، وتصـــويره، خارجـــيا، وداخليا، بكاميرا تصوير عادية، ولكن يفضل التصوير بواسطة الفيديو.

- فريق البحث عن الأدلة والتعامل المادى مع مسرح الجريمة.
- فريق أو أعضاء البحث عن الجناة والقبض عليهم.
- فريق أو عضو الأستجواب:

تحـــتاج عملـــية الأستجواب فى جرائم الحاسب الآلى إلى فريق خاصة فى حالـــة ارتكاب الجريمة من قبل أكثر من فرد، ويجب أن يتمتع فريق التحقيق بالمهـــارات الفنية فى مجال الحاسب الآلى، بالإضافة إلى مهارات متميزة فى مجال توجيه الأسئلة، وإدارة الحديث، والأستجواب للتوصل إلى الحقيقة.

---

52 - Clark, Franklin and Diliberto, Ken,ibid, page 9.

53 - Clark, Franklin and Diliberto, Ken,ibid, pages 9-11.

(3) جـــرائم تهريـــب الأشخاص، والاتجار فى النساء والأطفال، وسرقة، ونقل الأعضاء البشرية:

تـــتزايد عمليات تهريب الأشخاص من الدول التى تعانى من المشكلات الاقتصادية والزيادة السكانية إلى الدول المتقدمة والمزدهرة اقتصاديا، مثل تهريب الأشـــخاص مـــن بعض الدول الأسيوية، ودول أمريكا اللاتينية إلى الولايات المـــتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. وقد ساعدت عدة عوامل على تسهيل تهريـــب الأشـــخاص عبر الحدود، مثل الزيادة فى حجم التجارة الدولية، وتوفر التكنولوجـــيا الحديثة التى تستخدم فى تزوير جوازات السفر، وبطاقات الهوية، وزيادة التعاون بين العصابات الدولية واتساع نطاق أعمالها غير المشروعة.([54])

تقـــدر الولايـــات المتحدة الأمريكية أن هناك ما يقرب من 500000 شـــخص يـــتم تهريبهم سنويا بواسطة شبكات العصابات الاجرامية، ففى عام 1999، قـــدرت الحكومـــة الأمريكـــية أن مـــا بين 500000 إلى 600000 مكسيكى، ومن 30000 إلى 40000 صينى قد تهريبهم إلى أمريكا. ([55])

وتقـــدر الأمم المتحدة أن هناك ما يقرب من أربعة ملايين شخص تم تهريـــبهم عبر الحدود خلال العام الواحد، وهو ما يمثل تجارة قوامها سبعة مليار دولار أمريكى.([56])

ومـــع أحراز التقدم العلمى الطبى تقدما ملحوظا فى العديد من الجوانب الطبـــية، ومن أهم هذه الجوانب ما يتعلق بنقل الأعضاء البشرية من إنسان إلى آخر، وقد يكون الأمر معقول عندما يحتاج أحد المرضى عضو بشرى من إنسان آخـــر لكى ينقذ حياته، مثلما يتبرع الأبن لوالده بإحدى كلويتيه عندما إصابة

---

[54] - International Crime Threat Assessment, ibid, page 9.

[55] - International Crime Threat Assessment, ibid, page 7.

[56] - International Crime Threat Assessment, ibid, page 8.

الأب بمرض الفشل الكلوى، ولكن الأمر يخرج عن الإطار الأخلاقى عندما يكون النقل بمقابل مادى بدون ضوابط، وقد يضطر الأفراد وخاصة الفقراء تحت ضغط الحاجة إلى المال للقيام بذلك، مما قد يعرض حياتهم للخطر، ولذلك تقوم الدول بإصدار تشريعات لتحريم أو تنظيم عملية نقل الأعضاء البشرية.

ومن الملاحظ أن العصابات الإجرامية المنظمة تقوم بعملية تجارة واسعة النطاق فى مجال نقل الأعضاء البشرية بصورة غير مشروعة، بل وقد ترتكب جرائم قتل للأفراد بغرض الإتجار فى أعضائهم البشرية، وخاصة الأفراد الذين يريدون الإنتقال من دول الجنوب الفقيرة إلى دول الشمال الغنية بصورة غير مشروعة.([57])،([58])، ([59])

---

[57]- عرفت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، فى إجتماعها الخامس عشر العصابة الاجرامية المنظمة بأنها "مجموعة من ثلاثة أو أكثر توجد لفترة من الوقت، وتقوم بارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الخطرة المعاقب عليها طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ويكون الهدف من وراء ذلك تحقيق الربح المالى، أو تحقيق أى مكاسب مادية أخرى. يراجع ملحق رقم 1، لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

[58]- تعرف الجريمة المنظمة بأنها "شكل من الأشكال الحديثة والجسيمة للاجرام يرجع إلى الأسلوب المنظم المتطور فى ارتكاب المؤسسة الاجرامية للجريمة الذى تأخذ فيه بَالنهج العلمى فى إدارة الأعمال والذى تنهجه المؤسسات المشروعة كما أنها تتبع أنماط السلوك وتستخدم الوسائل التقنية المتطورة وتظهر فى السوق، وكأنها مؤسسة مشروعة، وقد يقتصر نشاط المؤسسة الاجرامية على المجال الوطنى، وقد تزدهر ويتعدى نشاطها حدود إقليم الدولة إلى أقاليم دولة أو دول أخرى، وفى هذه الحالة تكون الجريمة المنظمة عابرة لحدود الدولة أو عابرة للقارات وقد تتآزر عدة مؤسسات إجرامية وتتكامل من حيث أنشطتها وتظهر فى شكل اتحاد على هيئة نظام الكارتل الاقتصادى، فمثلا إذا كان النشاط الرئيسى للجريمة المنظمة هو الاتجار غير المشروع فى العقاقير المخدرة سواء كانت طبيعية أو مصطنعة، وزاد الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية التى تتجر فيها فقد تتحد عدة مؤسسات إجرامية على هيئة كارتل بعضها ينتج المخدرات وبعضها يصنعها والبعض الثالث يقوم على نقلها وترويجها عبر الحدود." راجع دكتور محمد محيى الدين عوض، الجريمة المنظمة، ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 10، العدد 19، محرم 1416هـ ص 7-8.

[59]- المرجع السابق، ص17.

وهـــذا مـــا دعـــا لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بالأمم المتحدة إلى التوصية للجمعـــية العامـــة بإصدار القرار رقم 111/53 الصادر فى 9 ديسمبر 1998م، بشأن مكافحة الجرائم المنظمة ومن أهمها جرائم تهريب الأطفال والنساء.[60]

(4) الجرائم الاقتصادية :

تـــأخذ الجرائم الاقتصادية طبيعة خاصة نظرا لاتجاه الدول إلى الاهتمام بصورة أكبر بالجوانب الاقتصادية، وزيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل فيما بينها فى ظل ما تهدف إليه الدول الصناعية الكبرى من دعم ظاهرة العولمة، وما يتبعها من فتح الاسواق، وعبور الحدود، والتنافس فى ظل سوق عالمى.

وفى هذا الاطار، تتبلور صور الجرائم الاقتصادية والتى يمكن تعريفها بأنها "الجـــرائم الـــتى تتضمن اعتداء على القوانين والقواعد الاقتصادية المطبقة داخل الدولـــة أو عـــبر الحـــدود الوطنية، مثل التهرب الضريبى والجمركى، والغش الـــتجارى، والاحتكار غير المشروع، وتزوير الأوراق المالية، والأوراق النقدية، كما تشمل أيضا على استخدام القواعد والقوانين الاقتصادية الوطنية، أو الدولية فى إخفـــاء أنشـــطة غير مشروعة تعاقب عليها القوانين الجنائية، كجريمة غسيل الأموال لاخفاء أعمال غير مشروعة، مثل الاتجار فى المخدرات وتهريبها، وجرائم النصب والاحتيال".[61]

---

60 - General Assembly, United Nations, Ducment number A/55/383, 2 Novmmeber 2000, pag 1.

61- يـــراجع لـــواء د. محمد حافظ الرهوان، دور الشرطة فى دعم الاقتصاد الوطنى، 2001م، ص 194، نقلا عن د. محمود محمود مصـــطفى، الجرائم الاقتصادية فى القانون المقارن، الجزء الأول، القاهرة، 1979م، ص 14، ود. مصطفى منير، جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية، رسالة دكتورنه، القاهرة، 1990م، ص 49 ومابعدها.

ويفــرق البعض بين الجريمة الاقتصادية ذات الصفة العامة وجريمة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية، ومحل التفرقة يكمن فى ماهية المصلحة محل الحماية، فــيرى أن "موضوع الجريمة الاقتصادية هو دائما حماية اقتصادية عامة للدولة، وهــذه الجرائم يتضمنها قانون العقوبات الاقتصادى، الذى يحمى النظام العام الاقتصادى فى جوانبه المختلفة، أما جريمة اساءة السلطة الاقتصادية، فموضوعها حمايــة مصــلحة اقتصــادية أو احتماعية قد تكون عامة، ومثالها تجريم أفعال الاحــتكار وتقيــيد التجارة، وقد تكون خاصة كتجريم أفعال التدليس وانتاج وتداول السلع والعقاقير الخطرة، وتمييز الاسعار أو رفعها تعسفيا".(62)

4 ـ 1 ـ الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال :

وتعتبر جريمة غسيل الأموال من أكثر صور الجرائم الاقتصادية شيوعا، حيث تتمثل جريمة غسيل الأموال فى محاولة اصباغ الصفة المشروعة على الأموال المتحصلة بصــورة غير مشروعة ومنها الجرائم، مثل محاولة أخفاء مصدر الأموال المتحصلة من الإتجار غير المشروع فى المواد المخدرة حتى لاتصل لها يد العدالة ويتم مصادرتها.

ونظرا لأهمية الجرائم الاقتصادية بصفة عامة وجريمة غسيل الأموال بصفة خاصــة، فقد حدد المؤتمر التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين سبع موضوعات يمكن إدراجها فى الإتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة "عبر الوطنية"، وهى المسائل والأخطار التى تثيرها الجريمة المنظمة والتشريعات الوطنية التى تتناول هذه الجرائم والتعاون الدولى فى التحقيق والملاحقة والمبادئ التوجيهية اللازمة للتعاون الدولى على الصعيدين الإقليمى والدولى ومنها اتفاقيات مكافحة المنظمة الدولية

62- يراجع د. محمد حافظ الرهوان، المرجع السابق، ص 195، ود. مصطفى منير، مرجع سابق، ص49-50.

ودرء ومكافحة غسيل الأموال ومراقبة العائدات المتأتية من الجريمة ومتابعة تنفيذ السياسات.(63)

وتهتم أجهزة العدالة الجنائية (الشرطة، والنيابة، والقضاء، والسجون، والرعاية اللاحقة) بعملية مكافحة جرائم غسيل الأموال لأن مصادرة تلك الأموال يساعد بصورة كبيرة فى الحد من انتشار الإتجار فى المخدرات بصورة غير مشروعة، وما يقصد به تخفيف منابع التمويل للعمليات الجديدة، كما أنه إذا لم يقدر تاجر المخدرات من الاستفادة من تجارته يجعله يقلع عن القيام بها.

وعلى الرغم من أن هذه الجريمة تتم منذ وقت طويل إلا أنها فى الآونة الأخيرة أخذت صور وأساليب مستحدثة، مثال، قيام عصابات إجرامية منظمة بعملية غسيل الأموال من خلال البنوك مع الاستفادة من شبكات المعلومات الدولية فى نقل الأموال القذرة بين البنوك حول ارجاء المعمورة أكثر من مرة فى ثوانى أو دقائق معدودة، مما يصعب الأمر على أجهزة العدالة الجنائية ومنها الشرطة عند محاولة التعرف على تلك الأموال وتتبعها إلى أن تستقر فى مكان ما حتى يمكن السيطرة عليها واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

وتقدر الأموال التى يتم غسيلها سنويا على مستوى العالم بتريليون دولار أمريكى، وتقدر الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة عن طريق الاتجار فى المخدرات بحوالى من ثلثمائة إلى خمسمائة مليار دولار أمريكى.(64)

وتتم عملية غسيل كثير من الأموال القذرة على المستوى العالم من خلال اقامة مشروعات ذات طابع تجارى لتكون الواجهة المشروعة التى يتم

63- لمزيد من المعلومات يراجع مقالنا حول "مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، نشرة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، العدد الأول، اغسطس، 1995م، ص 5.

64 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 31.

اخفـــاء الأموال غير المشروعة خلفها، وتتمثل مجموعة من تلك المشروعات فى الفنادق، والملاهى الليلية، والمطاعم، وشركات الصرافة، وشركات المقاولات، ومكاتب السياحة.(65)

وتقـــوم بعض العصابات الاجرامية المنظمة بتجنيد بعض ممن يعملون فى البنوك للقيام بعمليات غسيل الأموال، ويتم ذلك فى كثير من الدول مثل هونج كونج، واليابان، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وأمريكا على الرغم من أنه قد تبنت العديد من تلك الدول تشريعات تجرم عمليات غسيل الأموال.(66)

وتشير اللجنة المالية متعددة الجنسيات التى أنشأتها الدول السبع الصناعية الكـــبرى فى عام 1989م إلى أن هناك زيادة فى عمليات غسيل الأموال التى تتم خارج النطاق المصرفى، من خلال شركات الصرافة، وصالات القمار.(67)

الجريمة المنظمة وغسيل الأموال:

يعتـــبر الأمـــن والشـــعور بالطمأنينة دعامة أساسية لممارسة الحريات والاستمرار فى تنمية المجتمع. وتسعى الدول جاهدة لتوفير المناخ الآمن والمستقر اللازم لتنفيذ الخطط التنموية بما يحقق التقدم والرخاء والرفاهية.

وتمثل الجريمة أحد مصادر الضرر بالمجتمع، ولا يخلو مجتمع من أضرارها، ولكـــن يتفاوت حجم الضرر مع اختلاف شكل الجريمة من وقت لآخر داخل المجتمع الواحد، ومن مجتمع إلى آخر.

---

65 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 32.

66 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 32.

67 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 33.

ومن المشاهد أن الجريمة تأخذ الشكل الفردى أو الشكل المنظم، ويتمثل الشـــكل الفردى للجريمة فى جرائم الأفراد مثال جرائم القتل والسرقة والنصب ...الخ. ولكن يزداد الأمر خطورة عندما يعمل الأفراد فى شكل منظم.

وتشير الدلائل إلى أن الجريمة المنظمة تزداد انتشارا ويستفحل حجمها، وتتراكم مواردها، وتتجمع لديها عناصر القوة، ولهذا فانها تمثل خطرا كبيرا يجب العمل على مواجهته.

ويقصـــد بالتنظيم الجماعى ارتكاب الجريمة من خلال روابط متدرجة، ومـــتعلقة بالتسلسل الهرمى أو العلاقات الشخصية التى تسمح للزعماء بالتحكم فى الجماعـــة، واســـتخدام العـــنف والترهيب والإفساد بهدف جنى الأرباح أو السيطرة على مناطق أو أسواق، وغسل العائدات غير المشروعة من أجل هدفى تعزيـــز النشاط الإجرامى والتسلل إلى الاقتصاد المشروع، واحتمال التوسع فى أنشطتها والدخول فى أية أنشطة تجاوز الحدود الوطنية، والتعاون مع غيرها من الجماعات الإجرامية عبر الوطنية المنظمة."

4 ـ 1 التعريف بالجريمة المنظمة:

تتصف الجريمة المنظمة بعدة سمات تميزها عن غيرها من الجرائم الاخرى، وتتمثل بعض هذه السمات فى الآتى:

4-1-1 التنظيم:

تعتبر سمة التنظيم من أهم السمات التى تميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجـــرائم، حيث تمارس المنظمة الاجرامية عملها من خلال تنظيم واضح يأخذ

الشكل الهرمى ويتميز بالتماسك والفاعلية، وتتدرج المنظمات الاجرامية فى القوة طبقا لمدى كفاءة وفعالية درجة تنظيمها.

4-1-1 الاحتراف:

يعتــبر العمل فى المنظمات الاجرامية مهنة تتطلب الاحتراف الذى قد يصــل الى حــد التخصص، فلم تعد صفات الشجاعة وحب المخاطره كافية لممارسة العمل الاجرامى المنظم، فتشير الدراسات الى أن ادارة العمل الاجرامى المــنظم أصــبحت عملية معقدة وصعبة تتطلب من أفراد تلك المنظمات التمتع بمهــارات اداريــة عالية مثال توصيف الوظائف وتأمين العمليات ومتابعة تنفيذ الاوامــر واقامة علاقات وطيدة مع الخبراء الذين يمدون تلك المنظمات بالنصح والارشاد.

وقــد تتخصص الجماعات الاجرامية فى نشاط معين من الانشطة غير المشــروعة مثال سرقة السيارات وتزييف العملات، فتشير نتائج الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الى ان مختلف المــناطق الاقليمية فى العالم تعانى من جريمة سرقة السيارات وتزوير العملات، حيث ترتكب هذه الجرائم باساليب مبتكرة ومعقدة تنم عن التخصص الشديد والمهارات العالية والاساليب المبتكره.

4-1-3 الربح:

تــدار المنظمات الاجرامية بطرق ادارة الشركات الخاصة التى تستهدف تحقيق أربــاح سريعة وبأقل مجهود ممكن، كما تعمل المنظمات الاجرامية بجانب تحقيق الربح والاقلال من المجهود على التقليل من فرص المخاطره.

4-1-4 استمرارية العمل:

مـــن الواضـــح أن المـــنظمات الاجرامية تنشأ على هيئة منظمة بغرض الاستمرار فى العمل، حيث يشير الواقع العملى الى وجود العديد من المنظمات الاجرامـــية لمدة طويلة، لانه حتى فى حالة القبض على زعماء تلك المنظمات أو اختفائهم، يظهر من يأخذ بزمام هذه المنظمات ويستمر عملها، وخير دليل على استمرارية المنظمات الاجرامية تلك المنظمات التى تأخذ صورة العائلة كما وهو موجود فى أيطاليا وامريكا.

5-1-4 السرية:

تمارس المنظمات الإجرامية نشاطها من خلال سريه تامه، فالسرية تفرض بصورة صارمه، ويظهر الاهتمام بسرية المنظمات الاجرامية فى ان عقوبة افشاء أسرار المنظمة الاجرامية قد تصل الى حد القتل الذى ينفذ بدون استثناء.

وبعـــد ان فرغنا من تحديد بعض السمات أو الملامح الأساسية للجريمة المـــنظمة، فانه من الممكن ملاحظة ان اعتبار عنصر تحقيق الربح كسمة للجريمة المـــنظمة أو كغرض أساسى لوجودها يخرج الجرائم التى ترتكب بقصد سياسى من دائرة الاجرام المنظم، ولذلك يتجه المجتمع الدولى إلى التركيز على عنصرى التنظـــيم وطبيعة الفعل لوصف الجريمة الارهابية بأنها جريمة منظمة، والهدف من ذلـــك هو معاملة الجرائم الارهابية التى تقع بواسطة أعضاء المنظمات الارهابية كجـــرائم مـــنظمة لاتـــندرج تحت بند الجرائم السياسية وبالتالى يمكن متابعة مرتكبيها ومحاكمتهم.

الإجرام المنظم وغسيل الاموال:

تعتـــبر مـــن أهم مظاهر خطورة الجريمة المنظمة ان المنظمات الاجرامية تحـــاول إخفـــاء انشـــطتها غير المشروعة، والاموال الطائلة المتحصلة عن تلك الانشطة، من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية المشروعة. وبذلك تواجه غالبية الدول هذه المشكلة، ولكن يعتبر خطر عملية غسيل الأموال على الدول النامية خطورة كبيرة نتيجة لذلك ونظرا لاحتياجها إلى رؤوس الأموال اللازمة لاقامة المشروعات الاستماريه، فقد تعمل المنظمات الاجرامية الى محاولة غسيل اموالها المتحصـــلة مـــن الجريمة المنظمة عن طريق نقل الاموال عبر الدول والدخول فى المشروعات الاقتصادية فى تلك الدول.

وتفوق عائدات الأنشطة غير المشروعة الأعمال المشروعة لعدة أسباب، ومـــن تلـــك الأســـباب عدم دفع الضرائب المستحقة للدولة، واستخدام جميع الوسائل المشروع منها وغير المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة.

ومـــع زيادة وتراكم رأس المال لدى المنظمات الاجرامية فأنها تلجأ إلى الدخـــول فى المشروعات الاقتصادية لاسباب عدة منها أضفاء الشكل الشرعى عليها، مما يسمح لها بالأقتراب من مصادر أتخاذ القرار وبالتالى زيادة سطوة تلك المنظمات، وظهور الرشوة، والفساد الحكومى، والابتزاز، والاحتكار، وارتفاع معدلات الجريمة.

وتكمن خطورة الجريمة المنظمة انها تتوغل فى جسد المجتمع بسرعة كبيرة وكـــلما زادت قوتها قلت فرص النجاح فى القضاء عليها. ولذلك تحتاج الدول بصـــورة مـــتزايدة إلى مواجهة شاملة من خلال تكوين لجنه على مستوى عالى للتنسيق السريع، والفعال بين رسمى سياسات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية،

والسياســة الامنــية بهــدف تحقــيق التنمية الاقتصادية دون الاخلال بالسلام الاجتماعى والاستقرار بالدولة.

التجربة الأمريكية:

تعتبر من أصعب مراحل مكافحة المخدرات (الجريمة بصفة عامة) حرمان المجــرمين من الاستفادة من متحصلات الجريمة (العائد المالى من وراء إرتكاب الجــريمة). وتــأتى الصعوبة من عدم ملائمة الأساليب التقليدية لمكافحة تحويل الأمــوال المتحصــلة بطريق غير مشروع إلى الأعمال المشروعة. ويساعد على صعوبة المكافحة أنه ليس بالسهل تحديد من يقوم بعملية غسيل الأموال، وما هى الكميات التى يتم غسلها، وفى أى مكان تتم عمليات الغسيل، وبأى طريقة يتم الغسيل.

واذا اعتــبرنا ان هــناك شــبكة أو مجموعة منظمة تقوم بعملية غسيل الأموال، فالأمر هنا يتعلق بكيفية إكتشاف هذه الشبكة أو تلك المجموعة. وقد قامت مجموعة من ضباط مكتب التحقيق الفيدرالى (ووكالة مكافحة المخدرات)، والجمــارك بالولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة أحد الضباط العاملين فى مكتــب التحقيق الفيدرالى من العمل داخل منظمة تقوم بعملية غسيل الأموال، وبالــتالى تمت عملية مراقبة عمليات غسيل الأموال التى شملت عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك، وبنما، وكولومبيا وترتب على هذه العملية القبض على 85 شخص منهم موظفين فى البنوك الدولية.

وأتضــح أيضــا من خلال عمليات المراقبة، كيف تتم عمليات غسيل الأمــوال، وإلى أين ترسل هذه الأموال بعد غسلها وفى بعض الأحوال التعرف على بعض الشخصيات التى تقوم بتلك الأعمال. وفى إحدى عمليات مكافحة

غسيل الأموال تم مصادرة مبلغ 20 مليون دولار أمريكى لأحد العاملون فى تجارة المخدرات بكولومبيا.

ويبرر المتعاملون فى عمليات غسيل الأموال بأن اعمالهم مشروعة، حيث إن تجارتهم لا تتعلق بالمواد المخدرة، ولكن يعملون فى سوق المال. وفى غالبية الأحوال تختار المنظمات الإجرامية أفراد ليس لهم سجلات جنائية ومن العاملين فى سوق المال للقيام بعملية غسيل الأموال، مما يزيد من صعوبة التعرف عليهم بواسطة رجال المكافحة. كما يستخدم هؤلاء الأفراد مهاراتهم المرتفعة ومعداتهم ذات المستوى التكنولوجى المتقدم فى عملياتهم، ولذلك تقوم المنظمات الإجرامية بدفع مبالغ طائلة لهم.

وقد تتم عمليات الغسيل فى غالبية الأحوال عن طريق وضع الأموال المراد غسلها فى عدة حسابات قبل تحويلها إلى حسابات أخرى فى دولة أجنبية قبل تحويلها إلى الجهة المقصود التحويل إليها بصفة أساسية. كما قد تتم عملية التهريب عبر المنافذ والحدود. وهنا قد يتم عملية التهريب بمقابل مبلغ من المال أو الحصول على نسبة من قيمة المال المحول.

التجربة الألمانية:

يقوم أفراد المنظمات الأجرامية باحتراف إرتكاب الجرائم والتى يعتمد فيها المجرم على الأساليب والتكتيكات المختلفة والتى تدل على دهاء كبير. وترتكب الجريمة المنظمة فى ألمانيا تحقق مكاسب مادية ويتمتع قياداتها بسلطة داخل المجتمع. ولذلك فهى تستخدم المعاملات المالية المشروعة وغير المشروعة من خلال الأحتراف الكامل وتقسيم العمل.

تشـــير الحـــالات القضائية التي تم نظرها في عام 1993 إلى أن أنشطة غسيل الأموال -التي ورد التعريف بها في قانون العقوبات بالقسم رقم 261 من قانون العقوبات الألماني- ارتبطت بممارستها الأعمال الأجرامية المنظمة في 33 حالـــة من حالات الأجرام المنظم. كما أنه في نفس العام، تم التحقيق في 394 حالة من حالات الأجرام المنظم التي شهدتها مختلف أنحاء ألمانيا والتي تم مصادرة مـــا يقـــرب من 25 مليون مارك ألماني. وقامت السلطات الألمانية بالتحقيق في 776 جـــريمة من الجرائم المنظمة والتي أتهم فيها 9884 فرد. وكان من ضمن هـــذه الجرائم حوالي الثلثين من الجرائم ذات الطابع الدولي. والمتهمين الذين تم الـــتعرف علـــيهم ينتمون إلى 91 دولة ومثل المتهمين الألمان نسبة 45% من مجمـــوع المتهمين. وتم ضبط أسلحة مع 10% من المتهمين، وقدرت الخسائر الناجمة عن أرتكاب تلك الجرائم بحوالي 2 مليار مارك ألماني.

وعـــلى الرغم من أن هذه الأرقام التي تشير إلى حجم الجريمة المنظمة في جمهوريـــة ألمانيا الفيدرالية تعتمد على المعلومات المستقاة من التحقيقات المبدئية المتعلقة الجرائم التي أكتشافها، ولكن يفترض أن تكون هناك نسبة عالية جدا من الجرائم التي لم يتم أكتشافها وبالتالي لايمكن التعرف على الحجم الحقيقي للجريمة المنظمة وكذلك آثارها السلبية على النواحي الأجتماعية في الدولة. وبناء على ما تقدم وعلى الرغم من أنه من الصعب تحديد الآثار السلبية للجريمة المنظمة على النواحي الأجتماعية في الدولة بدون الأخذ في الاعتبار الجرائم المنظمة التي لا يتم اكتشافها، إلا ان المعلومات المتاحة للشرطة والقضاء تشير إلى أن هيكل الأجرام المنظم في جمهورية ألمانيا الفيدرالية متشعب في جميع مكونات المجتمع. وازدادت خطورة الجريمة المنظمة مع اكتشاف 41 محاولة لتهريب المواد النووية المشعة في عام 1991، و241 حالة في عام 1993.

وتــولى الحكومة الألمانية أهتماما كبيرا بمكافحة الجريمة المنظمة خاصة شبكاتها الدولية، وتستخدم لذلك أحدث الطرق الإدارية والتكنولوجيا المتقدمة لتحقيق الأمن العام. ففى عام 1991، أصدرت الحكومة قانون لمكافحة الجريمة المنظمة، ويدعو هذا القانون إلى زيادة كفاءة الشرطة فى مجال مكافحة الأجرام المنظم وخاصة مافيا المخدرات. وحدد القانون أهدافا ثلاثة هى:

— مصــادرة متحصلات الجريمة وإزالة الأوكار التي يمكن الانطلاق منها لارتكاب مزيد من الجرائم.

— زيادة مقدار العقوبات.

— زيــادة قــدرات الشرطة لاختراق العصابات المنظمة، وتوفير الحماية اللازمة للشهود.

وبالنسبة للعقوبات، فقد نص القانون على توقيع العقوبات المالية اللازمة بالإضافة إلى عقوبة السجن مدى الحياة أو السجن زيادة عن سنتين. كما نص عــلى تجريم عملية غسيل الأموال، وزيادة قدرات سلطات التحقيق عن طريق اســتخدام الأدوات ذات التكنولوجيا المتقدمة، مثال أساليب التحقيق المدعمة بالكومبيوتر، بالاضافة إلى تحسين وسائل حماية الشهود.

وحــدد قانون مكافحة غسيل الأموال الصادر فى 29 نوفمبر من عام 1993 هدفين هما:

- اعتبار غسيل الأموال جريمة مستقلة.

- حماية النظام المالى من عمليات غسيل الأموال.

وأخذ القانون فى اعتباره توصيات الأتحاد الأوروبى المتعلقة بعملية غسيل الأمــوال، حيــث يخاطب القانون البنوك بصفة أساسية بالإضافة إلى شركات

التأمين والمؤسسات المالية الأخرى التى لايمكن اكتشاف جرائم غسيل الأموال دون مساعدتها. وتقوم هذه الجهات بتقديم المساعدة عن طريق التعريف بالمتعاملين معها وتوفير المعلومات عن المشتبه فيهم والعمل على إيجاد نظم التحكم الداخلية والاتصال اللازمة. ومن اجراءات التحكم الداخلية التعرف على العميل فى حالة القيام بالتحويل المالى لمبلغ يزيد عن 20 ألف مارك ألمانى، ويحتفظ بالمستند الدال على هذا التحويل لمدة ست سنوات.

وتعتبر من المصادر الأساسية للمعلومات بالنسبة لسلطات تنفيذ القانون، تقارير شركات بطاقات التأمين والمؤسسات المالية، ونوادى القمار وخاصة اذا وجدت حالة تثير للشك. ويعتمد النجاح فى هذه الحالات على خبرة ضابط الشرطة، وتعاون المؤسسات المالية، ووجود القانون الذى يعفى المبلغ عن الجريمة من المسئولية الجنائية. كما يلزم القانون المؤسسات المالية تحديد أحد قياداتها للاتصال به بشأن الأمور المتعلقة بجرائم غسيل الأموال، للتأكد من وضع مجموعة من قواعد التحكم الداخلية وتدريب العاملين على العمليات التأمينية.

وتقوم المخابرات الألمانية بالاشتراك فى مكافحة الأجرام المنظم وخاصة فيما يتعلق بمراقبة الاتصالات الدولية للتأكد من خلوها من اتصالات العصابات الدولية وذلك مع مراعاة الضمانات القانونية لمراقبة اتصالات الأفراد.

بالاضافة إلى هذه الإجراءات القانونية، تقوم الحكومة الفيدرالية بعقد الاتفاقيات الثنائية مع دول وسط أوروبا، وشرق أوروبا، والشرق الأوسط من أجل زيادة التعاون لمكافحة الأجرام المنظم والجرائم الخطيرة. حيث تم عقد عدة اتفاقيات مع كل من الجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وبلغاريا، وأثيوبيا، وأوكرانيا.

ونخلص مما تقدم إلى أهمية العمل على محورين متوازيين هما مكافحة الجريمة ومكافحة عملية غسيل الأموال المتحصلة منها.

ويظهر مما تقدم أيضاً أن إلى الشواهد العملية تشير إلى أنه يمكن حصر أهم أساليب غسيل الأموال، فيما يلى:(68)

- التحويل والإيداع عن طريق البنوك.
- وضع الأموال فى بنك فى الخارج، والإقتراض محليا بضمان تلك الأموال.
- التصدير والاستيراد الصورى لتغطية مصدر الأموال.
- شراء سلع محليه غالية الثمن وبيعها فى الخارج.
- التحويل المالى عن طريق الإنترنت، واستخدام نوادى القمار الألكترونية.
- استخدام بطاقات الائتمان فى تحويل الأموال من بلد إلى آخر.
- استغلال أعمال البورصة فى غسيل الأموال.

4 ـ 2 ـ بعض أنواع الجرائم الاقتصادية الأخرى :

تمثل الجرائم الاقتصادية خطرا كبيرا على اقتصاديات الدول والتى يمتد تأثيرها إلى الاقتصاد الدولى فى ظل ما يعرف بالاعتمادية المتبادلة التى عظمت من آثارها ظاهرة العولمة، حيث تعنى الاعتمادية المتبادلة أن الأحداث والآثار الاقتصادية التى تقع فى دولة تؤثر فى اقتصاديات الدول الأخرى فى أى مكان فى العالم بغض النظر عن البعد الجغرافى، وخير مثال على ذلك تأثير أزمة السيولة النقدية فى جنوب شرق آسيا على باقى اقتصاديات دول العالم.

68- دكتور حمدى عبد العظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم، غير مذكور دار النشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م، ص5 .وما بعدها.

الجرائم المرتبطة بالقطاع البنكى:

ومن القطاعات الاقتصادية التى يستهدفها العمل الاجرامى المنظم القطاع البنكى، فطبقا للبنك المركزى الروسى، أنه فى عام 1995 وجدت مخالفات مالية فى 71% من البنوك الموجودة فى موسكو، حيث تم توقيع غرامات وسحب رخصة أكثر من 414 بنك، كما أن عدد الجرائم الجنائية التى شهدها القطاع البنكى الروسى 2005 جريمة وهو ما يعادل ضعف عدد الجرائم البنكية فى عام 1994، كما زادت جرائم التهرب الضريبى من 8300 إلى 13500 جريمة خلال عامى 1994 و1995.[69]

الجرائم المتعلقة بالبورصة:

يشهد سوق المال مجموعة من الأنشطة من أهمها الأعمال المتعلقة بالإفصاح والشفافية، وتسجيل ونقل ملكية الأسهم، والسندات وشراء وبيع الأوراق المالية، وأحكام صناديق الاستثمار من حيث إصدار الوثائق وتداولها وإدارة الصناديق ذاتها. وفى إطار التعامل فى البورصة ترتكب مجموعة من الجرائم يمكن تقسيمها على النحو التالى:

- جرائم تتعلق بالإفصاح أو الشفافية.
- جرائم التزوير والكذب فى البيانات.
- جرائم التدليس.
- جرائم افشاء سر المهنة.

---

69 -Webster, William, H. and Others, Russian Organized Crime Global Organized Crime Project,,Center for Strategic and International Studies, page 40.

- جريمة مزاولة النشاط بدون ترخيص.
- جرائم غسيل الأموال.[70]

(5) جرائم البيئة:

تسعى الدول لتحقيق التقدم الاقتصادى، الذى يعتبر بمثابة حجر الأساس للإزدهـــار، والرخاء، والإرتفاع بمستوى معيشة الأفراد، وتساهم البيئة بصورة فعالـــة فى الارتقـــاء بمســـتوى معيشة الأفراد، حيث تؤثر البيئة فى الفرد تأثيرا واضحا، وترتبط سلامته النفسية، والجسدية بها، وهو ما يعطى البيئة أهمية كبرى ويجعلنا نعمل بصورة مستمرة على حمايتها من التلوث.

ماهية البيئة والتلوث البيئى:

يتضمن معنى البيئة كل العناصر الطبيعية، والحيوانية، والنباتية التى توجد حول سطح الكرة الأرضية وداخلها، فالهواء ومكوناته الغازية المختلفة، والطاقة ومصـــادرها، ومياه الأمطار، والأنهار، والبحار، والمحيطات، والتربة، وما يعيش علـــيها، أو بداخـــلها مـــن نباتات، وحيوانات، والإنسان فى مجتمعاته المختلفة المتباينة، فكل هذه العناصر مجتمعة هى التى يقصد بها مكونات البيئة.[71]

وظهـــرت خـــلال السنوات الأخيرة الآثار الضارة للبيئة التى صاحبت الـــتقدم الصناعى، وعدم الالتفات إلى البعد البيئى للتكنولوجيا المستخدمة، كما ســـاهمت عمليات التوسع فى استخدام الأسمدة، والمبيدات الكيماوية فى الزراعة

70- دكـــتور حمـــدى عبد العظيم، جرائم البورصة، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، أكاديمية الشرطة، القاهرة، العدد الرابع عشر، يوليو، 1998م، ص 182-183.

71- دكتور أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التربة البيئية، الدار العربية للنشر والتوزيع، يناير، 1996م، ص 91.

بقسط كبير من التلوث، وذلك ما دعا العلماء إلى المطالبة بضرورة التنسيق بين السياســـات العامة المتنوعة فى الدولة والأخذ بعين الاعتبار البعد البيئى وخاصة عند رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.(72)

ويقصـــد بالبيـــئة أيضا "كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحـــيط به من موجودات فتشمل الهواء الذى يتنفسه والماء الذى يشربه والأرض التى يسكن عليها، ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية أو من جمادات، وهى عناصـــر البيـــئة التى يعيش فيها، وهى الإطار الذى يمارس فيه حياته، وأنشطته المختلفة".(73)

ويـــأخذ التلوث البيئى شكل " كل تغيير كمى، أو كيفى فى مكونات البيـــئة الحية، وغير الحية، ولاتتمكن الأنشطة البيئية على إستيعابه دون أن يختل توازنهـــا، كمـــا يعنى التلوث قيام الإنسان بطريق مباشر، وغير مباشر بالاضرار بالبيئة الطبيعية، والكائنات الحية، وبصفة عامة، فإن الإنسان يعد أحد الأسباب الرئيسية فى تلويث البيئة، وإحداث الخلل فى التوازن البيئى عن طريق الإستخدام غير الرشيد والأمثل لمكونات النظام البيئى من حوله.(74)

ويعرف التلوث أيضا بأنه حدوث تغيير وخلل فى الحركة التوافقية التى تـــتم بين العناصر المكونة للنظام الأيكولوجى، مما يترتب عليه تعويق هذا النظام وفقده القدرة على أداء دوره الطبيعى فى التخلص الذاتى من الملوثات بالعمليات الطبيعية.(75)

72- تقرير مجلس الشورى "لجنة الخدمات التقرير رقم 10"، قضايا البيئة والتنمية فى مصر، فبراير، 1992، ص 10.

73- دكتور يسرى دعبس، استراتيجيات حماية البيئة من التلوث، دار المعارف، 1995م، ص 71.

74- المرجع السابق، ص 10.

75- دكتور زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان، منشأة المعارف، الأسكندرية، ص 99-100 .

ويـأخذ الـتلوث عدة صور متباينة وأكثرها شيوعا التلوث الهوائى، والتلوث المائى، والتلوث الأرضى.

التلوث الهوائى:

تعمل الغازات الضارة المتصاعدة إلى الغلاف الجوى على تلويث الهواء، ومن هذه الغازات الضارة ثانى أكسيد الكربون، وأول أكسيد الكربون، وثانى أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين.

وتضر الغازات بالإنسان نتيجة إستنشاقة لها، أو ذوبان جزء منها فى بخار المـاء الـذى يتساقط مع المطر، فيعمل على تلوث التربة، والنباتات والإضرار بالإنسان الذى يتعامل معهما.

كمـا يؤثـر التلوث الهوائى على المناخ السائد، إذ إن زيادة نسبة ثانى أكسيد الكربون فى الجو يؤدى إلى ارتفاع فى درجة الحرارة، وقد يصاحب هذا الإرتفـاع انصـهار الثلج الموجود فى المناطق القطبية، وارتفاع منسوب البحار وتهديد الكثير من المدن الساحلية بالغرق.(76)

التلوث المائى:

ويحدث التلوث المائى فى غالبية الأمر بفعل الإنسان، سواء بإلقاء مخلفات الأفراد، أو المصانع، أو السفن فى المجارى المائية.

ويعمـل التلوث المائى على إفساد المياه لتصبح ضارة عند إستخدامها، وهذا ما يضر بالإنسان بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، عند الاستخدام المباشر كالشـرب، والاستحمام، أو بطريق غير مباشر عندما يتناول الإنسان الأطعمة التى يدخل فى مكوناتها خضروات أو لحوم ملوثة.

76- المرجع السابق، ص 125-126.

تلوث التربة:

تتلوث التربة من خلال استخدام المواد الكيمائية التى تدخل فى تركيب الأسمدة، والمبيدات الحشرية، كما تتلوث بصورة أخرى من خلال صرف المياه الملوثة بها أو سقوط الأمطار المحملة بالمواد الملوثة عليها.

ويؤثـــر التلوث البيئى بصورة ضارة على الكائنات الحية، فتلوث الهواء يضـــر الكائنات التى تتنفسه، وتلوث المياه يضر بالكائنات الموجودة بها، والتى تعـــتمد عـــلى المياة فى حياتها، فالإنسان على سبيل المثال يهدده التلوث البيئى بالإصابة بالأمراض مثال السرطان، فقد المناعة، والعمى.(77)

ونتيجة لوجود التلوث، وخاصة فى المجال الهوائى، والمائى، فإن التلوث لايقف عند حدود الدول بل يعبرها، وهذا ما يجعل مشكلة التلوث مشكلة دولية.

التعريف بجرائم البيئة:

ومع انتشار الصناعات المتعددة واتساع مجالها ظهرت أنواع جديدة من الـــنفايات الصناعية الأشد خطورة على البيئة، والتى تتكلف عمليات معالجتها لكى لاتصبح ضارة بالبيئة مبالغ طائلة، وهو الأمر الذى أدى إلى محاولة التخلص مـــنها بصورة غير مشروعة، ولذلك تعد جرائم البيئة من الأخطار المتعاظمة فى الوقـــت الـــراهن، حيث توجد كثير من النفايات الصناعية الخطرة فى كثير من الـــدول الصـــناعية، والتى لاتريد معالجتها بنفسها لارتفاع قيمة تكاليف ذلك، وهذا ما دعا العصابات الاجرامية المنظمة للعمل فى هذا المجال من خلال تهريب تلـــك النفايات عبر الحدود من دولة إلى آخرى مقابل مبالغ نقدية كبيرة، فعلى ســـبيل المـــثال، قـــدرت منظمة للمحافظة على البيئة فى إيطاليا أن العصابات

77- دكتور أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، مرجع سابق، ص 98-99.

الاجرامـــية الكبيرة قد تقاضت ما يقدر بثلاثة ونصف إلى أربعة مليار دولار فى العام الواحد مقابل دفن النفايات الصناعية الخطرة وجرائم البيئة الأخرى.[78]

وتســـيطر العصابات الاجرامية الإيطالية على دفن النفايات الخطرة فى إيطالـــيا، وإجـــزاء من فرنسا، وسويسرا، ففى عام 1999 أحصى نظام العدالة الجنائـــية فى إيطاليا 26000 جريمة بيئية، ارتكبت بواسطة 138 عصابة اجرامية منظمة.[79]

كمـــا ورد أنه قد تم التواطؤ بين بعض الشركات والحكومات لتصدير النفايات الصناعية للبدان النامية، وبخاصة الدول الأفريقية، كما أن نقل النفايات آخـــذ فى الازدياد، وهو ما قد سبب تلوثا شديدا للشواطئ فى أنحاء متعددة من العا لم.[80]

وقامت السلطات الأوروبية بالتحقيق فى دفن بعض النفايات المشعة من النمســـا، وفرنسا، وألمانيا على الرغم من أن جهات انتاجها لديها طرق جيدة للتخلص من تلك النفايات، ولكنها تعتبر طرق مكلفة.[81]

ومـــن صور الجرائم التى تهدد البيئة أيضا تقطيع الأشجار بصورة غير مشروعة وتهريبها بواسطة جماعات الجريمة المنظمة، وهى تجارة تدر ربحا يقدر بحوالى من خمســـة إلى سبعة مليار دولار أمريكى، وتقع معظم تلك الجرائم فى عدة مناطق منها، أفريقيا، وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وجنوب غرب آسيا.[82]

---

78 - International Crime Threat Assessment, Prepared by US Government Interagency Working Group, December, 2000, page 6.

79 - Ibid, pag 6-7.

80- لـــواء دكـــتور أحمد جلال عز الدين، الملامح العامة للجريمة المنظمة، مركز البحوث والدراسات، القيادة العامة لشرطة دبى، دبى، 1994م، ص 41.

81 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 13.

82 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 13.

سبل مواجهة جرائم البيئة:

يمكـــن إحداث التوازن البيئى المطلوب بين حماية البيئة، والإستمرار فى عمليات التنمية مع التخلص من النفايات الصناعية بصورة آمنة من خلال مايلى:

- إنشاء شرطة متخصصة لحماية البيئة.
- التنسيق بين الشرطة المتخصصة لحماية البيئة، ومكتب الإنتربول القومى فى قضايا حماية البيئة، وخاصة الأنشطة الإجرامية المنظمة لنقل ودفن النفايات النووية، والمخلفات الصناعية على المستوى الدولى.
- تدريب العاملين بأجهزة العدالة الجنائية على الإكتشاف والتحقيق والمحاكمة بشأن ارتكاب جرائم البيئة.
- إعداد البرامج التعليمية لغرس مبادئ ومفاهيم حماية البيئة والمحافظة عليها.
- أستهداف السياسة الإعلامية بالدولة خلق وعى بيئى لحماية البيئة والمحافظة عليها.
- تدعيم الأنشطة البحثية التى تهدف إلى استحداث الطرق الكفيلة لتقليل تكلفة معالجة التلوثات البيئية خاصة المتخلفة عن المشروعات الصناعية والزراعية.
- تطوير صناعات غير مضرة بالبيئة.

الفصل الثالث
مكافحة الجريمة والتنمية
والتكنولوجيا الأمنية

يهدف هذا الفصل إلى تزويد القاريء بالمعلومات التالية:

- التعريف بماهية العلاقة بين التنمية ومنع الجريمة.
- توضـــيح كيفـــية الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة فعالية العمل الشرطي، من خلال:
  - توظـــيف الحاسب الآلى وأنظمة المعلومات الجغرافية لمكافحة الجريمة.
  - ماهية قواعد المعلومات الجنائية الجغرافية.
- التعريف بكيفية توظيف الحاسب الآلى فى مجال البحث الجنائى.
- الـــتعريف بـــأحد برامج التعليم التخصصى فى مجال التحريات الجنائية وتحليل الجرائم.
- التعريف بكيفية توظيف الحاسب الآلى لمكافحة الإجرام المنظم.



المبحث الأول
التنمية، ومكافحة الجريمة

فيما يتعلق بإطار العلاقة بين التنمية ومنع الجريمة، أكدت القاعدة (1-4) الـــواردة فى القواعد المعروفة "بقواعد بكين" على أنه يفهم قضاء الأحداث على أنه جزء لايتجزأ من عملية التنمية الوطنية لكل بلد، ضمن إطار شامل من العدالة الاجتماعية لجميع الأحداث، بحيث يكون فى الوقت نفسه عونا على حماية صغار السن والحفاظ على نظام سلمى فى المجتمع.[83]

وهـــنا يجب أن نأخذ فى الاعتبار التغيرات الاقتصادية القومية، وما يرتبط بها من تغيير فى الهيكل الاجتماعى، والتى قد تسبب فى إحداث نوع من الإخلال بالعدالة الاجتماعية الذى قد يساعد على الانحراف، والوقوع فى براثن الجريمة.

ولهـــذا نصـــت أيضا قواعد بكين على أنه يجب أن تطبق استراتيجيات منع الجـــريمة فى إطار من العلاقة مع السياق الاقتصادى، والاجتماعى، ومراحل تطـــور المجتمع فى ضوء عاداته، وتقاليده، كما نصت على أنه يجب إعطاء الاهـــتمام الخـــاص بالصـــحة العامة، وظروف العمل، واستغلال المصادر الطبيعية، والبيئية، والمنتجات الاستهلاكية، والخدمات.[84]

83- حقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية، مركز حقوق الإنسان بجنيف، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998م، ص 222.

84- Guiding Principles for Crime Prevention and Criminal Justice in the Context of Development and a New Economic Order, Adopted by the Seventh Crime Congress, Milan, 26 August-4 September 1985, and Endorosed by the General Assembly in

وقـــد أشـــير فى المؤتمـــر الثامن لمنع الجريمة، ومعاملة المجرمين للأمم المـــتحدة- فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية لمنع الجريمة، والعدالة الجنائية فى سياق التنمية – أنه قد لوحظ أنه هناك علاقة وثيقة بين العوامل الاجتماعية والانحـــراف إلي الجريمة وأن تدهور الأوضاع الاجتماعية يؤثر بالزيادة على معـــدل الجريمة، ولذا فقد رؤى التنويه إلى أنه يرى أن الجوانب الاجتماعية للتنمـــية تعتبر عاملا هاما فى تحقيق أهداف استراتيجية منع الجريمة، والعدالة الجنائية فى سياق التنمية، وأنه ينبغى إعطاء أولوية أكبر لها فى منظومة الأمم المتحدة.[85]

كمـــا أكـــدت القاعدة رقم 16 من قواعد بكين على أهمية عملية دراســـة المنحرف اجتماعيا حيث نصت على أنه "يتعين فى جميع الحالات، باســـتثناء الحالات التى تنطوى على جرائم ثانوية، إجراء تقص سليم للبيئة، والظـــروف التى يعيش فيها الحدث، أو الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة، كيما يتسنى للسلطة المختصة إصدار الحكم فى القضية عن تبصر."[86]

ولقـــد ورد بشـــأن هـــذه القاعدة أن تقارير التقصى الاجتماعى (التقارير الاجتماعية أو التقارير السابقة للنطق بالحكم) هى أداة عون لاغنى عـــنها فى معظـــم الدعاوى القانونية التى يكون الأحداث طرفا فيها، ومن الضرورى أن تكون السلطة المختصة على بينة من الوقائع المتصلة بالحدث، مثل الخلفية الاجتماعية، والأسرية، وسيرة حياته المدرسية، وتجاربه التعليمية، ومـــا إلى ذلـــك، ولهـــذ الغرض تستخدم بعض السلطات القضائية هيئات

Resolution 40/32, Published in "the United Nation and Crime prevention, the United Nations Department of Public Information, 1991, p. 67.

85- وثائق مؤتر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هافانا، 27 أغسطس إلى 7 سبتمبر 1990م، تقرير الأمانة العامة، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 305-306.

86- حقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية، مرجع سابق، ص233.

اجتماعية خاصة، أو موظفين ملحقين بالمحكمة، أوالهيئة الإدارية لتلك الغاية، وقد يضطلع بهذه المهمة موظفون آخرون، لاسيما مراقبو السلوك، ولذلك تقتضـــى القـــاعدة توفير خدمات اجتماعية مناسبة لوضع تقارير للتقصى الاجتماعى يمكن التعويل عليها.

ويجـــب أيضـــا أن تـــأخذ مهمة الأشراف على تنفيذ التدابير، أو الإجراءات، المعالجة لأسباب الانحراف الطابع العملى من المتابعة، والتقييم، والـــتقويم، والدراسة المستمرة لدى تطبيقها لإدماج الفرد فى المجتمع، وعدم انحرافه أو عودته للإجرام.

وتأكـــيدا علي أهمية دور التنمية والتقدم الاقتصادي في منع الجريمة بصـــفة عامة، فإنه من اللازم العمل بشكل منظم لمواجهة جرائم الشباب، فعـــلي سبيل المثال، فإنه من المتصور أن تتكون المنظومة الإستراتيجية لمنع جـــرائم الشـــباب من رؤية إستراتيجية للتعامل مع الشباب، بما يوفر المناخ الـــذى يحول دون انحرافه إلى الجريمة، وتحقيق ذلك المناخ من خلال تطبيق مجموعـــة من السياسات العامة والتى تترجم بواسطة إدارة عامة ذات فعالية وكفاءة عالية إلى مجموعة من البرامج الهادفة لمنع الأسباب المرتبطة بالجريمة، ومجموعـــة أخرى للحد من فرص ارتكابها .(87) وتشير الدراسات إلى أن الأسرة تقوم بدور هام فى بناء العلاقات الاجتماعية، والاندماج الاجتماعى

87- يراجع مقالاتنا :

- المنظومة الاستراتيجية لمنع الجريمة (استراتيجيا وسياسيا وإداريا)، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الثالث عشر، يناير، 1998م ، ص 389- 413 .

- آليات وبرامج سياسات منع الجريمة، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الرابع عشر، يوليو،1998م، ص 529- 553.

- استراتيجية منع الجريمة والسياسة الأمنية، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الخامس عشر، يناير، 1999م، ص 418-445.

اللذين يمنعا إجرام الشباب، وعلى العكس من ذلك فإن الشباب يكون معرض للإنحراف إذا ما واجهم الإهمال، أو التربية، والتوجيه غير المنتظمين بواسطة الآباء أو عند مواجهتهم بحياة أسرية مليئة بالمشكلات والإضرابات خاصة إذا كان أحد الأبوين أو كليهما متورط فى نشاط إجرامى، ويزداد الوضع سوءا إذا كانت الأسرة مواجهة بالحاجة الاقتصادية لأى سبب ما مثل البطالة، وهذا ما يدعو إلى مساعدة الأسرة على تقديم الحماية والإشراف، والتربية، والرعاية للشباب، وتقديم الإرشاد للآباء، وتوفير التعليم للشباب. وتقديم المساعدة للآباء فى وقت الأزمات (خاصة أثناء التعطل عن العمل)، والعمل على تدعيم التماسك الأسرى بما يمنع ترك الشباب لأسرهم بدون بداية صحيحة لوضعهم على الطريق السليم.

السياسة الرياضية والثقافية:

تعتبر الأنشطة الرياضية، والثقافية مصدرا هاما لتحقيق الصحة النفسية، والبدنية للنشئ، وهذا مايدعو إلى تيسير سبل اشتراكهم فى النوادى، والمؤسسات التى تتوافر بها فرص ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية التي تساعد علي تشكيلهم بالصورة السليمة وتوظيف وقتهم بأفضل صورة ممكنة.

السياسة التعليمية:

تقوم المدارس والجامعات بدور هام فى التنمية الشخصية، والاجتماعية للشباب، حيث تشير الدراسات والبحوث إلى أنهما يقوما بتوفير المناخ

الدراسى الملائم لدمج الشباب فى المجتمع، للحيلولة دون انحرافهم إلى طريق الجريمة، من خلال توفير التعليم على المستوى المنشود والملائم لسوق العمل، وتتعاظم فرص النجاح عند إيجاد علاقة قوية بين المؤسسات التعليمية والأسرة للوصول إلى الهدف المنشود للحماية الدائمة للشباب.

- سياسة العمل:

يوفر إتاحة فرص العمل للأفراد السبيل المشروع للمعيشة الكريمة، وتشير الدراسات إلى أن هناك عدة ظروف تساعد على اتصال الأفراد بالعمل الشريف، وبالتالى عدم اللجوء إلى السلوك الإجرامى، ومن هذه الظروف الرضاء عن الوظيفة، وفرص النمو والتقدم بها، وتنمية الروابط مع مشرفى، وزملاء العمل، واتاحة الفرصة لاستخدام المهارات، والمؤهلات، بالأضافة إلى الحصول على العائد المادى المجزى.

- السياسة الصحية:

وتشير الدراسات إلى أن هناك رابطة قوية بين عدم النضج العقلى، والنفسى والاجرام، حيث أن الطلبة الذين لا يحققون نفس مستوى التحصيل، والتقدم فى المدرسة أكثر تعرضا للمشاكل الدراسية، مما قد يؤدى بهم الحال إلى ترك المدرسة والتعرض للانحراف، وهذا ما يعطى أهمية كبيرة لوضع

السياسة الكفيلة باكتشاف الطلبة الذين لديهم مشكلات صحية، وذهنية وشملهم بالرعاية حتى لا يتعرضون للانحراف.

كما يجب أعطاء الأهمية لحماية الشباب من الوقوع فى براثن إدمان المواد المخدرة التى يرتبط إدمانها بالجريمة برباط قوى.

- سياسة الإسكان والتعمير:

يجب أن تحقق السياسة العمرانية الربط بين توفير السكن الملائم -من حيث البيئة الصالحة للتنشئة السوية - والقريب من أماكن العمل، والخدمات الأساسية مثال التعليم، والصحة، والمواصلات التى تسهل التنقل للحصول على تلك الخدمات.

- السياسات ذات الآثار الاجتماعية والاقتصادية:

يجب أن يقوم المجتمع على أسس من التكافل الاجتماعى، لكى يسوده التراحم والمودة، والبعد عن الحقد والكراهية. وتقوم أجهزة الدولة بدعم الفئات الهشة داخل المجتمع، والتي يكون أفرادها أكثر عرضة للانحراف وارتكاب الجرائم.

- السياسة الإعلامية:

تقوم الأجهزة الإعلامية بدور هام فى تكوين اتجاهات الأفراد داخل المجتمع، وهذا مايدعو إلى إلقاء الضوء على ماهية هذا الدور، حيث يرى

الدكتور/ محمود عوده أن هناك درجة من الإجماع أو الإتفاق حول بعض التعريفات المتعلقة بتحديد معنى الإتجاه الذى يؤثر فى سلوك الأفراد والتى تتمثل فيما يلى :

- إنه الوضع الذى يتخذه الكائن نحو موضع Object أو موقف Situation يرغب التوافق معه . وحينما تتم عملية التوافق يختفى الاتجاه فيما عدا ما يتبقى منه فى الذاكرة . أو فى الوضع العادى للكائن .

- الاتجاه هو مانستطيع - بواسطته - تفهم عملية الوعى ، والشعور الذى يحدد النشاط الفردى الممكن، أو الواقعى بالنظر الى القيم الاجتماعية وفى ضوئها وحيث يمثل هذا الفعل ، أو النشاط - بأى شكل من أشكاله الرابطة ، أو الرباط بين الفرد والقيم الاجتماعية.

- الإتجاه هو ميل للفعل ، أو اتجاه نحو ضرب معين من ضروب النشاط ، ويمكن أن نطلق عليه ميلا أو استعدادا أو انحيازا .

- يعبر الإتجاه - مهما كان ضربه - عن حالة وظيفية من الإستعداد تعد الكائن لأن يقوم برد فعل متميز نحو مثير معين ، أو نحو موقف استثارى .

- الإتجاه نحو تنظيم ذو وزن من العمليات الدافعية ، والإدراكية، والمعرفية بالنظر إلى جانب معين من جوانب عالم فرد معين .

- الاتجاه هو حالة عقلية ، أو حالة من الاستعداد العقلى ، والعصبى ، منظمة من خلال الخبرة تمارس تأثيرا توجيهيا وديناميكيا على استجابات الأفراد بالنسبة لجميع الموضوعات ، والمواقف التى

يتصل بها هؤلاء الأفراد." ويضيف الدكتور/ محمود عودة لمفهوم الأتجاه السابق ما يذهب إليه "ميلتون روكيش Milton Rokeach والذى يتمثل فى أن الاتجاهات كما أنها قد تكون قائمة بالنسبة لموضوع معين كشخص أو جماعة ، أو نظام اجتماعى، فانها قد تكون قائمة أيضا نحو موقف كحادثة ، أو قضية ، أو فكرة . والاتجاه - فى رأيه حكم ، أو استعداد قبلى للتصرف إزاء موضوعات معينة ، أو موقف معين ".[88]

ولا يمكن إنكار مدى إمكانية إسهام الإعلام من خلال عمله اليومى فى زيادة توقعات الأفراد ، وزيادة إحساسهم بالمشاكل الموجودة، مما يؤدى إلى الأحباط الذى يولد العدوان والعنف لديهم. (89)

كما تتيح وسائل الإعلام المختلفة للأفراد الإلمام بظروف الحياة فى المناطق المختلفة داخل المجتمع وخارجه، بما يتيح فرصة المقارنة ، والشعور بالاغتراب لدى الفئات ذات مستويات المعيشة المحدودة .

ويمكن القول بشكل عام، أن معالجة النتائج الثقافية لمضمون مختلف السلع الإعلامية يقوم على اعتبار أن وسائل الإعلام قادرة على التأثير المباشر

88- الأستاذ الدكتور/ محمود عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م، ص 157-158.

89 - James D. Hallorn, Violence and its Causes: Mass Communication Symptom or Cause of Violence, page 128.

والتحكم، وأنها تؤثر بدون عوامل وسيطة على سلوك الجماهير ونظرتها للعالم. (90)

وإذا أخذنا هذا الأثر فى الاعتبار ومدى الأثر الذى يتركه الإعلام عند التصدى للقضايا المتعلقة بالجريمة، يمكن القول أن هناك مجموعة من النقاط التى يجب على الإعلاميين مراعاتها عند تناولهم للقضايا المتعلقة بالجريمة، حيث أن ما يقولونه أو يكتبونه يصل إلى الجمهور بمختلف قطاعاته، فعلى سبيل المثال عند تناول قضية مكافحة الارهاب يجب ان يفكروا فى مدى أهمية ، وأثر الإعلان عن جنسية ومهنة ، وتاريخ الرهائن فى حالات أخذ الرهائن بواسطة الإرهابيين، وهل من السليم أن يتناول الإعلامى الوسائل المتاحة لمكافحة حدث إرهابى معين، وما مدى أثر التغطية الإعلامية لتحقيق أهداف الإرهاب (91).

كما انه يجب تحديد غرض الإرهاب والذى يتصور انه يتمثل فى أمرين، الأول كسب تعاطف الجمهور، وفى هذه الحال يجب تغطية الحوادث الإرهابية مع إظهار خروج الإرهابين على القانون ومدى تهديدهم لأمن وحريات الأفراد ، واستقرار ، وتقدم المجتمع ، ومدى الضرر الذى يلحق بالضحايا وخاصة الأشخاص الأبرياء، ويأخذ الأمر الثانى صورة إشاعة

90- الأستاذ الدكتور/ جيهان أحمد رشتى، الإعلام الدولى، دار الفكر العربى، القاهرة، 1986م، ص 334.

91 - General Dr. Ahmed Gala Ezedlin, Global Terrorism An Overview, Monograph 10, Office of International Criminal Justice, University of Illinois, Chicago, 1991 page 45-49.

الخوف والفوضى داخل المجتمع - دون إعطاء أهمية كبيرة لكسب تعاطف الجماهير- وفى هذه الحالة قد يرى وضع حدود للتغطية الإعلامية، ويفضل أن يقوم بوضع هذه الحدود ممثلين عن أجهزة الإعلام، ويعقد هؤلاء الممثلون اجتماعاتهم بصفة دورية لتطوير أسلوب تناول القضايا المتعلقة بالإرهاب، خاصة فى ظل تغطية تلك القضايا بواسطة وسائل الإعلام الدولية (92).

مما تقدم يتضح مدى تأثير الإعلام فى سلوك واتجاهات الأفراد فى المجتمع، وهذا ما يدعوا إلى وضع سياسة إعلامية تهدف إلى زيادة فعالية سياسات منع الجريمة، ومن المتصور زيادة فعالية السياسة الإعلامية -فيما يتعلق منها بمنع الجريمة- من خلال التنسيق بين الجهات المعنية لإعداد برامج إعلامية ثقافية، وتربوية، ومتابعة هذه البرامج وتقييمها وتقويمها بصفة مستمرة، مع إخضاع العلاقة المتعلقة بـــتأثير أنشطة أجهزة الإعلام على الميل إلى استخدام العنف لمزيد من الدراسات والبحوث ووضع نتائج تلك البحوث، والدراسات فى متناول أيدى الإعلاميين.

ومما تقدم يتضح أن الانحراف إلى الجريمة يرتبط بعدة عوامل منها الأسرى، والتعليمى، والصحى، والاجتماعى والاقتصادى، وهذا ما يدعو إلى القول بأن استراتيجية منع الجريمة الناجحة يجب أن تعتمد على مجموعة من السياسات، وهو ما يشير إلى عدم سهولة تنفيذ هذا النوع من

---

92 - Franco Salomone, Terrorism and the Mass Media Section 5 In: International Terrorism and Political Crimes, Edited by M. Cherif Bassiouni, 1975 page 44-45.

الإستراتيجيات خاصة لصعوبة تحقيق التنسيق بين راسمى تلك السياسات، ومتابعة عملية تنفيذها، وتحليل النتائج المترتبة عليها، وهو مايدعو النظم الادارية المعاصرة إلى انشاء آلية للقيام بتلك المهمة، ومن أهم الآليات ما يتمثل فى تكوين وحدات تحليل السياسات " Policy Analysis Units" لتعاون الإدارة العليا وقيادات النظام الإدارى فى جمع المعلومات، وتصنيفها، وتخزينها، وتحديثها بما يرفع كفاءة عمليات تنفيذ، ومتابعة السياسات العامة خاصة فى مجال منع الجريمة، وتحقيق العدالة الجنائية، ووحدات تحليل السياسة السالفة الذكر، يجب أن تتكون على المستوى القومى "Macro-Level" و على مستوى الوزارة والمؤسسة الإدارية الواحدة "Micro-Level"، بمعنى أن تمارس تلك الوحدات نشاطها بصورة مركزية لمعاونة القيادة العليا للجهاز الادارى، وعلى مستوى المؤسسات التى يتكون منها ذلك الجهاز لمعاونة قيادته ، وتقوم تلك الوحدات بمجموعة حيوية من الأنشطة المدعمة للقرارات، ويمكن أن تتمثل المجموعات الرئيسية لتلك الأنشطة فى استقبال وتجميع المعلومات، وإعداد وطرح بدائل السياسات والخطط، ومتابعة وتقويم تنفيذها والنتائج المترتبة عليها.

ويساعد وحدات تحليل السياسات العامة على القيام بدورها على أكمل وجه وجود قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة حول العوامل المؤثرة فى جرائم

الشباب، والآثار المترتبة عليها وخاصة ما يتعلق منها بالأجهزة المكونة لنظام العدالة الجنائية (الشرطة، النيابة، المحاكم، السجون، والرعاية اللاحقة).

كما يساعد في الحد من الجريمة ما يلي:

- إنشاء آلية لحصر، ودراسة إجراءات، وبرامج، وآليات منع الجريمة فى الدول المختلفة، للاستفادة منها عند وضع سياسات منع الجريمة على المستوى والوطنى.
- الاستمرار فى رصد الظواهر الإجرامية العالمية، بما يكفل مواجهة تأثيرها على المستوى الوطنى بأعلى درجة من الفعالية والكفاءة.
- العمل على مواجهة استخدام العنف داخل المجتمع، وعدم الانتظار حتى يصبح ظاهرة تهدد أسس المجتمع، وتقوض دعائمه.
- مواجهة حوادث العنف وتعاطى المخدرات التى تقد تشهدها قطاعات محددة (مثل المدارس والجامعات)، برؤية شاملة تكفل المواجهة لكافة الجوانب المتعلقة بها.
- تفعيل سياسات منع الجريمة فى إطار منظومة استراتيجية على المستوى القومى.
- تقييم آليات، وبرامج منع الجريمة على المستوى الوطنى، بصورة مستمرة، بغرض تفعليها مع إلغاء أو إنشاء، أو وضع ماهو جديد منها إن احتاج الأمر إلى ذلك خاصة ما يتعلق منها بالشباب.

- الربط المستمر بين سياسات التنمية وتوظيف الشباب للحد من بطالته وبالتالى الجرائم المرتبطة بها.

المبحث الثانى
التكنولوجيا ودور الشرطة فى مكافحة الجريمة

أشــرنا عــند حديثنا السابق عن دور الشرطة فى المجتمع إلى أنه يوجد إرتــباط بين المستوى التكنولوجى السائد فى المجتمع والمتاح للاستخدام من قبل أجهزة الشرطة على عدد ونوعية رجال الشرطة، وهنا نركز بصورة أساسية على بعض استخدامات التكنولوجيا فى المجالات الشرطية.

أولا- الكمبــيوتر، واستخدام أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية (GIS) فى مكافحة الجريمة:

شهد العالم تطورا ملحوظا فى كثير من المجالات نظرا للتقدم العلمى المبنى عــلى التخصــص، الذى أدى بدوره إلى التراكم المعلوماتى، وهو ما نتج عنه اســتحداث علوما جديدة مبنية على تخصصات أكثر تفرعا، ومع هذا التقدم العــلمى، والتخصص الشديد ظهرت الحاجة إلى إعادة إدماج (Integration) التخصصــات المتبايــنة للاســتفادة منها فى معالجة مشكلات المجتمع بجوانبها المتعددة. وظهرت تطبيقات جديدة لنظريات، ومفاهيم فى غير التخصصات، أو المجالات التى نشأت فى كنفها، وهو ما عظم الاتجاه للاستفادة من التخصصات المختلفة (Interdisciplinary Approach) لعلاج المشكلات العامة.

وهذا ما يدعو إلى التعرض لمناقشة نظام جديد نشأ فى ظل علم الجغرافيا للاســتفادة مــنه فى مجال منع مكافحة الجريمة، وهو مايطلق عليه نظام خرائط المعلومات الجغرافية (Geographic Information Systems or GIS).

1 ــ أهمية المعلومات بالنسبة للعمل الشرطى:

تعتبر المعلومات أحد المصادر الأساسية لحركة، وحيوية المنظمة الإدارية بصفة عامة، وتظهر أهميتها بالنسبة للعمل الشرطى بصفة خاصة، لأنه بدون توافر المعلومات، ووصولها فى الأوقات المناسبة، فأنه يصعب أن يكون الأداء الشرطى على المستوى المطلوب سواء من ناحية الفعالية، أو الكفاءة، وهذا ما يدعو إلى العمل على دعم عمليات جمع المعلومات، والارتقاء بصور تصنيفها، وحفظها، واستدعاءها، ومعالجتها، وتطويرها، وتحليلها، وتوظيفها بأفضل صورة ممكنة لمكافحة الجريمة.

ومن المعروف أنه قد توجد فجوة كبيرة بين حجم المعلومات المتاحة للشرطة، والمعلومات التى توظف لخدمة العمل الشرطى بصورة فعلية، فعلى سبيل المثال، قد تعتمد أجهزة الشرطة على المعلومات المرتبطة بالجرائم التى لايبلغ عنها ضحاياها، كما أنه لا يتم الاستفادة من كافة المعلومات المتعلقة بالجرائم التى تصل إلى علم العاملين فى الأجهزة الشرطية، فى حالة رؤية عدم أهمية اتخاذ الإجراءات الرسمية حيالها، وهذا ما يدعو إلى أهمية تعظيم الاستفادة من المعلومات المتوافرة لدى الأجهزة الشرطية، واستخدام كل ما هو مستحدث، ومتقدم لرفع كفاءة عمليات تحليل المعلومات الجنائية.

2 ــ تحليل الجرائم:

وتهدف عملية تحليل الجرائم إلى اكتشاف علاقات الارتباط Corrleation بين الحوادث الإجرامية، والمتهمين بارتكاب الجرائم، وتوفير المعلومات اللازمة لوضع الحلول التكتيكية، والاستراتيجية للظواهر الإجرامية،

ووصـــولا لتحقيق هذا الهدف فإنه يتم توظيف طريقتين لتحليل الجرائم، أولها، التحليل التكتيكى، وثانيها، التحليل الاستراتيجى.

وتعرف طريقة، أو أسلوب التحليل التكتيكى للجرائم بإنه التحليل الذى يجـــرى مـــن أجل توفير المعلومات التى تساعد القائمين بالعمل الميدانى -رجال الدورية، وضباط البحث الجنائى- من اكتشاف جرائم محددة، والمشاكل الحالة المـــتعلقة بها، بالإضافة إلى القبض على مرتكبى الجرائم، ولذلك يساعد التحليل التكتـــيكى على اختيار أسلوب العمل السريع لتحقيق السيطرة الأمنية اللازمة، مثال الحملات التفتيشية، وخطط الانتشار داخل المدن، وأعمال الدورية.

ويـــتعلق التحلـــيل الاستراتيجى بالمشاكل المزمنة لوضع الحلول طويلة الأجـــل لهـــا، مـــثال كيفية الحد من الظواهر الإجرامية، كما يتضمن التحليل الاســـتراتيجى إعـــداد خلاصة الإحصاءات الجنائية، ومصادر التمويل اللازمة لتفعيل أعمال المكافحة، وتوزيعها طبقا للدراسات العلمية.

وتساعد أساليب تحليل الجرائم على اكتشاف ما هو متكرر منها، ومن الأهمـــية التفرقة بين أشكال الجرائم المتكررة، بما يفيد عملية مكافحتها، ولذلك يجب العمل على تحديد طبيعة الجرائم المتكررة فى ضوء التقسيم التالى:

2 ـ 1 ـ النمط (Pattern):

مجموعـــة من الجرائم التى تشترك فى كثير من الخصائص، حيث، يعتقد محلـــل الجرائم أنها ذات مصدر سلوكى عام، مثال تعدد سرقات السيارات، أو زيادة معدلها بصورة منتظمة.

2 ـ 2 ـ الأتجاه (Trend):

يتمـــثل الاتجـــاه فى مجموعـــة من الجرائم التى تشترك فى مجموعة من الخصائص المتعلقة بأسلوب ارتكابها 'Moudus Operandi 'MO، والتى يعتقد محلل الجرائم أنها مرتبطة ببعضها بطريقة ما، ولكنها لا تظهر من ارتكابها إنها قد ارتكبـــت من قبل شخص واحد، مثال ارتكاب بعض الجرائم ضد السياح فى منطقة سياحية معينة.

2 ـ 3 ـ سلسلة (Series):

تأخذ السلسة صورة مجموعة من الجرائم تشترك فى الأسباب الدافعة لارتكابها، وبالتالى يعتقد محلل الجرائم أنها ترتكب بواسطة شخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقة ما.

(3) ماهية، وأهمية أنظمة خرائط المعلومات الجغرافية:

يعمل نظام خرائط الألكترونية الجغرافية من خلال إنشاء قاعدة بيانات عـــن الأماكن المختلفة مثال الشوارع، والطرق، والمناطق السكنية، والخصائص الجغرافـــية للمناطق المختلفة مثال الأنهار، والهضاب، والجبال، وغيرها. ويساعد الكمبـــيوتر بتقديم هذه البيانات فى صورة خرائط الكترونية لإظهار، ودراسة الصورة العامة، وجزيئاتها المختلفة، وهو ما ييسر حسن مدارسة الجريمة بجوانبها المختلفة، واتخاذ افضل القرارات لمواجهتها.

وتظهـــر أهمـــية، وإمكانـــية الاستفادة من أنظمة الخرائط اللألكترونية الجغرافـــية فى المجال الجنائى، حيث إن تقديم البيانات الجنائية فى صورة خرائط يعظـــم الاستفادة منها بالمقارنة بمجرد تقديمها فى صورة أرقام، وجداول، حيث أنه قد تظهر اتجاهات لا يمكن رصدها من خلال النظر أو دراسة الأرقام فقط.

(4) بعض نماذج استخدام خرائط الجريمة اللاألكترونية فى مجال مكافحة الجريمة: (93)

يستخدم الكمبيوتر فى تحديد ملامح الأماكن - Profiling of Place - (مثال المدن، والقرى) من الناحية الجغرافية، والربط فيما بينها وبين خصائص الجرائم التى تقع فى تلك الأماكن، نقدم هنا بعضا من النماذج لاستخدام الكمبيوتر فى هذا المجال الحيوى، على النحو التالى: (94)

طلب المجلس التشريعى لولاية نورث كارولينا الأمريكية إعداد دراسة متعمقة حول أسباب الجريمة، ومدى علاقتها بالخصائص السكانية، وذلك فى أعقاب ما أظهرته إحدى الدراسات من ارتفاع معدل الجريمة بمقدار 26% خلال عامين، كما أظهرت ذات الدارسة أن نسبة 95% من الزيادة فى الجرائم تركزت بإحدى المناطق الجغرافية، والأماكن المحيطة بها.

واستخدمت اللجنة التى أعدت الدراسة المتعمقة نظام الخرائط اللاألكترونية الجغرافية لتحديد موقف، وحركة، واتجاهات الجريمة المؤقتة، والمستمرة فى المنطقة محل الدراسة (منطقة شارلوت) من خلال الربط بين جرائم القتل، والملامح الديموجرافية لتلك المنطقة.

93- تستخدم أنظمة الخرائط اللاألكترونية الجغرافية فى كثير من المجالات المتعلقة بالعمل الشرطى، مثال: أ) خريطة مناطق تجمعات طلبات شرطة النجدة: وتحدد تلك الخرائط عناوين، وأماكن الطلبات الخاصة بشرطة النجدة خلال الأسبوع، والشهر، والسنة، ويمكن عن طريقها تحديد ترتيب للاماكن طبقا لعدد الطلبات المتعلقة بخدم شرطة النجدة. ب) خريطة أماكن تجمعات حوادث المرور: تحدد على هذه الخريطة الأماكن، أو التقاطعات التى تكثر بها حوادث المرور، ويمكن الاستفادة بهذه المعلومات من خلال إجراء البحوث والدراسات عن الأسباب المؤدية لوقوع تلك الحوادث، وخاصة الأسباب غير المتوافرة فى باقى الأماكن، والتقاطعات المرورية.

94- لمزيد من التفصيلات حول استخدام أسلوب تحديد الصفات:
يراجع مقدم دكتور/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش، استخدام أسلوب تحديد صفات الإرهابيين (**Profiling Method**) ورفع كفاءة، وفعالية الأداء الأمنى، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد الثانى عشر، القاهرة، يوليو، **1997**، ص **429-443**.

- جمع البيانات:

تم جمع البيانات المتعلقة بأماكن، وخصائص جرائم القتل التى وقعت فى مـــنطقة شارلوت العمرانية خلال الفترة من 1990 حتى 1993 بواسطة إدارة شرطة شارلوت، حيث احتوت تلك البيانات على اسم الشارع الذى ارتكبت فـــيه جـــريمة القتل، والأصل العرقى، وجنس، وسن كل من ارتكب الجريمة، وضحيتها، وكذا نوعية السلاح المستخدم فى جريمة القتل، بالإضافة إلى متوسط الدخل، والأصل العرقى لأغلبية سكان المنطقة.

- إنشاء قاعدة بيانات جغرافية:

تم إنشـــاء قاعدة بيانات جغرافية باستخدام نظام الخرائط اللاألكترونية الجغرافية، حيث تم تقسيم منطقة شارلوت العمرانية إلى أربع مناطق، حتى يمكن دراسة كل منطقة على حدة، بالإضافة إلى مقارنة المناطق الأربع ببعضها البعض للوقوف على العوامل المرتبطة بجرائم القتل.

- عرض، وتحليل المعلومات:

ســـاعد نظـــام الخرائط اللاألكترونية الجغرافية على تكوين خريطة عامة لجـــرائم القتل، ولملامح مرتكبيها، وضحاياها، والخصائص الديموجرافية لسكان المنطقة محل الدراسة، بالإضافة إلى الخرائط الخاصة بالمناطق الأربع المكونة لها.

وكان من أهم نتائج الدراسة التوصل إلى أن غالبية جرائم القتل قد ارتكبت فى مركز المنطقة محل الدراسة، حيث أنها لم ترتكب فى الأماكن المتطرفة من المنطقة العمرانـــية، ممـــا ســـاعد الأجهـــزة المعنـــية على توزيع مواردها المالية طبقا لاســـتراتيجيات محددة تستهدف بصورة أكثر تركيزا الأماكن الأكثر خطورة High Risk Areas.

– إدارة شـــرطة مديـــنة بريكلى (Berkeley) بولاية كاليفورنيا :(95)

تســـتخدم إدارة شرطة مدينة بريكلى نظام خرائط الجريمة اللاألكترونية الجغرافية، والتى تتيح لمستخدم هذا النظام التداخل (Interaction) وطلب مزيد مـــن المعلومات عند ظهور الخريطة العامة للجرائم بمدينة بريكلى، بحيث يمكن الحصـــول على أى معلومات عن الجرائم التى ارتكبت منذ عام 1995 فى أى قســـم من أقسام المدينة. ويتيح نظام الخرائط اللاألكترونية بمدينة بريكلى معرفة أمـــاكن وقوع الكثير من الجرائم مثل، القتل، والاغتصاب، والسرقة بالإكراه، وســـرقة المســـاكن، وسرقة السيارات، والحريق. كما يتيح النظام معرفة كثافة الجـــريمة فى أى قســـم من أقسام المدينة، وتحسب كثافة الجريمة فى أى قسم من خلال حساب ناتج المعادلة التالية:

حجم مساحة القسم

(---------- X متوسط حجم القسم بالمدينة).

عدد الجرائم

---

89 The City of Berkeley's Crime Information Web Site: Interactive Crime Map, California Crime Information, and Feedback Form, September, 1997.

- إدارة شرطة مدينة ست بول (St. Paul):

تعـــتمد إدارة شـــرطة مديـــنة ســـت بول على نظام خرائط الجريمة اللاألكترونية الجغرافية، حيث تم تقسيم إدارة الشرطة بالمدينة إلى أقسام، أو وحدات صغيرة يزيد عددها عن 200 وحدة، وتتيح الخريطة اللاألكترونية التداخل، وطلب المعلومـــات عـــن الجرائم التى أرتكبت فى أى قسم، أو وحدة خلال ست سنوات للفـــترة من عام ألف وتسعمائة وتسعين حتى عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين (96)

وباستخدام الكمبيوتر الذى يتيح نظام التداخل، فقد أمكن طلب المعلومات المتعلقة بالجرائم التى وقعت فى القسم الشرقى للمدينة، ثم طلب معلومات عن الجرائم التى أرتكبت فى الوحدة رقم التاسعة والتسعين من هذا القسم، والتى يوضحها الجدول رقم (1).

96_ St. Paul Neighborhood Crime Map Web Site, September, 1997.

الجدول رقم (1)

مجموعة من الجرائم التي أرتكبت في ست بول خلال الفترة من 1990 حتى 1995

الجريمة	90	91	92	93	94	95	96
القتل	-	-	-	-	-	-	-
الاغتصاب	1	1	-	-	1	-	-
السرقة بالاكراه	4	2	2	2	1	1	1
الضرب	4	-	3	-	-	1	3
سرقة المساكن	5	13	17	7	11	13	10
سرقة السيارات	3	3	5	-	4	6	-
الحريق	-	1	-	1	1	-	-
الاعتداء على الممتلكات	16	14	14	19	14	14	17

وباستخدام الخريطة الإلكترونية الجغرافية الخاصة بالجرائم فى المدينة، فقد تم الحصول على معلومات عن الجرائم التى ارتكبت فى النطاق الجغرافى للقسم الغربى للمدينة، ومن خلال هذه المعلومات تم طلب مزيدا من المعلومات عن الجرائم التى ارتكبت فى الوحدة رقم واحد من ذلك القسم، وهى الجرائم المدرجة بالجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

مجموعة من الجرائم التى ارتكبت فى الوحدة رقم 1 من القسم الغربى لست بول خلال الفترة من 1990 حتى 1995

96	95	94	93	92	91	90	الجريمة
–	–	1	–	–	–	–	القتل
–	–	–	1	–	–	–	الاغتصاب
–	–	–	–	–	1	1	السرقة بالاكراه
6	1	4	7	3	4	2	الضرب
9	7	8	11	4	12	6	سرقة المساكن
8	4	3	8	9	7	5	سرقة السيارات
1	1	–	1	–	1	–	الحريق
13	10	9	22	10	10	19	الاعتداء على الممتلكات

– إدارة شرطة ويلمنجتون (Wilmington):

تقـــوم إدارة شرطة ويلمنجتون بنشر خريطة الجرائم الشهرية، والتى يتم إعدادها بواسطة الكمبيوتر، وتحتوى هذه الخريطة على أماكن، وأعداد جرائم ســـرقة المســـاكن، والسيارات، والسرقة باالإكراه بواسطة الأسلحة، كما هو موضح فى الجدولين رقمى (3) ، و (4).

جدول رقم (3)

حركة الجريمة فى ويلمنجتون

نوع الجريمة	يولية 996	يوليه 997	الفارق	النسبة المئوية
سرقة المساكن	161	175	14	87
سـرقة السيارات أو أجزاء منها	124	147	23	185
سـرقة بالإكـراه بواسطة السلاح	16	34	18	1125

جدول رقم (4)

حركة الجريمة فى ويلمنجتون

نوع الجريمة	يولية 996	يوليه 997	الفارق	النسبة المئوية
سرقة المساكن	852	858	6	87
سرقة السيارات أو أجزاء منها	735	821	114 -	155-
سرقة بالإكراه بواسطة السلاح	105	150	45	428

قامـت إدارة شـرطة شـيكاغو فى محاولة منها للارتقاء بعملية تحليل المعلومـات الجنائـية، بإدخال نظام خرائط الجريمة اللألكترونية الجغرافية، وتم استخدام هذا النظام على سبيل التجربة فى دائرة قسم شرطة واحد، وبعد ظهور أهمـية الاسـتفادة منه، تم تعميمه فى باقى دوائر الأقسام، وفى بعض الوحدات الشرطية المتخصصة مثال وحدة مكافحة جرائم التشكيلات العصابية، حيث قام محللى الجـريمة (Crime Analysts) فى مدينة شيكاغو برسم خريطة لجرائم سـرقة السيارات، واتضح أن هناك أماكن تتركز فيها حوادث ارتكاب جرائم

سرقات السيارات، وبالتالى تم وضع خطة لرجال البحث الجنائى لتكثيف الجهود فى تلك الأماكن، مما أدى إلى اكتشاف عصابة لسرقة السيارات، وأمكن مجموعة من قضايا سرقات للسيارات بناء على هذه الجهود.[97]

وأتضـــح مـــن دراسة خريطة الجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع فى المخـــدرات أن تلك الجرائم ترتكب بالقرب من مراكز الاتجار غير المشروع فى المخـــدرات، كما أظهر استخدام خرائط الجريمة الألكترونية الجغرافية إلى ظهور جـــريمة ذات نمـــط واحـــد (Pattern) وهى عبارة عن عدة سرقات بالإكراه لســـائقى الســـيارات الأجرة فى مكان محدد فى أحد الشوارع، حيث تم وضع كمين فى هذا المكان، وتمكن أفراد الكمين من القبض على مرتكب تلك الجرائم أثـــناء محاولته ارتكاب جريمة أخرى.[98] . وأتاح تطبيق النظام فى كافة أقسام الشـــرطة الفرصـــة لإعداد التقارير لمأمورى الأقسام بناء على ما هو متاح من معلومات عن الجريمة مما ساهم فى اصدارهم القرارات بناء على تلك المعلومات، وهو ما يطلق عليه نظام دعم واتخاذ القرار (Decision Support System).

ويظهـــر من العرض المتقدم أنه يقصد باستخدام أسلوب رسم الخرائط المـــتعلقة بالجـــريمة، إعداد الخرائط اللألكترونية الجغرافية موزعا عليها الجرائم، ويمكن عمل أكثر من خريطة، فعلى سبيل المثال، ترسم خريطة للجرائم الخطيرة (القـــتل، والاغتصـــاب، وسرقة الأماكن، والسرقة بالإكراه)، وخريطة أخرى للجرائم الأقل خطورة (السرقات البسيطة، والنشل)، وذلك للنطاق الجغرافى محل الدراسة على سبيل المثال داخل المدينة الواحدة.

---

97 - Michael D. Maltz, Andrew Ç. Gordon and Warren Friedman, Mapping Crime In Its Community Setting Event Geography Analysis, (New York: Spriner-Verlag, 1991), page 18-19.

98 - ibid, page, 82-83.

كمـــا يستفاد من إعداد تلك الخرائط فى دعم اتخاذ القرارات الشرطية، مـــثال توجـــيه الدعم المالى للشرطة فى المناطق التى تتركز فيها الجرائم، وخاصة أعمـــال الشـــرطة فى مجـــال منع الجريمة، مثال أعمال البحث الجنائى، وشرطة الدورية للقبض على المشتبه فيهم قبل ارتكابهم الجرائم.

وبـــناء عـــلى ما تقدم فإنه يتصور إمكانية الاستفادة من نظام خرائط الجـــريمة اللألكترونية الجغرافية لرفع كفاءة، وفعالية الأداء الشرطى من خلال ما يلى:

- الـــتعرف عـــلى الصورة العامة للجريمة فى المدينة، أو المنطقة الجغرافية، وأجزاءها المختلفة.
- تحديد اتجاهات، وحركة الجريمة، واكتشاف ما يمثل ظاهرة منها.
- اكتشاف علاقات الارتباط بين الجرائم، وبين الجرائم، ومرتكبيها.
- توظـــيف الإمكانـــات الماديـــة، والبشرية، والتنظيمية فى ضوء النتائج المستخلصة من دراسة حركة، واتجاهات الجريمة التى توضحها خرائطها اللإلكترونية الجغرافية.
- تدريس مادة النظم الخاصة بخرائط الجريمة اللإلكترونية الجغرافية، وكيفية الاســـتفادة مـــنها لمنع، ومكافحة الجريمة للطلبة الدارسين فى المعاهد، والكلـــيات الشرطية، وللعاملين فى مجال منع الجريمة، والعدالة الجنائية، ورسم السياسات الجنائية.

المبحث الثالث
الكمبيوتر، وزيادة الفعالية لأعمال البحث الجنائى

تشير الأحداث التى يشهدها مجتمع اليوم إلى التطور، والتقدم فى كثير من مـــناحى الحياة، ومع توظيف قوى الخير لهذا التطور، والتقدم لخدمة، ورفاهية الإنســـان، فقـــد اســـتغلته قوى الشر فى كثير من الجوانب غير القانونية ومنها ارتكـــاب الجـــريمة، وهذا ما دعا الباحث الجنائى، وهو بصدد حل لغز الجريمة واللجوء إلى صور غير تقليدية من أهمها تحليل الجرائم، حيث بدأ النظر إلى تحليل الجـــرائم عـــندما فكر ضباط البحث الجنائى فى التعرف على أوجه التشابه بين الجـــرائم، وخاصـــة فى ظـــل الزيادة المطردة لمعدلات الجريمة، ومبادرة إدارات الشـــرطة بإنشـــاء وحـــدات، أو أقسام تحليل الجرائم مع الاستعانة بالكمبيوتر لتحســـين الأداء بها، فظهر تأثير هذه الوحدات، أو الأقسام على الأداء الشرطى بصورة واضحة، فعلى سبيل المثال، يساعد نظام تحليل المعلومات الخاص بإدارة شرطة لوس أنجلوس فى تسجيل مائة وثلاثين ألف جريمة كل عام، كما أنه يوفر فى الحال معلومات مفيدة عن المشتبه فيهم من خلال قاعدة البيانات فى قضيتين من كل خمس قضايا. (99)

ومع تطور العمل بإدارة شرطة لوس أنجلوس، أصبح حجم العمل كبيرا جـــدا ولكن فى المقابل فقد تطور نظام تسجيل، وتحليل المعلومات حتى أصبح يســـتوعب أحجـــام هائلة من البيانات، والمعلومات، ففى كل عام ترد ثلاث ملايين مكالمة تليفونية لطلب الخدمات الشرطية، ويقوم رجال الشرطة بالقبض

93- Charles R. Swanson, Neil C. Chamelin and Leonard Territo, Criminal Investigation, (New York: Random House, 1988), page 161.

عـــلى حوالى خمسين ألف شخص فى الجرائم الممثلة للجنايات، وتراقب الشرطة ثمانية وعشرين إلى أثنين وثلاثين ألف مجرم للإفراج عنهم قبل قضاء مدة العقوبة كاملة، وتتعامل مع تسعين ألف مجرم أثناء تنفيذهم أحكاما قضائية بعقوبات يتم تنفيذها خارج السجن. (100)

كما يساعد هذا النظام على استخدام الكمبيوتر فى البحث عن المشتبه فيهم بمجموعة من الخصائص المميزة لهم، وبالتالى التعرف على المجرمين بناء على الخصائص المميزة لجرائمهم، وأساليب ارتكابها.

وبالإضـــافة إلى ذلك، يتيح النظام استخدام تطبيقات الكمبيوتر لتحليل الجرائم، واكتشاف حركتها، واتجاهاتها، وطبيعتها، مما يساعد على التعرف على الظواهر الإجرامية، وتحديد العلاقات بين الجرائم.

ومـــع تعدد المهام التى يحققها هذا النظام، فأنه من المفيد أن نتناول مثالا لكيفـــية توظـــيف إمكانات الكمبيوتر المتقدمة فى أعمال البحث الجنائى لتقديم المعلومـــات التى قد تؤدى إلى اكتشاف الجرائم المرتبطة ببعضها لارتكابها بمعرفة شـــخص واحـــد، أو مجموعـــة إجرامية واحدة (وهو ما يطلق عليه بالسلسلة الإجرامـــية) مع إظهار دوره فى تلك العملية الهامة، بالإضافة إلى التعرض لأحد الـــبرامج الدراســـية المتخصصة فى مجال البحث الجنائى – والتى تعتمد بصورة مكثفة على توظيفه الهائل– والمواد الدراسية المكونة لها، وشرح تفصيلى لبعض نماذج من تلك المواد.

---

100 - Sergean Bob Stread, LAPD Uses STAC to Identify Crime, ICJIN: STAC Newsletter (published on the World Wide Web), November, 1994, page 2.

أولا: الكمبيوتر، وتحليل السلاسل الإجرامية:

تحتوى عملية تحديد طبيعة السلسلة الإجرامية على عدة خطوات، تبدأ بمحاولة اكتشاف السلسلة الإجرامية بالفصل التام بين كل القضايا المكونة لها، حيث يقوم الباحث الجنائى بتحديد أحد القضايا التى تعتبر بدون أى شك إحدى حلقات السلسلة الإجرامية، ولا يلزم أن تكون هذه القضية هى الأولى التى علم بها الباحث الجنائى، أو الأولى من ناحية الترتيب الزمنى لباقى جرائم السلسلة الإجرامية، وتمثل هذه القضية الأساس الذى ينطلق منه الباحث الجنائى فى محاولة لحل لغز السلسلة الإجرامية، ولذلك يطلق عليها القضية الأساسية Principal Case وتستخدم القضية الأساسية فى تحديد ماهية القضايا التى يتوافر فيها الحد الأدنى من أوجه التشابه حتى يمكن اعتبارها إحدى حلقات السلسلة الإجرامية.

وتستخدم إحدى طريقتين لتحديد القضية الأساسية، أولها الطريقة الذهنية للباحث، والتى يستخدم فيها الباحث الجنائى حكمه الشخصى بناء على قراءته لتفاصيل القضايا، وتحديد أحد القضايا التى تعبر عن الصورة الممثلة للخصائص العامة للسلسلة الإجرامية، وتعد هذه الطريقة مناسبة فى حالة محدودية عدد القضايا.

وتتمثل الطريقة الثانية فى استخدام الكمبيوتر فى تحديد القضية التى تمثل متوسطا عاما للعوامل المشتركة لباقى القضايا المكونة للسلسلة الإجرامية، وتستخدم هذه الطريقة عند وجود عدد كبير من القضايا التى لا يمكن الحكم عليها بواسطة الباحث الجنائى شخصيا.

ويقوم الباحث الجنائى بعد ذلك، بتحديد مجموعة من العوامل المعبرة عن قضايا السلسلة الإجرامية، وقياس باقى القضايا عليها، وفى حالة عدم توافر هذه

العوامــل فى إحدى القضايا يتم استبعادها من مكونات السلسلة الإجرامية محل البحــث، ويستخدم الكمبيوتر فى القيام بهذه الوظيفة، فعلى سبيل المثال إذا تم تحديد أن أحد العوامل المعبرة عن قضايا السلسلة الإجرامية يتمثل فى استخدام الســلاح فى ارتكاب الجريمة، فأنه يتم فحص كل القضايا لاستبعاد ما لم يتوافر فيها هذا العامل.

وبعــد تحديــد ملامح المشتبه فيه (أو المشتبه فيهم) بارتكاب السلسلة الإجرامية يتم استخدام هذه الملامح بواسطة الكمبيوتر للبحث فى قواعد البيانات المتعلقة بالمجرمين المعروفين، وعند العثور على من تتوافر فيهم هذه الصفات يتم إعداد كشف للبدء فى التحرى عنهم، وعن مدى علاقتهم بالسلسلة الإجرامية محل البحث.

وفى حالــة عــدم الوصول إلى أى أسماء للمشتبه فيهم، يتم اختيار أهم الخصــائص المميزة للمشتبه فيهم، والبحث عنها فى قواعد بيانات، ومعلومات الجــرائم بــإدارات الشــرطة الأخرى، وفى حالة ظهور بعض المشتبه فيهم يتم التنسيق مع الباحثين الجنائيين الآخرين القائمين بالبحث فى القضايا المشتبه فيها هؤلاء الأفراد حتى يتكامل العمل الأمنى البحثى.

ويــتم البحــث أيضا بواسطة الكشف عن الأسلوب الذى ترتكب به الجــرائم، الــذى يعد أحد العوامل الهامة للتعرف على أوجه تشابه فى أساليب المجرمين المعروفين مع أسلوب مرتكب السلاسل الإجرامية محل البحث حتى يمكن تضيق حلقة الاشتباه.

كما يتم الكشف عن السيارات بالكمبيوتر فى حالة توافر معلومات عن السيارة التى كان يستقلها المشتبه فيه، ولهذا من المهم السؤال عن أى دلائل على استخدام المشتبه فيه لسيارة أم لا.

وبعـــد القيام بتلك المهام البحثية يزود الأفراد العاملين فى مجال البحث الجنائى بها باعتبارها أحد المفاتيح التى قد تؤدى إلى حل القضايا المكونة للسلسلة الإجرامية.

ثانيا: الكمبيوتر، وأعمال البحث الجنائى الأخرى:

يستخدم الكمبيوتر فى بناء قواعد البيانات، والمعلومات لمساعدته الحيوية فى التعامل مع أحجام كبيرة من البيانات، والمعلومات بسرعة هائلة، ودقة عالية، وبعـــد ذلـــك، تطـــور اســـتخدامه ليدخل دائرة البحث فى قواعد البيانات، والمعلومـــات لـــتوفير خدمات متقدمة فى مجالات كثيرة من أهمها خدمة أعمال البحـــث الجـــنائى، حيـــث تمكن خبراء البحث الجنائى من استغلال إمكانات الكمبيوتر فى البحث فى قواعد البيانات، والمعلومات لإظهار العلاقات بين المشتبه فـــيهم، وبينهم وبين الجهات التى يتعاملون معها فى الأنشطة غير المشروعة، مع رســـم شبكة لهذه العلاقات (Link Diagram) بين العاملين فى مجال الأنشطة غير المشروعة، بالإضافة إلى وضع تصور للهيكل التنظيمى Organizational Hierarchy للمـــنظمة الإجرامية التى ينتمون إليها فى حالة انتمائهم لإحدى المنظمات الإجرامية.

وممـــا تقدم يتضح تطور علم البحث الجنائى، وتطبيقاته فى مجال تحليل الجـــرائم، وخاصة فى ظل توظيف إمكانات الكمبيوتر، وهو ما يعد اتجاه جدير بالدراســـة، ولكـــن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو، ما هى نوعية الدراسة،

والتدريب التى يحتاجها ضابط الشرطة العصرى لتوظيف هذا الاتجاه لخدمة عمل البحـــث الجـــنائى وزيادة فعاليته، ورفع كفاءته بصورة حضارية تتفق مع دور الشـــرطة، ونحـــن عـــلى أعتاب القرن والواحد والعشرين. وللإجابة على هذا التســـاؤل نـــتعرض لأحد البرامج الدراسية المتخصصة فى مجال تحليل الجرائم، والبحث الجنائى للتعرف على مكوناته الدراسية، وأسسه النظرية، والعملية.

ثالـــثا: نمـــوذج لشهادة التخصص فى التحريات الجنائية، وتحليل الجرائم: [101]

تتعاون إدارة العدالة بولاية كاليفورنيا مع جامعة كاليفورنيا لمنح شهادة التخصص فى التحريات الجنائية، وتحليل الجرائم، للعاملين فى مجال إنفاذ القانون، وللطلبة قبل الالتحاق بالعمل فى مجال منع الجريمة، والعدالة الجنائية.

وبعد اجتياز المواد الدراسية بنجاح يحصل الدارس على شهادة متخصصة مـــن جامعـــة كاليفورنـــيا، وشهادة رسمية من إدارة العدالة بولاية كاليفورنيا كمتخصص معتمد لتحليل الجرائم (A Certified Crime Analyst).

1) أهداف برنامج الدراسة:

يهـــدف بـــرنامج الدراسة المتخصصة إلى إعداد الدارسين للقيام بالمهام التالية:

- تحليل الجرائم، و استخدام معلومات أجهزة إنفاذ القانون فى التنبؤ بمتى، وأين سيرتكب المجرمين جرائمهم.
- اكتشاف الظواهر الإجرامية من ضمن الجرائم المرتكبة.

101 - A Web Site, 1997.

- توظيف المعلومات الجنائية لوضع، وتطوير خطط شرطة الدورية من أجل رفع كفاءتها، وزيادة فعاليتها.

- جمع المعلومات، وإجراء الاختبارات الإحصائية، ووضع الفروض، واختبارها، وكتابة النتائج، والتوصيات طبقا للضوابط، والمعايير الخاصة بإجراء البحوث فى مجال العدالة الجنائية.

2) منهج الدراسة:

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فان منهج الدراسة يمكن ان يحتوى على المواد الدراسية التالية:

- مقدمة فى العدالة الجنائية.
- مقدمة فى القانون الجنائى.
- تطبيقيات الكمبيوتر فى مجال تحليل الجرائم.
- تحليل عمليات البحث الجنائى.
- مقدمة للتحريات الجنائية.
- طرق البحث، والإحصاء، و تحليل الجرائم.
- ممارسة تطبيق النماذج المتقدمة لتحليل المعلومات الجنائية، وحل القضايا الجنائية الواقعية سواء أثناء الدراسة، أو خلال العمل الميدانى المرتبط بأداء الوظيفة.
- إظهار مدى تعلم المهارات الخاصة بتوظيف تطبيقات الكمبيوتر.

3) نماذج للمواد الدراسية:

وبعد إيضاح أهداف البرنامج الدراسى، ووضع تصور للمواد الدراسية المكونــة له، نــتعرض الآن لبعض المواد الدراسية بشئ من التفصيل على النحو التالى:

أ) مقدمة فى التحريات الجنائية (جمع المعلومات الجنائية):

تتــناول هذه المادة الدراسية كيفية التعرف على الأنشطة الإجرامية غير المعلومــة للأفراد، والشرطة النظامية، والوقوف على الطبيعية التنظيمية للقائمين بها، وتطوير مصادرها المعلوماتية فى ضوء الاعتبارات القانونية اللازم مراعاها.

ويدرس الطالب فى هذه المادة أيضا بعض المهارات التحليلية الأساسية، والــتى تعــتمد على عرض المعلومات فى صورة رسومات بيانية، وصور مرئية، ولاتعتمد على عرض المعلومات من خلال التحليلات الكمية، فعلى سبيل المثال، يــتدرب الــدارس على كيفية تكوين الروابط بين أعضاء المنظمات الإجرامية، والتشكيلات العصابية، ورسم الهياكل التنظيمية لها، وكيفية القيام بالتحليل المالى لأوضاعها المالية.

ب) مادة طرق البحث، والإحصاء فى مجال تحليل الجرائم:

يلم الدارس خلال دراسة هذه المادة بالمفاهيم الأساسية، ومصادر تحليل المعلومات الجنائية من خلال تعلم المهارات الأساسية للكمبيوتر، وكيفية البحث فى قواعــد المعلومــات الإلكترونية، وتحويل المعلومات المطبوعة إلى إحصاءات وصفية فى ضوء المعايير، والضوابط البحثية الخاصة بمنع الجريمة، والعدالة الجنائية.

ج) تحديد ملامح المجرمين:

يستخدم التحليل البحثى الجنائى فى تكوين الملامح السيكولوجية Psychological Profiling للجناة من خلال دراسة مسرح الجريمة، والتعرف على الخصائص الشخصية، والسلوكية للجناة المحترفين خاصة فى جرائم القتل، والاغتصاب.

وتهدف هذه المادة الدراسية لتنمية قدرات التحليل البحثى فى المجال الجنائى لطلبة المعاهد، والكليات الشرطية من خلال دراسة الأساليب اللازمة للتعرف على طبيعة الجرائم المتكررة، ونوعية الأشخاص الذين يرتكبونها، وصفات مسارحهم الإجرامية، ودوافعهم لارتكب الجريمة.

وتحتوى عملية تحديد ملامح المجرمين على عدة عناصر أساسية مثال، تحديد السن، والجنس، ونوعية الطفولة التى شهدها المجرم، والمعلومات المتعلقة بأسرته، وتصرفاته الجنسية، وتاريخه الوظيفى، ومظهره، وأسلوبه فى الحياة، بالإضافة إلى أى صفات، أو ملامح أخرى يرى محلل الجرائم أضافتها طبقا لخبرته المكتسبة فى مجال العمل الجنائى.

وتساعد عملية تحديد ملامح المجرمين فى تضيق حلقة البحث، والاشتباه، وزيادة فعالية، ورفع كفاءة الأداء فى مجال البحث الجنائى، ونظرا للطبيعة العملية لهذا الأسلوب البحثى، فإن التدريب عليه يأخذ الصفة العملية من خلال قيام الدارس بتطبيقه على بعض النماذج فى الواقع العملى للمجرمين الذين تم ضبطهم، ومحاولة التعرف عليهم من خلال الخصائص، والملامح المرتبطة بتفاصيل الجرائم التى يرتكبونها.

د) مادة تطبيقات الكمبيوتر فى مجال تحليل الجرائم:

ويتصور أيضا تدريس مواد متقدمة تركز كل منها على استخدام تطبيق محـــدد للكمبـــيوتر فى تحليل المعلومات الجنائية، مثل استخدامه فى القيام بعملية تحليل الروابط بين أفراد التشكيلات العصابية، والمنظمات الإجرامية، من خلال رســـوم الـــروابط البيانية، والمصفوفات البيانية، وكذا استخدام برامجه لتحديد ملامح المجرمين.

هـــ) إنشاء، وإدارة، وحدات، أو أقسام تحليل المعلومات:

تساعد هذه المادة الدارسين على قيامهم بعملية الإعداد لإنشاء وحدات، أو أقسام تحليل الجرائم، وكيفية تشغيلها، وتتناول هذه المادة محورين هامين هما، التحليل الجنائى، وأعمال البحث الجنائى.

ويقوم الدارس خلالها بتعلم كيفية جمع المعلومات، والقيام بتحليلها للتنبؤ بمتى، وأين ستحدث الجرائم فى المستقبل، وكيفية استخدام نتائج تحليل المعلومات لزيادة فعالية، ورفع كفاءة عمليات مكافحة الجريمة.

ويشـــير اســـتعراض نموذج تحليل السلاسل الإجرامية، والتعرض لأحد الـــبرامج المتخصصة فى مجال تحليل المعلومات الجنائية، والبحث الجنائى إلى أهمية استخدام الطرق الجديدة فى مكافحة الجريمة، سواء فى الشق المنعى للمكافحة أو الشـــق الـــتعقبى للجناة بعد ارتكاب جرائمهم، خاصة فى ظل التطور العلمى، والـــتقدم التكـــنولوجى الـــذى كان من أبرز سماته ظهور أجيال جديدة من الكمبـــيوتر قادرة على القيام بمهام معقدة بسرعة هائلة، وبدقة فائقة، وهذا ما يدعو إلى إمكانية التوصية فى هذا المقام بأهمية الأخذ بما يلى:

- التركيز على الاستفادة من العلوم المتقدمة كالإحصاء، ومناهج التحليل المتطورة لمكافحة الجريمة.
- دراسة أهم تطبيقات الكمبيوتر فى مجال البحث الجنائى، ومكافحة الجريمة، والعمل على تطويعها لخدمة البيئة المصرية، والعربية.
- تكوين فريق عمل من المتخصصين لوضع، وتطوير تطبيقات الكمبيوتر المتعلقة بمنع الجريمة، وتطوير العمل بأجهزة العدالة الجنائية.
- العمل على استحداث مواد دراسية، أو تطوير مناهج كاملة للتخصص فى مجال تحليل المعلومات الجنائية، ورسم خطط، وإستراتيجيات، وسياسات المكافحة بأعلى قدر من الفعالية، والكفاءة.

المبحث الرابع
التطبيق الأمنى لبرامج الكمبيوتر
في مـــجال مكافحـــــة الجريمـــــة المنظمـــــــة

يعتـــبر الأمـــن، والشعور بالطمأنينة دعامة أساسية لممارسة الحريات، والأستمرار فى تنمية المجتمع، وتسعى الدول جاهدة لتوفير المناخ الآمن، والمستقر لتنفيذ الخطط التنموية بهدف تحقيق التقدم، والرخاء، والرفاهية.

وتمثل الجريمة أحد مصادر الضرر للمجتمع، ولايخلو مجتمع من أضرارها، ولكن يتفاوت حجم الضرر مع أختلاف نوع الجريمة، وعددها، من مجتمع إلى آخر، أو فى المجتمع الواحد نفسه من وقت إلى آخر.

ومن المشاهد أن الجريمة تأخذ الشكل الفردى، أو الشكل المنظم، ويتمثل الشكل الفردى للجريمة فى جرائم الأفراد مثال جرائم القتل، والسرقة، والنصب ...الخ. ولكـــن يزداد الأمر خطورة عندما تنعقد نية الأفراد على العمل فى شكل منظم، واحتراف ارتكاب الجرائم.

وتشير الدلائل على المستوى الدولى إلى أن الجريمة المنظمة تزداد انتشارا، ويســـتفحل حجمها، وتتراكم مواردها، وتتجمع لديها عناصر القوة يوما بعد يـــوم، وقـــد ساعدت هذه الأسباب العصابات الإجرامية المنظمة على استغلال التغيرات الدولية لكى تعبر الحدود، وتمارس نشاطها فى كثير من الدول مما جعلها بمـــثابة الخطر الداهم الذى يجب العمل على رصد حركته، والتخطيط لمواجهته بأعلى قدر من الكفاءة، والفعالية.

وهـــذا ما يدعو إلى أهمية إيضاح خطورة انتشار الإجرام المنظم فى أى دولة، مع بيان أهم العناصر الأساسية المميزة للجريمة المنظمة، ثم ننتهى إلى تناول بعـــض تطبيقات الكمبيوتر الخاصة بتحليل المعلومات الجنائية، ومكافحة الجريمة مع التركيز على أحد البرامج التطبيقية الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة.

أولا- مخاطر انتشار الإجرام المنظم:

يعـــد مـــن أهم مظاهر خطورة الجريمة المنظمة أن المنظمات الإجرامية، وهـــى بصـــدد تحقـــيق مكاســـبها المادية غير المشروعة تستخدم كل الوسائل الإجرامـــية، وعـــندما تتراكم لديها الأموال تسعى إلى توظيف البعض منها فى المشروعات الاستثمارية فى الدولة ، وهنا يزداد الأمر خطورة على المجتمع، لأن القائمين بالعمل الإجرامى المنظم لايحترمون القوانين، وقواعد المنافسة الشريفة، حيث يلجأون إلى استخدام الوسائل غير المشروعة التى تحقق لهم السيطرة بصورة أقل تكلفة، وتتمثل بعض أساليبهم غير المشروعة فى رشوة المسئولين، والإبتزاز، والـــتهرب من الضرائب، مما يترتب على ذلك من نتائج ضارة بأسس الشرعية بالدولـــة، عندما تؤدى إلى تهميش دور المعاملات القانونية، بالأضافة إلى تفشى الجرائم، وعدم الشعور بالأمان اللازم لتحقيق الاستثمار، والتنمية.

ومـــن الملاحـــظ أن الجريمة المنظمة تتوغل فى جسد المجتمعات بسرعة كبيرة، وكلما زاد انتشارها، وتوغلها تصعب عملية مواجهتها، والقضاء عليها، ولذلـــك تحتاج الدول إلى التخطيط الشامل لرسم السياسات العليا بالدولة حتى تحقـــق أهداف التنمية المرجوة بصورة متوازنة، ولهذا يجب العمل على التنسيق الدائم بين أجهزة الدولة المختلفة من خلال لجنة عليا تقوم برسم سياسات التنمية

الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والأمنية بهدف رفع كفاءة عمليات التنمية الاقتصادية دون الإخلال بالسلام الإجتماعى، والاستقرار بالدولة.

ثانيا– التعريف بالإجرام المنظم :

حدد المؤتمر الوزارى العالمى ملامح الجريمة المنظمة عندما نص على أنها تشمل "التنظيم الجماعى بقصد إرتكاب الجريمة، والروابط المتدرجة بالتسلسل الهرمى، أو العلاقات الشخصية التى تسمح للزعماء بالتحكم فى الجماعة، واستخدام العنف والترهيب، والإفساد بهدف جنى الأرباح، أو السيطرة على المناطق، أو الأسواق، وغسل العائدات غير المشروعة من أجل هدفى تعزيز النشاط الإجرامى والتسلل إلى الإقتصاد المشروع، واحتمال التوسع فى أنشطتها، والدخول فى أية أنشطة تجاوز الحدود الوطنية، والتعاون مع غيرها من الجماعات الإجرامية عبر الوطنية المنظمة."([102]).

وبالنظر إلى التعريف السابق يتضح أن من أهم سمات الجريمة المنظمة ما يلى:

(1) التنظيم (2) الاحتراف (3) التخصص

(4) الربح (5) الاستمرارية (6) السرية .

وتشير تلك العناصر إلى إن الإجرام المنظم يتسم بالتنظيم، واحتراف العاملين به ارتكاب الجرائم ، واستمرارية المنظمات الإجرامية فى العمل لتحقيق الارباح، وقد تلجأ المنظمات إلى التخصص فى العمل، كما أنها تحيط نفسها بهالة من السرية حتى تقدر على العمل دون الصدام مع أجهزة مكافحة الجريمة بالدولة

102– إعلان نابولى السياسى، وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، A/49/748، ديسمبر، 1994، ص9.

وهذا ما يعنى أن الأنشطة الإجرامية المنظمة تدار من خلال مجموعة من الأفـــراد ذات أهداف غير مشروعة، يربطهم تنظيم يساعد على إرتكاب العديد مـــن الجرائم، التى تحقق أموالا تكفل حيوية، واستمرارية المنظمات الإجرامية فى إتيان أنشطتها الإجرامية.

وفى ضـــوء هـــذا المفهوم، فإنه يمكن القول أن تفعيل مكافحة الجريمة المـــنظمة يجب أن ينبع من الإلمام بأنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة، والأفراد الذيـــن يقومـــون بهـــا، وتحديد الروابط التى تربطهم أثناء تأدية أدوارهم غير المشروعة، بما يوضح فى النهاية الهيكل التنظيمى التى تعمل من خلاله المجموعات الإجرامية المنظمة، حتى يمكن توجيه أعمال المكافحة بغرض القضاء على الأسس التنظيمية للمجموعات الأجرامية المنظمة، بما يكفل تحقيق أعلى كفاءة، وفعالية ممكنة لأعمال المكافحة.

ويهدف فى هذا المقام إلى التعريف بكيفية توظيف برامج الكمبيوتر ذات التطبـــيق الأمنى لمكافحة الجريمة المنظمة، مع التعرض إلى أحد برامج الكمبيوتر المتخصصـــة فى مجـــال تحليل العلاقات، والروابط، وهو ما نطلق عليه "البرنامج التطبيقى الأمنى لمكافحة الجريمة المنظمة" .

ويعمل الحاسب الآلى من خلال الأوامر المكونة للبرامج، فبدون البرامج لايمكـــن الأســـتفادة من أجزاء الكمبيوتر المختلفة لتنفيذ المهام التى نطلبها منه، حيث لايعرف الكمبيوتر، ما هو مطلوب منه حتى يمكنه القيام به.

ثالثا– البرنامج التطبيقى الأمنى لمكافحة الجريمة المنظمة:

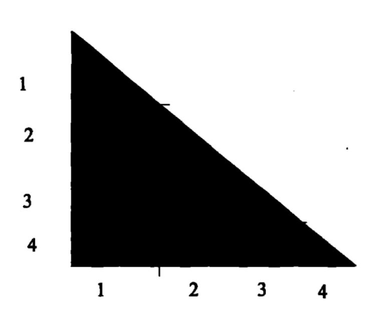
يستند البرنامج التطبيقى الأمنى لمكافحة الجريمة المنظمة إلى ثلاث دعامات أساسية هى، أنشاء قاعدة (أو قواعد) بيانات إلكترونية، إستخدام أسلوبين أساسيين لتوظيف قواعد البيانات الألكترونية فى عمليات مكافحة الجريمة المنظمة، وهما أسلوب تحليل العلاقات (Association Analysis Method)، وأسلوب تحليل إتجاهات الروابط (Directional Links Analysis Mehtod)، وهذا ما يدعو إلى تناول تلك الدعامات الثلاث بشئ من التفصيل على النحو التالى:

1– إنشاء قاعدة معلومات إلكترونية:

يهدف إنشاء قاعدة معلومات إلكترونية إلى جمع المعلومات الأجمالية، والتفصيلية عن الجرائم المرتبطة، أو التى يشتبه فى أرتباطها بالأنشطة الإجرامية المنظمة، وتصنيفها، وتسجيلها، وتخزينها بصورة إلكترونية تسمح بسرعة أسترجاعها، ومعالجتها، وتحليلها، واستخلاص النتائج منها. فعلى سبيل المثال إذا توافرت معلومات نتيجة متابعة وحدة مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات لمجموعة من الأنشطة غير المشروعة، والتى تتلخص فى أن هناك شخص يدعى (أ) قام بتسليم المخدرات إلى آخر يدعى (ب)، ثم قام (ب) بأعطاء شخص ثالث يدعى (ج) ثمن المخدرات، فإن هذه المعلومات يتم تخزينها فى قاعدة البيانات الإلكترونية، ليتم الإستفادة منها عند إستخدام أساليب التحليل الموجودة فى برامج الكمبيوتر مثال، أسلوب تحليل العلاقات بين أفراد الجماعة الإجرامية المنظمة، والأسلوب الذى يتبع لتقديم هذه العلاقات فى شكل

عـــام يســـر عملـــية اكتشـــاف الصورة الكلية لأنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة.[103]

الشكل رقم1



2- أسلوب تحليل العلاقات (Association Analysis Method):[104]

يعتمد هذا الأسلوب على تكوين مصفوفة الأرتباطات (Association Matrix) التي تتكون من مجموعة من المربعات الأفقية، والرأسية.

وتملـــئ هذه المصفوفة بالمعلومات التي سبق تخزينها في قاعدة المعلومات الإلكترونية، ويتم هذا الملئ آليا بواسطة برنامج الكمبيوتر.

103- لمزيد من المعلومات عن كيفية استخدام الكمبيوتر في تحليل الظواهر الإجرامية، ومكافحتها، يراجع مقالنا حول: المـــنهج العـــلمي والتحلـــيل الكمي للظواهر الاجرامية "دراسة تطبيقية على جرائم خطف الطائرات"، الأمن العام: المجلة العربية للعلوم الأمنية، العدد 152، يناير، 1996، ص67-71.

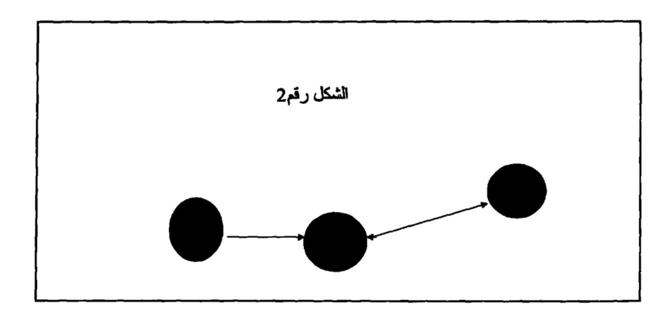
ويراجع أيضا:

The Database System for Investigative Analysis (iBase), DataExpert B.V., The Netherlands, 1997, P.P. 1-2.

104- The Intelligence Analyst Workbench, (London: International Computers Limited, 1991), page 5.

3- أسـلوب تحلـيل إتجاهات الروابط (Directional Links Analysis Method)[105]:

يساعد هذا الأسلوب على تحديد الروابط، وإتجاهاتها بين الأفراد داخل المجموعـة الإجرامـية المـنظمة، فعلى سبيل المثال، يمكن عرض العلاقة التى تم تحديدها من خلال استخدام أسلوب تحليل العلاقات بين أفراد الجماعة الإجرامية المنظمة التى تعمل بالإتجار غير المشروع فى المخدرات، فى صورة رسم كما هو موضـح بالشكل رقم (2) والذى يشير إلى قيام الشخص (أ) بتسليم المخدرات إلى الشخص (ب)، ثم قام الشخص (ب) بأعطاء الشخص (ج) ثمن المخدرات.



105- ibid, page 6.

ويتصــــور أن تكــــون العلاقات بين أفراد الجماعة الإجرامية المنظمة فى صـــورة أكثر تعقيدا، كلما زاد عدد أفرادها، وكثرت الأنشطة الإجرامية التى يقمون بها، وهنا يصعب تقديم مصفوفة الارتباطات، أو صورة العلاقات الناجمة عـــنها بواسطة العمل اليدوى، وتظهر الحاجة إلى إستخدام الكمبيوتر، وبرامجه المـــتقدمة لتسجيل المعلومات المتعلقة بأفراد الجماعة الإجرامية المنظمة، بالإضافة إلى تقـــديم هـــذه المعلومات فى صورة أشكال تعبر عن العلاقات السائدة بين أعضاءها، فعلى، سبيل المثال قد تأخذ مصفوفة الارتباطات عدة أشكال.

ويســـتخدم عـــدد من الرموز لتوضيح العلاقات بين أفراد الجماعات المنظمة وشركاء أعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة (راجع جدول الرموز رقم 1).

جدول الرموز رقم 1

الرمز	المقصود بالرمز
	شخص
	أشخاص شركاء
	جهة
	علاقة معروفة
	اشتباه فى وجود علاقة
	شخص ينتمى إلى جهة
	شخص ينتمى إلى جهتين

ويوضح العرض السابق أن الجريمة المنظمة أصبحت ظاهرة على المستوى العالمى، حيث أفردت لها الأمم المتحدة إهتماما خاصا لعبورها حدود الدول، وتجمع عناصر القوة لديها، وخطورتها على المجتمعات، وتهديدها لأسس إقتصاديات السوق، ومع كثرة أنشطة الجريمة المنظمة، أخذت المنظمات الإجرامية، فى زيادة عدد أعضاءها، وفرض القواعد الصارمة، والسرية التامة على تعاملاتها، واللجوء إلى الدخول فى المشروعات الأستثمارية لإخفاء متحصلاتها غير المشروعة، كل هذه الأمور تستدعى من رجال الأمن توظيف كل ما هو مستحدث، ومتقدم لمكافحتها، مثال إستخدام تطبيقات الكمبيوتر التى تساعد على إنشاء قواعد البيانات، والمعلومات الإلكترونية، واستخدام الأساليب المتقدمة لتحديد العلاقات، والأدوار المختلفة لأعضاء المنظمات الإجرامية، بما يتيح القدرة على مكافحتها بأعلى قدر من الفعالية، والكفاءة.

ويتضح من خلال تناول عرض المهام التى يمكن أن تقوم بها برامج الكمبيوتر فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وخاصة البرنامج التطبيقى الأمنى لمكافحة الجريمة المنظمة، انه يمكن الإستفادة منها فى رفع كفاءة عملية التحليل وتفهم أسلوب عمل المنظمات الإجرامية من خلال الاستفادة من إستخدام أسلوب تحليل العلاقات وأسلوب تحليل إتجاهات الروابط فى تحقيق عدة نقاط يتمثل أهمها فيما يلى:

- تحديد الأفراد العاملين فى الجماعة الإجرامية المنظمة.
- التعرف على العلاقات الموجودة بين الأفراد (مثال، أعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة، والمشتبه فى إنتمائهم لها، وشركاء أعضاء تلك الجماعات).

- التعرف على الأعضاء الرئيسيين، والأفراد التابعين داخل المنظمة الإجرامية.
- إكتشاف العلاقة بين الجماعات الإجرامية المنظمة، ونوعية الأنشطة الإجرامية التى تقوم بها.

وفى ضوء خلاصة العرض السابق، والنتائج التى تم التوصل إليها، فانه يمكن التوصية بما يلى:

- إعداد الكوادر الأمنية للقيام بأعمال الرصد، والتحليل، والأستنتاج، ووضع الحلول للمشكلات ذات الأنعكاسات الأمنية، وخاصة ما يتعلق منها بأعمال العصابات الإجرامية، والجماعة الإجرامية المنظمة.
- تدريب تلك الكوادر الأمنية على توظيف برامج الكمبيوتر المتعلقة بإنشاء قواعد البيانات، والمعلومات، واستخدام أساليب التحليل التى تقدم البيانات، والمعلومات فى صورة تساعد على وضع أفضل الحلول التكتيكية، والإستراتيجية لمكافحة الأنشطة غير المشروعة للعصابات الإجرامية المنظمة.
- الإستفادة من خبرة مبرمجى الكمبيوتر لإعداد البرامج الأمنية المتخصصة فى مجال مكافحة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة، وخاصة باللغة العربية.
- الإستمرار فى تدعيم هؤلاء المبرمجين لتطوير البرامج اللازمة لفرض قبضة الأمن على زمان الأمور بالإعتماد على أسلوب المبادرة، والأخذ بالأساليب الحديثة والمتقدمة.



الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للإدارة الاستراتيجية في مجال مكافحة بعض الجرائم المستحدثة

يهدف هذا الفصل إلى تزويد القارئ بما يلي:

- الـــتعريف بالإطار التطبيقي للإدارة الاستراتيجية في مجال مكافحة جرائم الإرهاب.
- التعريف بالإطار التطبيقي للإدارة الاستراتيجية فى مجال مكافحة المخدرات.
- التعريف بالأهمية الاستراتيجية للمعلومات والبحث العلمى للعمل الشرطى.
- تحديـــد نمـــوذج لقواعد البيانات والمعلومات الالكترونية لخدمة البحث العلمى الشرطى.
- التعريف باستراتيجية الموارد البشرية الشرطية.
- تحديـــد كيفـــية العمل على التعلم المستمر للمؤسسة الشرطية، وأفرادها.



المبحث الأول
نحو منظومة استراتيجية (ثقافية، تعليمية، إعلامية) لمكافحة الإرهاب

تتمثل أحد المقومات الاساسية اللازمة لقيام المجتمع المتطور والمتحضر فى التضامن والتماسك الاجتماعى بين أفراده وفئاته المختلفة ، ويتفاوت مقدار هذا التضامن والتماسك من مجتمع الى آخر ، وفى المجتمع الواحد من وقت الى آخر، ويؤثـــر هذا التفاوت على سلوك الأفراد ، فعلى سبيل المثال تصاحب عمليات الـــتفكك الأسرى مظاهر كثيرة من الانحراف السلوكى الذى قد يصل إلى حد ارتكـــاب الجرائم، كما أنه قد تتزايد الجرائم مع توافر حالة عدم الانسجام بين المكونات السكانية للمنطقة الواحدة ، ويظهر هذا فى المناطق الحضرية التى يترح اليها المهاجرون من المناطق الريفية والنائية .

ويرتبط الانحراف السلوكى ، وارتكاب الجرائم بالعديد من العوامل منها الاقتصـــادية ، والاجتماعـــية ، والسياسية ، والإعلامية حيث تساهم العوامل الثقافـــية والتعليمية والإعلامية بدور بارز في تكوين شخصية الفرد واتجاهاته بما يـــنعكس على السلوك الفردى والسلوك الجماعى داخل المجتمع . ويزداد أهمية هـــذا الـــدور بتطور وسائل وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمواصلات، وانتشار الأقمار الصناعية وشبكات المعلومات الدولية التي من أهدافها الأساسية تغـــيير الاتجاهات والمفاهيم ، والسلوكيات ، حتى أصبحنا نشاهد أنماط جديدة مـــن الانحراف السلوكى والإجرامي ، وتغطية إعلامية عالمية مكثفة للأنشطة ، والأحداث الإرهابية حتى أصبح رجل الشارع يتحدث عن الأحداث الإرهابية

التي تقع في أمريكا ، واليابان والمملكة المتحدة ، وغيرها من مناطق العالم المختلفة كحديثه عن الأمور المألوفة بالنسبة له.

وتعد الظاهرة الإرهابية التي يشهدها عالمنا المعاصر من أشد الظواهر الإجرامية خطورة على استقرار الدول ، والحريات الأساسية للأفراد ، ولذلك فقد أفرد مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين أحد قراراته ليؤكد على سياسة الأمم المتحدة لمنع الجريمة ، والتي تدين الإرهاب وتعمل على تفعيل التعاون الدولي لمكافحته ، والقضاء على أسبابه.

ونظرا لخطورة الظاهرة الإرهابية التي تتعدد أسبابها وأبعادها ، فإنه من غير المتصور مكافحتها بفعالية دون الاعتماد على سياسات عدة ، وهو ما يلزم التنسيق بين تلك السياسات حتى يأتي العمل في شكل منظومة إستراتيجية، يتناغم فيها الأداء وتتعاظم فيها القدرات وتتكامل فيها الإمكانات، فتتحقق الأهداف المرجوة منها بأعلى قدر من الفاعلية والكفاءة .

ونتناول هنا موضوع مكافحة الإرهاب من وجهة نظر (أو منظور) السياسة العامة ومن خلال رؤية استراتيجية حيث أن الإرهاب -كما سبق القول- أصبح يمثل خطرا جسيما يهدد استقرار الدول وحريات الأفراد الأساسية، ويعبر المواطنون - فى مختلف بلدان العالم- عن رغباتهم إزاء هذا الخطر من خلال مساندة الدول لوضع سياسات عامة لمكافحة الإرهاب، وتعتبر هذه السياسات بمثابة مدخلات الإدارة الحكومية لاتخاذ الإجراءات والخطوات التنفيذية اللازمة لتلك المكافحة. ويتابع المواطنون نتائج تنفيذ سياسات مكافحة الإرهاب ويعبرون عن تقييمهم لتلك السياسات من خلال التعبير عن تضامنهم المستمر معها ورضائهم عن نتائجها.

وينصب لب الحديث هنا على الجوانب الثلاثة التى يتناولها هذا العدد من المجلـة ، وهـى الجانب الثقافى ، والتعليمى ، والاعلامى ، وعلاقتها بمكافحة الإرهـاب. ولذلك سنقوم بالتعريف بالإرهاب وتلك الجوانب الثلاث، وإظهار المقومات الأساسية التى تستند إليها بغرض العمل على تدعيم تلك المقومات لبناء الشخصـية السـوية القادرة على تفنيد حجج الفكر المتطرف ورفض العنف واكتساب ما هو مفيد من الثقافات الأخرى.

أولا : تعريف الإرهاب :

تـتعارض وجهـات النظر السياسية ، والاقتصادية للدول فى كثير من الأحـوال، وينعكس هذا التعارض ويظهر أثره بوضوح من خلال تناول الدول لموضـوع الإرهـاب حيث تقوم الدول بتعريف الإرهاب بالصورة التى تخدم أغراضها مما يعوق وضع تعريف موحد للإرهاب على المستوى الدولى ، ونتيجة لذلك قد يعتبر فعل معين جريمة إرهابية من وجهة نظر إحدى الدول . وقد لا يعتـبر نفس الفعل من وجهة نظر دول أخرى جريمة ، بل قد تعتبره عملا من أعمال التحرير والنضال المشروع ، لذلك شاع القول الذى مفاده أنه قد يعتبر شخص ما إرهابيا من قبل فريق من الناس ، ولكنه نفسه قد يعتبر بواسطة فريق آخـر من الناس مناضلا من أجل الحرية. هذا المدخل المعنوى الذى ينتهى إلى مساواة الإرهابيين بالمناضلين من أجل الحرية ، شكل حائلا للوصول إلى تعريف موحـد للإرهاب. وكذلك من الأمور التى تساعد على تفاقم مشكلة الإرهاب أن معظـم الدول ليس لديها رغبه للأخذ فى الاعتبار للمشاكل التى قد تتسبب عن عدم استقرار أى دوله منافسه لها.

ومـع زيـادة حـدة الإرهاب ، وتعرض غالبية الدول لمخاطره خلال الثمانينيات فقد نادت كثير من الدول بالتعاون لمكافحة الإرهاب الدولى. ولهذا

ظهــر النشــاط الواضح لإخراج الجرائم الإرهابية من نطاق الجرائم السياسية كوسيلة أساسية لمكافحة الإرهاب، حيث إن الاستثناء الخاص بالجرائم السياسية وخاصة فى مجال تسليم المجرمين يمثل عائقا جوهريا فى مجال المكافحة. وظهر اتجاه واضــح للكــتابات المتعلقة بالإرهاب يدعو إلى الاتفاق على تكوين إطار عام للتعامل مع الجرائم الإرهابيه والتفرقة بينها وبين الجرائم السياسية.

ففــى الولايــات المتحدة الأمريكية، تضمن التقرير العام للجنه الخاصة بنائب رئيس الجمهوريه لمكافحة الإرهاب والذى صدر فى فبراير 1986 ان الولايــات المــتحدة الأمريكــية ، والأمم المتحدة لم تضع تعريفا رسميا واحدا للإرهاب، ولكن بالنسبه للمسائل المتعلقة بالعمل الشرطى فإن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على استخدام تعريف عملى للإرهاب يستخدم فى مجال تنفيذ القانون. وينص هذا التعريف على أن : "الإرهاب عباره عن استخدام القوه أو العنف، أو التهديد باستخدام القوه أو العنف ضد الأشخاص أو الأماكن بغرض تخويــف، أو إجــبار الحكومه أو المواطنين أو جزء من المجتمع من أجل تحقيق أهداف سياسيه أو اجتماعيه".

أمــا على النطاق الدولى ، فوزارة الخارجية الأمريكية تبنت تعريفا آخر للإرهــاب ورد فى القانون رقم 22 بالقسم رقم 2656 ف(د)، ينص هذا القــانون عــلى أن الإرهاب يعنى " العنف المتولد عن أسباب سياسية والذى يرتكــب ضد أهداف غير عسكرية بواسطة جماعات أو عملاء لها، وفى غالـب الأمــر يكون ذلك بغرض التأثير على مجموعة من الأفراد. كما يأخذ الإرهاب الصــفة الدولية عند مشاركة أفراد من أكثر من دولة فى إتيانه أو يرتكب على أرض أكــثر مــن دولة. وتعرف الجماعة الإرهابية بأنها الجماعه التى تقوم أى

مجموعـــة تابعة لها بممارسة الإرهاب الدولى أو يكون لديها جزء جوهرى من تنظيمها يمارس الإرهاب.

وتناول تعريف الإرهاب العديد من المتخصصين فى مكافحه الإرهاب، حيـــث يرى البعض أنه يقصد به " الإستخدام المنظم لأعمال العنف عن طريق دولـــة أو مجموعة سياسية ضد دولة أخرى أو مجموعة سياسيه أخرى ، وتتمثل الأســـاليب الإرهابية فى أعمال العنف المستمرة والمتمثلة فى القتل، والإغتيالات السياسية ، والخطف، واستخدام المفرقعات والطرق المماثلة بغرض إشاعة حالة مـــن الرعب أو التخويف العام من أجل تحقيق أغراض سياسية ". ويرى رأى آخـــر أن "الإرهاب عبارة عن التهديد باستخدام العنف أو استخدامه لأغراض سياســـية بواســـطة الأفراد أو الجماعات من أجل أو ضد السلطات الحكومية الرسمـــية، عندما يكون الغرض من هذه الأفعال هو هز الثقة أو تخويف مجموعة أكـــبر مـــن الضحايا المباشرين . فالإرهاب يتضمن مجموعات تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومية معينة، لإظهار ظلم شعب أو قهر مجموعة ما أو من أجل العمـــل على عدم استقرار النظام السياسى العالمى كهدف لحد ذاته". بالنظر الى التعريفات السابقة نجد أنها تتفق فى بعض النقاط وتختلف فى البعض الآخر، حيث تتمثل نقاط الالتقاء لهذه التعاريف فيما يلى:

1- استخدام القوه أو التهديد باستخدام القوه.

2- يكـــون الهدف من استخدام القوه أو التهديد باستخدامها إثارة الرعب كأسلوب للضغط على الطرف المستهدف.

3- يكون الدافع وراء ارتكاب تلك الأفعال تحقيق أهداف سياسية.

وأما عن النقاط التى لم تذكرها بعض هذه التعريفات وذكرت فى البعض الآخر منها مثل أن توجه الأعمال الإرهابيه ضد الأهداف غير العسكريه ، كما قد يرى ان الأفعال الإرهابيه ترتكب بواسطة عملاء دوله ما ضد دوله أخرى ، ولكـــن بالاضافة إلى ذلك فقد يرى أنه لا تقتصر أفعال الإرهاب على الأعمال الـــتى يقـــوم بهـــا عملاء الدول لأنه من المتصور أن يقوم الأفراد ، والجماعات بارتكاب الأعمال الإرهابية .

كما تشير بعض التعريفات السابقة إلى إنها تضع مفهوماً واسعاً للإرهاب يمكن أن يغطى جميع أشكال العنف .

ثانيا : الجانب الثقافى :

قـــبل الخوض فى تناول السياسة الثقافية المنشودة ، ودورها فى مواجهة الإرهاب فإنه من الأهمية أن نحدد مفهوم الثقافة بما تحتويه من عناصر ومقومات أساسية .

تعـــتمد الـــثقافة فى بـــنائها على عدة عناصر أساسية تتمثل في التراث الـــتاريخى، والحضـــارى فى فـــترات متعاقبه ، والمؤثرات الداخلية المتفاعلة مع مكونات البناء الاجتماعى فى فترة ما ، والمؤثرات الناتجة عن الإتصال مع العالم الخارجى ومدى القبول ، أو الرفض للمفهوم العام ، والمفهوم الخاص للثقافات الأخـــرى ، وتـــتفاعل هـــذه العناصر لتكون ثقافة تكتسب ذاتيتها المحلية من إسهامات المفكرين والمبدعين.

ويشير تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى إلى أن مفهوم ثقافه المواطن فى المجـــتمع يتمـــثل فى "الجانـــب الفكرى ، والروحى من الحياة الذى يستمد

وجوده من جذور عميقة ، من أصل ينتمي اليه ، ولغة يتحدث بها - بما تحويه من تراث أدبي وشعبي ومعتقدات يدين بها ، وأخلاق وعادات أصيلة .. الخ مما يؤدى به الى تكوين رؤية خاصة يرى بها الكون والانسان ، وتقوم على هذه الرؤية نظرته للأمور قبولا أو رفضا، ومن ثم يمكن القول أن الثقافة هى جماع الموروث الحضارى والروحى والدينى والفكرى للانسان بالاضافة إلى اتصاله بمعارف العصر، وعلومه ، وبحيث ينتهى كل ذلك إلى سلوك حضارى، فليست الثقافة، إذن مجرد مجموعة من المعارف أو المفاهيم ، وإنما هى ترجمة لهذه القيم والمعارف إلى سلوك معين ، وهذا هو ما يجعل مجتمعا ما مثقفاً ، وآخر غير مثقف، وحينما تجتمع الأمة على قدر مشترك - إلى حد ما - من هذه الرؤية، يمكن القول - بأن هذه هى ثقافتها ، فحين نقول (ثقافة مصرية) فإن المقصود هو أخذ المواطن بما يؤدى به إلى تكوين حالة وجدانية ذهنية تكون هى مداره فى القبول والرفض .. فى الرضا والسخط ، أمام ما يجرى حوله من أحداث ومواقف، وبحيث يشترك مع غيره من بنى وطنه فى هذه الرؤية العامة ، أو الإطار العام ، أو القدر المشترك. وهكذا يصبح مجال العمل الثقافى هو السعى لإيجاد مثل هذه الحالة الوجدانية الذهنية لدى المواطنين."

وتناول الدكتور/ أحمد شوقى علاقة التعليم بالثقافة، حيث يرى أنه يمكن التمييز بين مفهومين هما الثقافة العلمية والعلم كثقافة، حيث أورد أن الثقافة العلمية "مفهوم كمى" تعنى وجود جهود لتقديم جرعات من المعارف العلمية الأساسية والحديثة للراغبين فى الإلمام بها. أما العلم كثقافة، "فمفهوم كيفى" يستلزم إندماج وتفاعل التفكير العلمى ومناهجه مع المكونات الأخرى لثقافة المجتمع، ويفترض طبعاً ان تراكم واستيعاب الثقافة العلمية، يسهل التحول

الكـــيفى للعـــلم كـــثقافة، مع توافر المناخ المجتمعى الملائم. ولاشك أن النظام التعلــيمى المتطور والإهتمام الإعلامى المستمر، يعدان من أهم العوامل المطلوب توافرها فى هذا المناخ. وأظننا لا نظلم أنفسنا إذا قررنا أننا بعيدون تماما عن الحد الأدنى المطلوب لحدوث التراكم الكمى للثقافة العلمية، وبالتالى لأى تحول كيفى للعلم كثقافة.

ثالثا : الجانب التعليمي :

يعـــد التعلـــيم أحـــد المقومات الأساسية التى يقوم عليها بنيان الأمم المتحضـــرة، ولذلـــك تســـعى الدول من خلال نظم التعليم إلى تلبية حاجات مجتمعاتها ، فيهدف التعليم إلى تحقيق مهمتين رئيسيتين ، الأولى تربوية وثقافية، والثانـــية اقتصـــادية واجتماعـــية . وتتمثل المهمة الأولى فى إعطاء الفرد القيم، والأخلاقـــيات المقـــبولة فى المجـــتمع، وهو ما يساعده على الإستقامة ، وعدم الإنحـــراف، بالإضـــافة إلى تزويد الفرد بالمعلومات الأساسية من قراءة وكتابة وحســـاب وغيرها. وتشمل المهمة الثانية تزويد الفرد بالمعلومات ، والمهارات اللازمة للقيام بالعمل عند التخرج . ويعتمد تعظيم الفائدة من التعليم على مدى ملائمة ما يحصل عليه الفرد من معلومات وما يكتسبه من مهارات تساعده على القيام بدوره داخل المجتمع على أكمل وجه .

وإذا كان التعليم ينقسم بصورة أساسية إلى مرحلتين هما مرحلة التعليم المدرســـى ومرحلة التعليم الجامعى ، فان المدرسة منوط بها القيام بأربع وظائف رئيســـية هـــى : وظيفة تربوية ، تتمثل فى بناء شخصية الفرد ، وتعميق انتمائه الوطنى ، وقدراته على الخلق ، والإبتكار ، والتعبير عن حريته وكيانه ، ووظيفة تعليمية، تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات القدرات الفكرية، ووظيفه

مهنية ، تعمل على إعداد الطلاب كقوى عاملة منتجة ، ووظيفة اجتماعية قومية ، تتمثل فى توفير القوى البشرية القادرة على تحقيق التنمية الشاملة .

وتتضمن المرحلة الجامعية التركيز على التخصص الذى سوف يعمل فى مجاله الخريج ، وظهور الرابطة بين ما يتعلمه الطالب وما سيعمله عند التخرج، وتـــزداد قيمة التعليم الجامعى كلما زادت تلك الرابطة قوة ، وتصل الرابطة إلى أعلى درجات القوة عندما تنبع أنشطة الجامعات من احتياجات المجتمع وقدرتها على الوصول إلى حلول لمشاكله.

وتظهـــر القـــيمة الحقيقية للنظام التعليمى على مدى قدرته على تخريج الأفـــراد القادرين على تناول الأمور بصورة منطقية ، ومن خلال نظرة علمية تســـاعد على اكتشاف الفكر المنحرف وتعمل على تفنيده مما يقى المجتمع من مخاطره.

رابعا : الجانب الاعلامى :

تقـــوم الأجهـــزة الإعلامية بدور هام فى تكوين اتجاهات الأفراد داخل المجـــتمع، وهـــذا ما يدعو إلى إلقاء الضوء على ماهية هذا الدور، حيث يرى الدكـــتور/ محمـــود عوده أن هناك درجة من الإجماع أو الإتفاق حول بعض التعريفات المتعلقة بتحديد معنى الاتجاه الذى يؤثر فى سلوك الأفراد والتى تتمثل فيما يلى :

1- إنـــه الوضـــع الـــذى يـــتخـــــذه الكائـــــن نحـــــو موضع Object ، أو موقف Situation يرغب التوافق معه . وحينما

تــتم عملية التوافق يختفى الاتجاه فيما عدا ما يتبقى منه فى الذاكرة . أو فى الوضع العادى للكائن .

2- الاتجـــاه هـــو ما نستطيع - بواسطته - تفهم عملية الوعى ، والشعور الــذى يحــدد النشـــاط الفردى الممكن . أو الواقعى بالنظر الى القيم الاجتماعية وفى ضوئها وحيث يمثل هذا الفعل ، أو النشاط - بأى شكل من أشكاله الرابطة ، أو الرباط بين الفرد والقيم الاجتماعية .

3- الإتجاه هو ميل للفعل ، أو اتجاه نحو ضرب معين من ضروب النشاط ، ويمكن أن نطلق عليه ميلا أو استعدادا أو انحيازا .

4- يعبر الإتجاه - مهما كان ضربه - عن حالة وظيفية من الإستعداد تعد الكـــائن لأن يقـــوم بـــرد فعل متميز نحو مثير معين ، أو نحو موقف استثارى.

5- الإتجـــاه نحـــو تنظيم ذو وزن - من العمليات الدافعية ، والإدراكية، والمعرفية بالنظر إلى جانب معين من جوانب عالم فرد معين .

6- الاتجـــاه هـــو حالة عقلية ، أو حالة من الاستعداد العقلى ، والعصبى ، مـــنظمة مـــن خـــلال الخبرة . تمارس تأثيرا توجيهيا وديناميكيا على اســـــــــتجابات الأفراد بالنسبة لجميع الموضوعات ، والمواقف التى يتصل بها هؤلاء الأفراد." ويضيف الدكتور/ محمود عودة لمفهوم الأتجاه الســـابق مـــا يذهب إليه "ميلتون روكيش Rokeach Miltom والذى يتمثل فى أن الاتجاهات كما أنها قد تكون قائمة بالنسبة لموضوع معـــين كشخص أو جماعة ، أو نظام اجتماعى ، فانها قد تكون قائمة

أيضا نحو موقف كحادثة ، أو قضية ، أو فكرة . والاتجاه – في رأيــه حكم ، أو استعداد قبلى للتصرف إزاء موضوعات معينة ، أو موقف معين ".

ولا يمكن إنكار مدى إمكانية إسهام الإعلام من خلال عمله اليومى فى زيـــادة توقعات الأفراد ، وزيادة إحساسهم بالمشاكل الموجودة، مما يؤدى إلى الإحباط الذي يولد العدوان والعنف لديهم.

كمـــا تتـــيح وسائل الإعلام المختلفة للأفراد الإلمام بظروف الحياة فى المـــناطق المخـــتلفة داخـــل المجتمع وخارجه، بما يتيح فرصة المقارنة ، والشعور بالإغتراب لدى الفئات ذات مستويات المعيشة المحدودة.

"ويمكـــن القول بشكل عام، أن معالجة النتائج الثقافية لمضمون مختلف السلع الإعلامية يقوم على اعتبار وسائل الإعلام أساسا وسائل قادرة على التأثير المباشر والتحكم، وأنها تؤثر بدون عوامل وسيطة على سلوك الجماهير ونظرتها للعالم ."

وإذا أخذنـــا هذا الأثر فى الاعتبار ومدى الأثر الذى يتركه الإعلام عند التصـــدى لقضايا الإرهاب، يمكن القول أن هناك مجموعة من النقاط التى يجب عـــلى الإعلاميين مراعاتها عند تناولهم لقضايا الإرهاب، حيث أن ما يقولونه أو يكتـــبونه يصل إلى الإرهابين، وإلى الجمهور بمختلف قطاعاته، فعلى سبيل المثال يجـــب ان يفكـــروا فى مدى أهمية ، وأثر الإعلان عن جنسية ومهنة ، وتاريخ الرهائن فى حالات أخذ الرهائن بواسطة الإرهابيين، وهل من السليم أن يتناول الإعلامـــى الوسائل المتاحة لمكافحة حدث إرهابى معين، وما مدى أثر التغطية الإعلامية لتحقيق أهداف الإرهاب.

وبالنسبة للتغطية الإعلامية لقضايا الإرهاب، فانه يجب تحديد غرض الإرهاب والذى يتصور انه يتمثل فى أمرين، الأول كسب تعاطف الجمهور، وفى هذه الحال يجب تغطية الحوادث الإرهابية مع إظهار خروج الإرهابين على القانون ومدى تهديده لأمن وحريات الأفراد ، واستقرار ، وتقدم المجتمع ، ومدى الضرر الذى يلحق بالضحايا وخاصة الأشخاص الأبرياء، ويأخذ الأمر الثانى صورة إشاعة الخوف والفوضى داخل المجتمع - دون إعطاء أهمية كبيرة لكسب تعاطف الجماهير- وفى هذه الحالة قد يرى وضع حدود للتغطية الإعلامية، ويفضل أن يقوم بوضع هذه الحدود ممثلين عن أجهزة الإعلام، ويعقد هؤلاء الممثلون إجتماعاتهم بصفة دورية لتطوير أسلوب تناول القضايا المتعلقة بالإرهاب، خاصة فى ظل تغطية تلك القضايا بواسطة وسائل الإعلام الدولية.

الهدف الإستراتيجي:

وبناء على ما تقدم، وتوضيح العناصر والمقومات الأساسية للثقافة وأهداف التعليم وأثر الإعلام، فإنه من المتصور أن تستهدف السياسة الثقافية ، والتعليمية، والإعلامية تنمية المكنات التالية لدى المواطن (التمسك بالقيم الدينية المعتدلة، وحب الوطن، وتبنى الأسلوب العلمى منهجا وتطبيقا).

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف الإستراتيجي، فإنه يجب إعداد مجموعة من الخطط والبرامج التي تستند إلى النقاط التالية:

- سياسة ثقافية تتضمن الجانب الفكري لترع الغطاء الديني عن الإرهاب، وإظهار حقيقته المرتبطة بقتل وترويع المدنيين الأبرياء.
- تعبئة الجماهير ضد الإرهاب باعتباره الخطر الأول الذي يهدد الاستقرار والتنمية والتقدم، لإشاعته الخوف والفوضى ومعاداته للديمقراطية.

- ترسيخ المبادئ والمفاهيم الأساسية لديننا الحنيف والتي تقوض الفكر غير السليم لقيامها على بنيان من الشورى والعدل والجدية في العمل ، والصدق ، وحسن المعاملة.
- التوسع في إنشاء المكتبات وتدعيم مشروع القراءة للجميع.
- متابعة دراسة وتطور الظاهرة الإرهابية وإعطاءها حجمها الحقيقي، بغير تهوين أو تهويل.
- الدعوة إلى تنفيذ خطة إعلامية دولية لمواجهة الإرهاب وتصحيح صورة الإسلام.
- عدم المساهمة فى تكوين اتجاهات الأفراد التى تقبل اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل المشاكل داخل المجتمع.
- عدم التركيز على عرض الأعمال الفنية التى تحتوى على أساليب إجرامية وخاصة المبتكر منها حتى لا يتلقفها الأفراد الذين لديهم ميول إجرامية ، واستخدامها فى ارتكاب الجرائم.
- إلقاء الضوء على الآثار السيئة التى تترتب على ارتكاب الجرائم الإرهابية حيال المجني عليهم وذويهم، وكذا الأضرار التى تلحق بالمصالح الإقتصادية للدولة.
- إظهار قدر العقوبة التى توقع على مرتكبي الجرائم الإرهابية، وتوضيح حالات التخفيف والإعفاء من العقوبة المرتبطة بالمساعدة على اكتشاف الجرائم الإرهابية والقبض على مرتكبيها .

- الاستعانة بخبراء مكافحة الجريمة عند اختيار الأعمال الفنية الأجنبية التي تتناول الجرائم الإرهابية وصور ارتكابها حتى يمكن استبعاد ما يتعارض منها مع ثقافتنا.
- تحديـد المبادئ ، والمفاهيم الدينية المراد غرسها في شبابنا والعمل على الـتأكد من مساندة الأعمال الإعلامية لتلك المبادئ ، والمفاهيم بصفة مستمرة .
- تغطية الأحداث الإرهابية بموضوعية ، وعدم اللجوء إلى أسلوب التهويل أو التهوين بشأنها .
- التخطـيط لتعظـيم دور الإعلام لبناء الفرد ثقافيا ، وتربويا بما يكفل تكوين الإتجاهات الفكرية السليمة القادرة على تفنيد الحجج التي يستند إليها الفكر المتطرف .
- ترسيخ الهوية الثقافية للشخصية الوطنية ، وتعميق مضمونها الحضارى.
- تشجيع النماذج الطيبة من الطلبة ، والباحثين المتميزين من خلال الحوافز الماديـة ، والمعنوية، مع عمل أجهزة الإعلام على تكوين صورة ذهنية طيـبة لدى الجمهور حيال هذه النماذج واعتبارهم كقدوة يقتدى بها داخل المجتمع.
- إبـراز الركائز القومية الأصلية التي يعتمد عليها لبناء الشخصية المعتدلة مـثال التسامح ، والاعتدال ، والأخوة ، والمحبة ، ولانتماء وغيرها، مما يحقق التوازن المطلوب بين النواحى المادية ، والمعنوية للشخصية الوطنية وبما يجعلها قادرة على التصدى للقيم السلبية الغريبة عن بيئتنا المحلية.

- تعميق المفهوم الفكرى الإبداعى المتميز، بما يسمح بحرية الرأى ، والنهل من مصادر العلوم والمعرفة.
- إثـــارة الوعـــى ، والإهتمام لدى المواطن للتمسك بانجازات مجتمعه ، والتصدى لمحاولات تخريبها ، أو النيل منها.
- إعتبار بناء الكوادر العلمية ، والمحافظة عليها من القضايا التى تمس الأمن القومى.
- دعـــم الأنشطة العلمية بما يضمن تقديم ماهو جديد من خلال المشاركة الفعالة للكوادر العلمية ، ودفعها للابتكار.
- إكتشـــاف القدرات المختلفة للطلاب فى سن مبكرة ، وتوجيههم طبقا لميولهم ، وقدراتهم بما يضمن الإستفادة القصوى من الإمكانيات البشرية المتاحة.
- توفـــير التخصصات المختلفة اللازمة للعمل حتى لا تحدث بطالة ضمن ذوى تخصصات محددة مع وجود نقص فى تخصصات أخرى.
- إتاحة الفرصة للطالب بالتردد على المكتبة للبحث والإطلاع والقراءة.
- قيام المدرسة والجامعة بأنشطة ثقافية ، ورياضية أثناء الأجازات خاصة فى المـــناطق التى لا يوجد بها مؤسسات أخرى قد تقوم بهذا الدور مثال دور الثقافة ، والأندية الرياضية.
- إعداد ودعم المعلم علميا ، واجتماعيا ، وماديا بما يكفل له أداء الوظيفة المنوطة به على أكمل وجه.
- دعم البحوث ، والدراسات المتعلقة بمجالات ، ومراحل التعليم المختلفة مع العمل على إتاحة البيانات المنظمة ، والمتكاملة عن مجالات ومراحل

التعليم للباحثين بما يمكنهم من الدراسة ، والتحليل واقتراح الحلول بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية.

- تحديد أفضل الطرق لكيفية استفادة الأسرة ، والمدرسة من وسائل الإعلام لتنمية الطفل بصورة علمية سليمة بما يتلاءم مع قيمنا الثقافية ، والتربوية.
- التنسيق لإعداد برامج ثقافية ، وتربوية فيما بين أجهزة الإعلام، والثقافة، والتربية ، والتعليم، ومتابعة هذه البرامج وتقييمها وتقويمها بصفة مستمرة.
- إخضاع العلاقة المتعلقة بتأثير أنشطة أجهزة الإعلام على الميل إلى استخدام العنف لمزيد من الدراسات والبحوث ووضع نتائج تلك بحوث، الدراسات فى متناول أيدى الإعلاميين.

المبحث الثانى
نحو منظومة استراتيجية لمكافحة المخدرات

تهـــدف مجـــتمعات اليوم إلى تحقيق التنمية، والازدهار، وفى سبيل ذلك عليها أن تقوم بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ولكنها بجانب ذلك يجـــب أن تعمـــل عـــلى الحد من الجريمة بأكبر صورة ممكنة حتى يمكن تحقيق الاستقرار، والأمن اللازمين للاستمرار فى عمليات التنمية، والتقدم، بالإضافة إلى توفير الإحساس بالأمان حتى يمكن للأفراد الاستمتاع بما تحققه الدولة من تنمية، وتقدم.

أولا- مفهـــوم الاســـتراتيجية وإطـــار تنفيذها فى مجال مكافحة المخدرات:

يتصور أن تبنى المنظومة الاستراتيجية لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى على رؤية استراتيجية للتعامل مع الفرد منذ طفولته، وحتى شيخوخته، بما يوفر المناخ الذي يحول دول انزلاقه إلى تعاطى المخدرات، وفى حالة تعاطية أو ادمانه لـــلمخدرات، فإنـــه يجب أن تعمل الاستراتيجية على علاجه، وإعادة تأهيلية، وإدماجه في المجتمع. وتنقل تلك الرؤية الاستراتيجية إلى مجال التنفيذ من خلال مجموعة من السياسات العامة (أو الاستراتيجيات الفرعية) التى تحدد الأهداف، وتخصـــص الموارد، وتحدد الآليات، والبرامج، والأساليب اللازمة لتحقيق تلك الأهـــداف، وذلك على مستوى كل وزارة من الوزارات المشاركة في المنظومة

الاستراتيجية لمكافحة الإدمان، بما يضمن تضافر الجهود، وحسن تنسيقها، وتقليل التكلفة، وتعظيم الفائدة.

ثانيا- لماذا الاستراتيجية الوطنية؟:

تنبع فكرة الاستراتيجية الوطنية من مواجهة الواقع العملى الذاتى للمجتمع المحلى بكافة مدخلاته، ومخرجاته فى مجال من أهم المجالات، الذى يمثل فى حد ذاته أحد التحديات للمنطلقات التنموية التى تتبناها الدولة، حيث إن الإدمان للمخدرات يضرب الدولة فى محور ارتكازها المتمثل فى العنصر البشرى القادر على الخلق، والابتكار، والتصور، والتنفيذ، ولذا فان مواجهة مشكلة (أو ظاهرة) التعاطى وإدمان المخدرات من منطلق استراتيجى يكفل مواجهتها بكافة جوانبها فى إطار السياسات العامة للتنمية فى الدولة.

ثالثا- الإطار الزمني للاستراتيجية:

يتصور أن توضع استراتيجية لمدة خمس سنوات، تتكون من مجموعة من المراحل الخططية السنوية، وتشمل كل خطة سنوية على مجموعة من البرامج التى تنفذ بشكل دوري (نصف سنوى، وربع سنوى، وشهرى)، وبذلك يكون هناك جدول زمنى واضح للخطط التنفيذية المرحلية للاستراتيجية.

الأهداف :

- الوقوف على حجم، وشكل، واتجاهات ظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات.
- وضع مجموعة من الآليات، والبرامج اللازمة لمواجهة الظاهرة لتحقيق ما يلى:
- تخفيض العرض.

- الحد من الطلب.
- توجيه الجهود والدعم اللازم للفئات الأكثر عرضة لتعاطى وإدمان المخدرات.
- الاكتشاف المبكر لحالات التعاطي ، وتوفير العلاج.
- اكتشاف حالات الإدمان، وتوفير العلاج وإعادة التأهيل، ومتابعتها لضمان عدم عودتها للإدمان.
- معالجة الأسباب المؤدية أو المرتبطة بانتشار المخدرات والاتجار فيها.
- إنشاء وتطوير قاعدة بيانات ومعلومات قومية عن ظاهرة المخدرات بجميع جوانبها، لتدعيم صوغ وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية.

الآليات والبرامج:

تكوين آلية (أو تفعيل ما هو قائم) لتنفيذ وتقييم الاستراتيجية، على أن تتضمن تلك الآلية الجهات المشاركة فى الاستراتيجية، لضمان التنسيق والتكامل عند إعداد البرامج المنفذة لها وخططها المرحلية، وحسن متابعة تنفيذها، وتقييمها فى ضوء تحقيقها للأهداف المرجوة منها، وتعديلها إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى توفير البيانات، والمعلومات اللازمة لتطوير المراحل المستقبلية للاستراتيجية.

منطلقات الاستراتيجية:

- الاعتماد على المنهج العلمى (المعتمد على البحوث والدراسات) لمواجهة ظاهرة المخدرات.

- التحرك فى اطار من العمل على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية لمكافحة ظاهرة المخدرات.
- اتباع منهج شامل، ومتوازن، ومتناسق (يأخذ فى الاعتبار ما هو موجود من آليات وبرامج وإجراءات) لمكافحة العرض والطلب على المخدرات.
- تنفيذ مجموعة من السياسات فى اطار استراتيجية مكافحة إدمان المخدرات وبما يتناسق مع خطة التنمية بالدولة.
- الاعتماد على المنهج التشاركى لمواجهة الظاهرة، يشارك فيه المجتمع المحلى لكى تأتى البرامج والأساليب ملائمة للواقع المحلى وخصوصياته، وبما يضمن تنفيذها بأعلى قدر من الفعالية.

رابعا- الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المخدرات:

فى عام 1996، ظل المستوى العام لتعاطى المخدرات مستقرا، حيث لم تزداد نسبة الشباب المتعاطى للمخدرات بعدما استمرت فى الزيادة لمدة خمس سنوات متواصلة. ويقدر أن هناك ثلاثة عشر مليون فرد (61% من السكان)، وهم البالغون سن الثانية عشرة وأكثر من العمر يتعاطون المخدرات، وهذا الرقم يشير إلى التحول الكبير فى عدد متعاطى المخدرات، حيث هذا الرقم كان قدر فى عام 1979 بخمسة وعشرون مليون فرداً (14%). وتقدر حجم أموال المخدرات التى يتم غسيلها سنويا فى الولايات المتحدة بحوالى 57 بليون دولار.

مدة الاستراتيجية:

تنص الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المخدرات أنها تمتد إلى عشر سنوات، وذلك من عام 1998 إلى عام 2007.

الآلية الأمريكية لاستراتيجية مكافحة المخدرات :

يعتـــبر المكتب القومى لسياسة السيطرة على المخدرات الآلية الأمريكية المســئولة عن أعمال مكافحة المخدرات، وهو المسئول الأول عن تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المخدرات.

ملامح الاستراتيجية:

تشير الاستراتيجية الأمريكية إلى أنها تشمل مجموعة من الملامح التى يمكن إدراج أهمها فيما يلى:

- الشـــمول: تـــأخذ الاســـتراتيجية فى طـــياتها العناصر المرتبطة بمشكلة المخدرات من منظور متكامل ومتناسق.
- بعيدة المدى: امتداد زمن الاستراتيجية إلى عشر سنوات.
- تعـــدد الجوانـــب: تتضـــمن مجموعة من الجوانب التى تتناول مشكلة المخـــدرات بصـــورة مـــتكاملة، مثال مشكلتي العرض والطلب على المخدرات.
- الواقعية: تعتمد على المنهج العلمي من جمع وتحليل المعلومات إلى ووضع السياسات العملية الملائمة فى ضوء تلك المعلومات.

أهداف الاستراتيجية:

تنص الاستراتيجية على أنها تسعى إلى تحقيق خمسة أهداف أساسية هى:

- تعليم الشباب كيفية رفض المخدرات، والكحوليات، والتدخين.
- تحقـــيق أعلى قدر من أمن المواطن من خلال الحد من الجرائم المرتبطة بالمخدرات.
- تخفيض تكلفة الاستخدام غير المشروع للمخدرات.

- تأمين الحدود الجوية، والأرضية، والبحرية ضد تهريب المخدرات.
- الحد من مصادر عرض المخدرات على المستويين المحلى والدولى.

ويرتبط تحقيق أهداف الاستراتيجية بمجموعة من الإجراءات، تتمثل فيما يلى:

- بالنسبة للهدف الأول للاستراتيجية والمتمثل فى "تعليم الشباب كيفية رفض المخدرات، والكحوليات، والتدخين":

تطبق مجموعة من الإجراءات التى تهدف إلى الوصول إلى ما يلى:

- تعليم الآباء، والمربيون، والمدرسون، والمدربون الرياضيون، والوعاظ، وخبراء الصحة، ورجال الأعمال، والقادة المحليين على مساعدة الشباب على أن يرفضوا المخدرات.
- وضع برامج التوعية العامة لإظهار خطورة المخدرات، والكحوليات، والتدخين.
- بناء رأى عام يدعو إلى عدم تعاطى المخدرات فى كل من المدرسة، والأسرة، والنوادى الرياضية والاجتماعية، وأماكن العمل.
- تدعيم دور الآباء والبالغين لتقديم القدوة الحسنة للشباب فى مجال السلوك المستقيم.
- توعية تلاميذ المدارس ضد المخدرات، والكحوليات، والتدخين.
- تدعيم تشجيع برامج زيادة تضامن الجمهور ضد المخدرات.
- تضافر جهود الإعلام، والاتحادات الرياضية، والسينما لمواجهة المخدرات.

وبالنسبة للإجراءات الخاصة بالهدف الثانى والمتمثل فى " تحقيق أعلى قدر من أمن المواطن من خلال الحد من الجرائم المرتبطة بالمخدرات"، فيجرى تطبيق ما يلى:

- تدعيم جهات تنفيذ القانون لمنع جرائم العنف، ومكافحة التنظيمات العصابية، والقبض على كبار مهربى المخدرات.
- دعم أنشطة مكافحة غسيل أموال المخدرات وضبط متحصلات الجرائم.
- وضع برامج إعادة تأهيل المقبوض عليهم، والمحبوسين، والمسجونين، والمفرج عنهم فى قضايا المخدرات.
- دعم بحوث مكافحة المخدرات.

وبالنسبة للإجراءات الخاصة بالهدف الثالث والمتمثل فى " خفض تكلفة الاستخدام غير المشروع للمخدرات"، فيجرى تطبيق ما يلى:

- تدعيم العلاج، وتنمية نظام قادر على تلبية احتياجات اتجاهات تعاطى المخدرات.
- الحد من الأمراض المرتبطة بتعاطى المخدرات.
- تطبيق اختبارات الكشف عن المتعاطين فى أماكن العمل.
- دعم أبحاث طرق العلاج التى تحد من التعاطى والاعتماد على المخدرات.

وبالنسبة للإجراءات الخاصة بالهدف الرابع والمتمثل فى "تأمين الحدود الجوية، والأرضية، والبحرية ضد تهريب المخدرات "، فيجرى تطبيق ما يلى:

- القيام بالعمليات اللازمة لمنع، والقضاء، والضبط للمخدرات، من حيث الزراعة، والتهريب، والتصنيع، والاتجار.
- تدعـيم أوجـه التعاون الثنائى، والاقليمى، والدولى فى مجال مكافحة المخدرات.
- تدعـيم الأبحاث اللازمة لجمع المعلومات، وتحليلها لمنع تهريب وزراعة وتصنيع المخدرات.
- دعم الإرادة السياسية المتعلقة بمكافحة المخدرات.

وبالنسـبة للإجـراءات الخاصة بالهدف الخامس والمتمثل فى "الحد من مصادر عرض المخدرات على المستويين المحلى والدولي"، فيجرى تطبيق ما يلي:

- الحد من الإنتاج العالمي للمخدرات.
- مكافحة الجريمة المنظمة المرتبط أعمالها بالمخدرات.
- دعم الإرادة السياسية للسيطرة القومية على المخدرات.
- دعم الاتفاقيات الثنائية، والإقليمية، والدولية.
- دعم السياسات والقوانين الدولية لمكافحة المخدرات.
- دعـم أنشـطة جمـع، وتحليل المعلومات عن المخدرات على المستوى الدولى.

الميزانية:

تبلغ الميزانية المرصودة لتحقيق أهداف استراتيجية مكافحة المخدرات فى عام 1999 (العام الثانى لتنفيذ الاستراتيجية) 171 بليون دولار، والتى تزيد فى

مقدارهـــا عن ميزانية عام 1998 (العام الأول لتنفيذ الاستراتيجية) بمقدار 11 بليون دولار (68%).

خامسا- تصور عملي لبعض بنود استراتيجية مكافحة المخدرات:

في ضـــوء ما سبق إيضاحه من ماهية الاستراتيجية وملامح الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المخدرات، فأنه يمكن افتراض أن إستراتيجية مكافحة وعلاج الإدمـــان يمكـــن أن تقوم على محورين أساسيين هما، محور الحد من العرض غير المشـــروع لـــلمخدرات، ومحور الحد من الطلب على المخدرات، كما أنه من المتصور أن يندرج فى إطار مواجهة أو الحد من العرض، الحد من الزراعات غير المشـــروعة، كما يندرج تحت بند الحد من الطلب، التوعية، والعلاج، وإعادة التأهيل.

ونتحدث هنا عن بعض البنود التى يمكن تشملها الاستراتيجية بشىء من التفصيل على النحو التالي:

1- في مجال الزراعات البديلة:

تتضمن إجراءات مكافحة الزراعات غير المشروعة للمخدرات تقدير تكلفة الحد مـــن الـــزراعات غير المشروعة للمخدرات، مع الأخذ فى الاعتبار تقدير حجم الـــزراعات غير المشروعة، ومناطقها، ومقدار الخسارة التى تسببها على المستوى القومـــى، وفى ضوء ذلك تقدر تكلفة تنفيذ خطة للمواجهة تشمل مجموعة من الأنشطة، مثال: تدعيم أعمال المواجهة.

- بـــرامج توعية لتغيير الاتجاهات بشأن الزراعات غير المشروعة، وتقوية الشعور بالمسئولية الاجتماعية، والولاء، وإنهاء العزلة الاجتماعية للقائمين بعمليات الزراعة غير المشروعة (ان وجدت).

- تكلفة تدعيم المناطق التى تشهد زراعات غير مشروعة بقصد إتاحة الفرص للزراعات البديلة، أو التنمية البديلة في حالة عدم الجدوى الاقتصادية للزراعات البديلة.
- يتصور أن يأخذ التدعيم أكثر من صورة حسب طبيعة المكان:

* تدعيم البحوث والدراسات لدراسة تلك المناطق، والعوامل، والظروف المؤثرة فيها، وأسباب زراعة المخدرات بها.
* توفير التدعيم الخدمى، من حيث العلاج، وإعادة التأهيل.
* فرض السيطرة الحكومية.
* إشراك الجمهور المحلى في علميات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الخ.

2- في مجال التوعية، والعلاج، وإعادة التأهيل:

تحدد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ إستراتيجية مكافحة الإدمان والتعاطى وربطها بالتكلفة الواقعية للبرامج، والآليات التنفيذية.

- إعداد وتنفيذ خطة للوقاية (برامج وأنشطة التوعية):

تقدر تكلفة تنفيذ مجموعة من البرامج، والأنشطة اللازمة للتوعية من مخاطر التعاطي والإدمان. (يتصور عقد لجان متخصصة لوضع تكلفة تقديرية للبرامج والأنشطة، حتى يمكن وضع خطة واقعية يمكن تنفيذها).

- البرامج والأنشطة المستخدمة فى حملات التوعية:

من المتصور وضع مجموعة من البرامج والقيام بمجموعة من الأنشطة، والتى يتمثل أهمها فيما يلى:

- برامج إعلامية (صحف، مجلات، وإذاعة، وتليفزيون، وسينما، وفيديو)
- المقالات، والمقابلات، والأحاديث الصحفية.
- الإعلانات، والحلقات، والأفلام التسجيلية.
- حملات التوعية فى المدارس، والجامعات، والمصانع وغيرها.
- إقامة الندوات، والمؤتمرات.

- إنشاء وحدات أو عيادات للعلاج، وإعادة التأهيل على المستوى الجغرافي للدولة:

ويتصور القيام بمجموعة من الإجراءات في مجال العلاج وإعادة التأهيل، ومن تلك الإجراءات ما يلي:

- إعداد خريطة معلومات جغرافية بأعداد المدمنين والمتعاطين على مستوى الدولة.
- تقديـــر عدد الوحدات والعيادات العلاجية الموجودة بالفعل وتوزيعها الجغرافي، مع تحديد طاقة كل وحدة علاجية.
- التعرف على أفضل النماذج من تلك الوحدات، من حيث أفضل النتائج التى تم تحقيقها فى مجال علاج الإدمان، للتوصية بتعميمها فى حالة توافر الظروف المماثلة.

- وفى ضـــوء البــنود الثلاث السابقة، يمكن تحديد عدد الوحدات اللازم إقامتها.

- تقدير تكلفة إنشاء، وتجهيز، وتشغيل، وإدارة كل وحدة، وبالتالي معرفة التكلفة الإجمالية للوحدات اللازم إقامتها، وتدبير الموارد اللازمة لذلك. (ويتصور هنا أن يكون إقامة تلك الوحدات بخطة زمنية تتناسب مدتها مع الموارد المالية المتاحة)، ويتضمن ذلك ما يلى:

* تكلفة الإنشاءات.
* تكلفة التجهيزات.
* توفـــير المـــوارد البشرية اللازمة للتشغيل والإدارة (المرتبات، والحوافز، وتكلفة التدريب، الخ).
* وضع تصور لعمليات الاحلال والتجديد.
* بالنسبة لتكلفة التدريب، هل سيكون من المناسب إنشاء مركز تدريب مركـــزى أو تدعـــيم مـــا هـــو موجود، بالكوادر البشرية المناسبة، ومساعدات التدريب، والمواد التدريبية، أم إعداد فريق تدريبى متجول، يـــتم تدعـــيمه بكافة الامكانات اللازمة لعقد التدريب على المستويات المحلية.

وفى ضـــوء العرض السابق، يكن أن يتصور وضع استراتيجية لمكافحة المخـــدرات توضع فى مجال التنفيذ من خلال مجموعة من السياسات العامة (أو الاستراتيجيات الفرعية) التى تحدد الأهداف، وتخصص الموارد، وتحدد الآليات، والـــبرامج، والأساليب اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وذلك على مستوى كل

جهة من الجهات المشاركة فيها على أن يأخذ فى الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة.

كما أنه يمكن تفعيل صياغة وتنفيذ وتقويم الاستراتيجية من خلال الأخذ بالتوصيات التالية:

- القيام بالمسوح الواقعية، وبالبحوث الميدانية العملية للوقوف على حجم الظاهرة، وتطورها، واتجاهاتها.
- إنشـــاء قاعدة بيانات قومية تشمل البيانات المتعلقة بالظاهرة من كافة جوانبها.
- مشاركة كافة الجهات المعنية فى رسم وصياغة الاستراتيجية القومية.
- مـــتابعة تنفيذ الإستراتيجية فى ظل الثقافة المتوافرة مع إقناع العاملين بها باتباع الأساليب اللازمة لتنفيذها، مع تقبل المفاهيم، وتبنى الاتجاهات، والطرق الجديدة للعمل.
- مـــراجعة هيكل المنظمة في ضوء ملائمة تنفيذ الإستراتيجية، بما في ذلك الحاجـــة إلى إحـــداث التغيير، مثال إنشاء وحدات جديدة، أو إتاحة الفرصة لاتخاذ القرارات بصورة أكثر استقلالية لزيادة السرعة، والفعالية، وبناء القدرات القيادية.
- وضـــع إســـتراتيجية فرعـــية لتنمـــية المـــوارد البشرية اللازمة لتنفيذ الاســـتراتيجية مراحلها المختلفة، بما في ذلك برامج التدريب، والتنمية، وجـــداول الإحـــلال، والمـــزايا، والمكافآت، والتعيين بما يلائم تنفيذ استراتيجياتها بمستوياتها المختلفة.

- إنشاء آلية لتقييم تنفيذ الاستراتيجية في ضوء البيانات والمعلومات القائمة على البحوث العملية والعلمية.

المبحث الثالث
نحو استراتيجية للمعلوماتية والبحوث الشرطية

يسعى المجتمع الإنسانى إلى التطور، والتقدم، والازدهار، ومن خلال هذا السعى تظهر عملية الأخذ بالأسباب التى يتصور أن تودى إلى التنمية والرخاء، تلــك الأسباب التى يتمثل أهمها فى البداية المستمرة من حيث انتهينا وانتهى إليه الآخرون، بمعنى أنه لا يلزم تكرار اختبار ما سبق التحقق منه إلا إذا كان هناك حاجة ضرورية لذلك.

كما يلزم لإحداث التطوير، والابتكار المنشودين التطلع إلى المستقبل مع الأخذ بالمنهج العلمى، والإلمام بمنجزات الثورة العلمية، والتكنولوجية فى ظل رؤيــة شاملة، ومتواصلة للتنمية المادية والمعنوية، وذلك ما يدعو إلى أن يتناول هــذا المبحــث موضوع "تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ومستقبل البحث العــلمى" من خلال التعرض لأهمية المعلومات وماهيتها وكيفية تطوير وتسهيل طرق الحصول عليها من أجل تحقيق مستقبل أفضل للبحث العلمى.

أولا: أهمية المعلومات والبحث العلمي:

يساعد توفير المعلومات بصورة سهلة أخذ الباحثين بالأسلوب العلمى، وإضــافة ما هو جديد ليصبح بدوره معلومات يعتمد عليها الباحثون الآخرون، وبذلــك تدور عجلة البحث العلمى، وما يستتبعها من تطور، بما ينعكس على المجتمع بأفضل النتائج.

ولذلـــك يرى البعض أنه قد "أصبح إنتاج، وتجهيز، وتوزيع المعلومات نشاط إقتصادى رئيسى فى العديد من دول العالم، أى أن المعلومات قد أصبحت مـــوردا إستراتيجيا، وعاملا أساسيا فى التحول نحو المجتمع ما بعد الصناعى، أو مجتمع المعلومات.

وتشـــير الدراسات إلى أهمية الاستثمار فى مجال المعلومات، حيث تعتبر المعلومات سلعة عامة أو شبه عامة أكثر منها سلعة خاصة، لأن تطويع المعلومات لاســتخدام مجموعة من الأفراد ليس معناه عدم إمكانية استخدام أفراد آخرين لذات المعلومات دون حاجة إلى إعادة إنتاجها مرة أخرى لكل منهم، وهذا يعنى أنـــه ســـوف لا يكـــون للمعلومات إلا تكاليف واحدة، كما يزيد من قيمة المعلومات عدم نفاذها عند الاستخدام، بل أنها تنتشر مع كثرة الاستعمال وهو ما يزيد من قيمتها بصفة مستمرة.

ثانـــيا: ماهـــية المعلومـــات وعلاقـــتها بتكنولوجـــيا المعلومات والاتصالات:

ومـــن المهـــم، ونحـــن بصدد الحديث عن المعلومات التفرقة بين ثلاثة مصطلحات هى:

* البـــيانات Data : وهـــى عبارة عن حقائق قائمة بذاتها، لا يشترط فيها أن تكون مرتبطة ببعضها البعض.

* المعلومـــات Information : وهى عبارة عن بيانات مبوبة وفقا لفئات، أو تصنيفات معينة.

* المعرفة Knowledge وهى تتمثل فى المعلومات المصاغة فى شكل منطقى ذات أطر معينة تشير إلى دلالات محددة.

وتأخذ المعلومات، والبحث العلمى أهمية أخرى نظرا لتكوين المجتمعات الحديثة القواعد المتينة للبنى الأساسية التى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات أو ما يعبر عنه البعض بالمعلومية Informatics التى تشمل البيانات والمعلومات والمعرفة والمنظومة التى يجرى التعامل بواسطتها مع المعلومات، بما فى ذلك أساليب جمع وتصنيف المعلومات، ووسائل حفظها أو تخزينها، وكيفية إسترجاعها، وطرق معالجتها، وتحليها، وأنظمة بثها ونشرها مكانيا وزمانيا، وهو ما أضفى على المعلومات أهميتها خاصة فى ظل ذلك التطور الهائل والسريع، والمتلاحق فى وسائل وأدوات حفظها وإسترجاعها، ونظم، ووسائط تداولها.

وتزداد قيمة المعلومات مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى أصبحت المعرفة لا تتمثل فيما إعتاده الناس من كونها مجموعة من المعلومات التى تشكل نسقا مترابطا فى أحد الفروع التى تهم البشرية، بل أن الخاصية الجوهرية التى تميز المعرفة حاليا هى أنها تتمثل فى إعادة صياغة المعلومة ثم استخدامها على نحو جديد يرتبط بتطلعات المستقبل، وهذا لن يتأتى إلا بتعود الأفراد على الحصول على المعلومات بالوفرة المطلوبة، والسرعة الملائمة، بما يوفر حل طاقتهم لمزيد من التصور وإعادة هندسة المعلومات فى ضوء تصورات، ورؤى جديدة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "الإضافة Contribution ".

ويعتبر بناء المهارات البحثية لدى العاملين بمراكز البحث نوعا من الاستثمار الذى يجب أن يأتى بالثمار المنشودة منه، بل يجب تعظيم هذا العائد الاستثمارى بالربط بين العاملين فى مراكز البحث، والوقع العملى، مع تنمية

المناخ الإدارى، والمهارى الملائم لتدفق البيانات، والمعلومات من الأجهزة القائمة بالعمل فى الواقع إلى الجهات البحثية، على أن تقوم الجهات البحثية بالدراسة، والتحليل، وتقديم الحلول، والتوصيات للأجهزة العملية لتطبيقها ومتابعة تنفيذها وهكذا، وكلما زادت هذه العلاقة قوة تزداد عمليات البحث تطورا والمجتمع تقدما.

ولتعظيم الاستفادة من المعلومات فقد رؤى أن جهود التنمية البشرية يجب أن توجه إلى إكساب القدرة على المشاركة فى التطورات الدولية، والإفادة منها وليس مجرد الحصول على مؤهلات علمية، حيث أن مجرد الحصول على المعلومات فى ذاته لا يحقق الفائدة المرجوة منه إلا بالقدرة على الاستفادة من هذه المعلومات.

ثالثا: الدعامات المتصورة لتنمية مصادر المعلومات:

أظهرت الحاجة العملية لإعداد البحوث، والدراسات أهمية تنمية مصادر المعلومات لأنها تمكن الباحث مما يلى:

- الإحاطة بمقومات البحث، وموارده فى مجال التخصص على مستوى الجامعة، وعلى المستوى الوطنى.
- الإحاطة بمجالات الأولوية على المستوى الوطنى.
- الإلمام بجهود البحث الجارية فى مجال كل تخصص.
- الإحاطة بالوضع الراهن للمعرفة فى مجال تخصصه على المستوى العالمى.
- الرجوع إلى دراسات منشورة فى دوريات متخصصة، أو دراسات مقدمة إلى مؤتمرات، أو كتب متخصصة متقدمة فى مجال الإهتمام.

- الرجوع إلى الأطروحات فى مجال التخصص للتعرف على مناهج البحث بها أو لعدم تكرار ما جاء فيها أو لاستكمال نقاط معينة، أو للاستفادة منها كدراسات سابقة.
- الـــرجوع إلى مصادر معلومات المقروءة، والمرئية، والمسموعة لما لها من ارتباط وثيق باحتياجات الباحثين فى بعض التخصصات.
- البحث فى قواعد البيانات الموحسبة، أو المليزرة لما لها من قيمة فى تقديم البيانات والمعلومات الحديثة بصورة أسرع وبدقة أكبر.

كما أظهرت الحاجة العملية ونحن بصدد تطوير مصادر المعلومات الأخذ فى الاعتبار النقاط التالية:

- تشـــجيع التبادل المعلوماتى بين المكتبات، والكليات، والمعاهد المناظرة داخل الجامعة، وخارجها.
- تبادل الخبرات بين الجهات العلمية المختلفة سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى.
- التشجيع على إهداء الكتب إلى مكتبات الجامعات.
- وضـــع نظام لتصوير الكتب، والبحوث المهمة، والنادرة التى لا تتوافر بالأسواق والتى توجد فى بعض المكتبات العامة.
- تسجيل كافة الندوات والمؤتمرات والرسائل على شرائط فيديو وإيداعها بالمكتبات لتعظيم الاستفادة منها.
- إنشـــاء وحدة اليكترونية مركزية متصلة بنهايات طرفية بمراكز البحث للحصول على المعلومات وتخزينها وتداولها وإتاحتها للباحثين.

- العمل على تطوير العمل بين الباحثين وخبراء الأجهزة والوسائل الحديثة للـــتعامل مع المعلومات والمكتبات والتنسيق بينهم من أجل تيسير إتاحة المعلومات وتداولها وخدمة الباحثين.
- الدخـــول على معظم مكتبات العالم فى الدول المتقدمة، وإمكانية نقل المعلومـــات المكـــتوبة والمرئـــية والمسموعة والحصول على المعلومات المستحدثة.
- الـــتعاون والـــتكامل مـــع مراكز المعلومات المحلية والمكتبات القومية المتخصصة لصالح تطوير البحث العلمى والبحوث.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة فى مجالات المعلومات والاتصالات لإنشاء أسرع وسائل نقل وتبادل المعلومات كحل علمى وعملى لمشاكل نقص الموارد المالية والمراجع العملية .
- العمـــل عـــلى الاستفادة من التنسيق بين الهيئات البحثية لرسم الخطط البحثـــية المستقبلية لتضافر الجهود ومنع تكرار أو ازدواج العمل البحثى الواحد.
- إتاحة خلاصات البحوث وتيسير الإستفادة من نتائجها وتوصياتها لخدمة تطويـــر المجـــتمع من خلال التبويب الغرضى والاتصال بالجهات المعنية بتلك النتائج.

رابعا: نحو تصور مقترح لقواعد البيانات والمعلومات الألكترونية لخدمة البحث العلمى الشرطى:

يقوم البحث العلمى الجاد على عدة عوامل من أهمها الباحث الكفء، والتوجيه العلمى السليم، والمكتبة الغنية بمصادر المعلومات المتكاملة، ولا يخفى على أحد أن صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات تمثل أهم عوائق البحث العلمى، ولذا يجب العمل لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لاجراء البحوث حتى يمكن الارتقاء بمستوى الاداء والتركيز على الوصول إلى ماهو جديد وعدم استغراق غالبية أوقات الباحثين فى مجرد البحث عن البيانات والمعلومات.

ومن المتصور ونحن بصدد إعداد قواعد البيانات والمعلومات والبنية الأساسية المحلية اللازمة لحفظها ونقلها أن يتم الاستفادة بأقصى قدر ممكن من التكنولوجيا المتطورة فى مجال المعلومات والاتصالات، ولكن يجب أن يتم ذلك بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة، بمعنى الوصول إلى أفضل الأساليب لاتاحة البيانات والمعلومات بالتكلفة الملائمة لمحدودية الموارد المالية، ويمكن الاستفادة من التجارب العالمية لشبكات المعلومات مثال شبكة الأنترنت كمثال للبنية الأساسية للمعلومات على المستوى العالمى (Internet as a Global Information Infrastructure)، والاستفادة من تكنولوجيا تداول المعلومات والربط بين المعلومات المتعلقة بالموضوع الواحد بصورها المرئية والمقروءة والمسموعة من خلال نظام النص الزائد Hypertext و الوسائط المتعددة (Multimedia).

وهذا يدعونا إلى تضافر الجهود والتنسيق بين الجهات البحثية لانشاء قواعد بيانات ومعلومات متخصصة فى كل مجال من المجالات البحثية، فعلى سبيل المثال، يجب إنشاء قواعد بيانات ومعلومات وبنية أساسية توفر أعلى قدر من الاستفادة من هذه القواعد، ويتصور أن يحدث ذلك بأن تتبنى جهة واحدة

على المستوى القومى مسئولية وضع خطة قومية شاملة لمراكز البحوث لتكامل البيانات والمعلومات بحيث يتم توظيف امكانات المراكز البحثية العاملة وتحديد بعـض المراكز التى يتولى كل منها إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة فى فـرع معين من فروع التخصص العام والربط فيما بينها لتكامل قواعد البيانات والمعلومات على المستوى القومى وأتاحتها فى صورة شبكة إلكترونية محلية، يتم الدخـول علـيها مـن قبل باقى المؤسسات البحثية الوطنية، بما يضمن تكامل البيانات والمعلومات فى ظل التنسيق الكامل والتخطيط السليم.

ويتصـور أن يقـوم كل مركز يقع عليه الإختيار لإنشاء قاعدة بيانات ومعلومـات، التركـيز عـلى تغطية كافة مصادر المعلومات المحلية والأقليمية والأقاليمـية والدولـية، وبهذا نضمن الإرتقاء بمستوى البحث والحصول على البـيانات والمعلومات وتقليل تكلفة الحصول عليها بالنسبة لمجموع الباحثين، ثم إعدادها بالصورة التى تيسر عمل الباحثين وبالتالى يحصل كل باحث أو مجموعة بحث عن البيانات والمعلومات على أعلى مستوى وفى أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

وتظهـر أهمية قيام مؤسسة علمية بالبحث والحصول على المعلومات فى ظل النمو الهائل لحجم المعلومات، ويكفى هنا الاشارة إلى أنه سيصبح حجم ما نعـرفة الآن من معلومات خمس ما سيكون متوافر من معلومات خلال خمس سنوات.

ويمكن تنفيذ هذا التصور من خلال توفير أجهزة الكمبيوتر (بدون تزيد لعدم هدر الإمكانات المتاحة) المتصلة أو التى يمكنها الإتصال بشبكة المعلومات التى يمكن من خلالها الدخول على قواعد البيانات والمعلومات للحصول على ما يحتاج إليه من بيانات ومعلومات فى صورة الكترونية تسمح بالاستدعاء والحفظ

والاسترجاع فيما بعد، بما يجنب الباحثين الإحتياج إلى الانتقال وراء المعلومة وما يرتبط بذلك من تكلفة من حيث المال والجهد والوقت.

فلـــنا أن نتخيل وجود شبكة معلومات محلية يتاح من خلالها استدعاء وحفـــظ وطـــباعة الدوريات العلمية المتخصصة، والكتب، والرسائل العلمية، والبحوث والدراسات (ما هو منشور منها على الأقل) بأقل تكلفة ممكنة.

ويتصـــور للارتقـــاء بمستوى البحث العلمى، وما يرتبط به من تنمية مصـــادر المعلومـــات، بالاضافة للأخذ بالتصور المقترح المذكور عاليه، الأخذ بالتوصيات التالية:

إنشاء آليات للباحثين فى كل تخصص علمى (ويمكن توسيع دائرة عمل تلك الآليات على المستوى العربى) يكون من أهدافها:

- إصدار مجلة علمية تتناول أساليب البحث المتقدمة فى كل تخصص.
- نشر ملخص للبحوث، والدراسات التى تجرى فى مجال كل تخصص.
- عقد الندوات، والمؤتمرات لمناقشة قضايا البحث العلمى وتذليل عقباته، وكيفية تفعيل الدور التنسيقى لتطويره وتحقيق انطلاقه.
- دعـــم البحوث فى مجال تطوير دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة أغراض البحث العلمى.
- تطوير مناهج تدريس تكنولوجيا الحاسبات مع الربط بينها وبين العمل فى مجال البحث العملى.

المبحث الرابع
إستراتيجية للموارد البشرية
فى المؤسسات الشرطية

يعتبر العنصر البشرى هو محور إرتكاز العملية الإدارية، حيث إنه العنصر القـــادر عـــلى التصـــور، والتحديث، والخلق، والإبتكار، والتصور، والتنفيذ، والمتابعة، والتقويم.

ومن الحقائق المعروفة، أنه دون التصميم، والمعرفة، والدافعية للأفراد لا يمكـــن لأفضـــل الخطط أن تأتى بالثمار المرجوة منها، كما أنه من المشاهد أن المؤسســـات العالمـــية فى ظـــل منافستها العالمية تتجه إلى إختيار أفضل العناصر البشرية المتاحة على مستوى العالم.

ويعتبر تعظيم الطاقات البشرية للسكان فى المجتمع، واستغلالها بكفاءة فى كافـــة نواحـــى النشاط الاجتماعى، والاقتصادى تمثل الهدف النهائى فى تنمية الموارد البشرية باعتبارها المحور الأساسى للتنمية.

وهذا ما يدعو المؤسسات الإدارية بصفة عامة، والشرطية بصفة خاصة، إلى ضرورة تنمية الطاقات البشرية، وتطبيق الإتجاهات الإدارية الحديثة لتوظيفها نحو رفع مستوى الأداء.

ونظـــرا لأهمية هذا الموضوع، فإنه سوف ينصب الحديث على معالجة موضـــوع "التخطـــيط الإســـتراتيجى للوفاء بالإحتياجات البشرية للمؤسسة الشرطية" كأحد الإتجاهات الإدارية الحديثة لرفع مستوى الأداء.

ويتطلـــب التخطـــيط للوفاء بالإحتياجات من العاملين فى المؤسسات الشـــرطية مـــن المديرين التعرف على خطط مؤسساتهم الإستراتيجية، و ما هو موجـــود من العاملين بها، ثم دراسة الوظائف الموجودة، ويراجعون الاحتياجات السابقة من العاملين، وما هو موجود حاليا منهم، وما المتوقع احتياجه فى ضوء الخطـــة الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية، حتى يمكن وضع التصور الملائم لها من القوة البشرية.

أولا : تحليل موقف المؤسسة الشرطية:

تـــبدأ دراسة وضع المؤسسة الشرطية من خلال تحليل موقفها بعنصرية الخـــارجى، والداخلى، لصياغة رسالته، ووضع أهدافها، وخططها الإستراتيجية بمستوياتها المختلفة.

وفى إطـــار تحلـــيل المناخ الخارجى للمؤسسة الشرطية، بما يتضمنه من فرص، ومخاطر، وتحليل مناخها الداخلى، بما يحتويه من نقاط قوة، وضعف، فإنه تـــتاح الفرصـــة للمقارنة بين الوضع الحالى للمؤسسة الشرطية، والوضع الذى يترتب على تغير البيئة الخارجية، والداخلية لها، فإذا ما وجد فارق بينها، فإنه فى هـــذه الحالة تكون المؤسسة الشرطية فى احتياج إلى التحرك لوضع جديد، وإلا سوف يكون هناك فارق سلبى يمكن استغلاله من قبل مرتكبى الجرائم، وهذا ما يدعو إلى الأخذ بالتخطيط الإستراتيجى لإزالة هذا الفارق.

فعـــلى سبيل المثال، تنتشر فى كثير من الأماكن على المستوى العالمى، ظاهرتان على قدر كبير من الخطورة، ومرتبطتين بالتقدم المعلوماتى، وتكنولوجيا الإتصـــالات الـــذى يشهده هذا العصر، وهما ظاهرة التزوير، والاستخدام غير

المشـــروع لـــبطاقات الدفع الألكترونى، وظاهرة غسيل الأموال المتحصلة من الجـــرائم، خاصة جرائم المخدرات، التى يتم قدر كبير منها باستخدام الشبكات الألكترونية للتحويل النقدى على المستوى العالمى.

وهـــذا يتطلب إنشاء مراكز بحوث، ودراسات لمنع الجريمة بالمؤسسات الشـــرطية، وتدعيم ما هو موجود منها بالكوادر البشرية القادرة على التحليل العلمى، لزيادة قدرتها على التعرف على مناخها الخارجى، والداخلى، للمساعدة على الكشف عن مشكلات المجتمع، وعلاقاتها بما هو موجود من مؤشرات، مع تعظـــيم القـــدرة على التنبؤ بأشكال المشكلات، والأزمات الأمنية المستقبلية، بغـــرض العمـــل على منع حدوثها، أو على الأقل مواجهتها، وهى فى مراحل تكويـــنها الأولى، لأن ذلك يزيد من فرص النجاح فى القضاء عليها، كما يقلل بصـــورة كـــبيرة من تكاليف مواجهتها، ويعطى الأجهزة الأمنية القدرة على المبادرة، وعدم الاعتماد على أسلوب رد الفعل.

ثانيا- التخطيط الإستراتيجى بالمؤسسات الشرطية الوطنية:

يســـاعد التخطـــيط الإستراتيجى القائمين على المؤسسة الشرطية على تحديد موضعها بالنسبة للبيئة المحلية، ومايحيط بها من بيئتين أقليمية، ودولية، بمعنى الـــتعرف على المتغيرات التى تشهدها هذه البيئات الثلاث، والإجابة عما إذا ما كـــان مـــا هو متوافر لدى المؤسسة الشرطية يلائم، ويساير، ويفوق آثار تلك المتغيرات أم لا.

ولتطبـــيق التخطـــيط الإســـتراتيجى فى مجال الموارد البشرية للمؤسسة الأمنية، فإنه يجب الربط بين أهدافها، والقدرات البشرية المتاحة لها، وذلك من

خـــلال مجموعة من الأنشطة، مثل، تحليل الوظائف، وتحديد متطلباتها، والرصيد القائم من الموارد البشرية، والمتوقع طلبه منها، وكيفية الوفاء به.

(1) تحليل الوظائف:

قبل تحديد المخطط الشرطى للاحتياج من العاملين الجدد لمؤسسته، فإنه يجب عليه القيام بعملية تحليل لكل وظيفة من وظائف المؤسسة، وهو ما يتضمن الخطوات التالية:

— إعداد وصف لكل الواجبات والمهارات التى تتطلبها كل وظيفة.

— مقارنـــة تفصيلات الوظائف للتأكد من عدم تكرار الوظائف، وهو ما يزيد من فعالية، وكفاءة العمل بالمؤسسة.

— إعـــداد دراسة متعمقة عن تحليل الوظائف، وهنا من الممكن الإستعانة بالخبراء فى هذا المجال للقيام بما يلى:

* ملاحظة القائم بالوظيفة أثناء ممارسة مهامه.

* مـــراجعة الأجابة على استمارات استطلاع الرأى عن كل وظيفة لكل من القائم بالوظيفة، والمشرف عليه.

* إجراء مقابلة مع كل منهما بشأن أعمال الوظيفة.

* تكوين لجنة لتحليل، ومراجعة، وتلخيص النتائج المتحصلة من الخطوات السابقة.

ويقـــوم محلـــل الوظائف بإعداد أمرين هما، توصيف الوظائف، وتحديد متطلباتها، ويتضمن توصيف الوظائف مسمى الوظيفة، والغرض منها، والأنشطة

الرئيسية التى يقوم بها شاغلها، ومستويات السلطة الأدنى، والأعلى لها، والأدوات، والمواد التى يستعملها القائم بالوظيفة، والمتطلبات الجسمانية، والظروف التى تتعلق بالوظيفة، وتتضمن متطلبات الوظيفة الجوانب المتعلقة بشاغر الوظيفة: التعليم، والخبرة، والمهارات، والتدريب، والمعرفة، وهى كلها متطلبات لضمان النجاح فى أدائها.

ويجب عند القيام بعملية مراجعة توصيف الوظائف بصفة دروية التأكد من أنها تعبر عن الوظائف محل التوصيف، مع التأكد من إنشاء الوظائف التى تواكب التغيير فى الواجبات، والأسس المعرفية، والتكنولوجيا الجديدة المرتبطة بكافة مجالات العمل، كما أنه يجب التأكد من وضع وصف، وتحديد متطلبات الوظائف الجديدة.

أ) وصف الوظيفة:

تتضمن عملية وصف الوظيفة العناصر التالية:

— التعريف بالوظيفة:

— مسمى الوظيفة.

* الإدارة التابعة لها الوظيفة.

* تاريخ بداية شغل الوظيفة.

- الغرض من الوظيفة:

- اطار الوظيفة:

* الإطار الداخلى داخل القسم، أو الإدارة داخل المؤسسة الشرطية.

* الإطار الداخلى مع جميع إدارات المؤسسة الشرطية.
* الإطار الخارجى مع المؤسسات الأخرى.

- الواجبات:
- علاقات السلطة:

* الإشراف.
* إحاطة الرؤساء.

- الأدوات، والمواد المستخدمة فى أداء الوظيفة.
- ظروف العمل، ومناخه.
- مهام أخرى.

ب) متطلبات الوظيفة:

تتمثل متطلبات الوظيفة فى مجموعة العناصرالتالية:

- التعريف بالوظيفة:

* بمسمى الوظيفة.
* بمكان الوظيفة.
* بتاريخ بداية الوظيفة.

- التعليم:
- الخبرة:
- المهارات:

* مــثل، مهارات خاصة فى الرماية، والدفاع عن النفس، وتحدث بعض اللغات الأجنبية، واستخدام الحاسب الآلى، ألخ.

- متطلبات خاصة:

* تقبل العمل فى جميع الأوقات طبقا لطبيعة الوظيفة.

- الخصائص السلوكية:

* مثال القدرة على التعرف على المشكلات، وحلها، وإحاطة الرؤساء بها.

* القــدرة على الاتصال الفعال مع الآخرين، والعمل ضمن فريق العمل المختص.

(2) تحديد الرصيد القائم من الموارد البشرية "The Human Resource Inventory":

يقــدم الرصــيد القائم من الموارد البشرية المعلومات عن الوضع الحالى للعاملين بالمؤسسة الشرطية، ويتكون الرصيد من مجموع المهارات، والقدرات، والاهتمامات، والتدريب، والخبرة، والمؤهلات لكل عنصر من العناصر البشرية القائمــة بالعمل. ويعطى هذا الرصيد المعلومات للقائد الشرطى عن المؤهلات، ومــدة العمــل، والمسئوليات، والخبرات، والمستقبل الوظيفى لكل العاملين فى المؤسسة الأمنية.

ويــراعى تحديــث تلــك المعلومات بصفة دورية لكى تعكس الوضع الحقيقى للموارد البشرية المتاحة فى المؤسسة، فعلى سبيل المثال، يلزم أن تتضمن تلــك البيانات عدد سنوات الخدمة، وتقييم الوضع من حيث القدرة، أو عدم

القدرة على تولى مناصب أعلى، مع تحديد المستوى العام بالنسبة للأداء (متميز، أكثر من المتوسط، فى المتوسط)، والقدرة على التنمية الذاتية.

(3) توقـــع الوضـــع الأمـــثل لـــلموارد البشرية Human Resource Forecasting:

عـــند الإعداد لتوقع الوضع الأمثل للموارد البشرية للمؤسسة الشرطية، يضـــع المديـــر نصب عنيه الخطة الإستراتيجية للمؤسسة الأمنية، لتحديد إتجاه المؤســـة، واحتـــياجاتها البشرية، فعلى سبيل المثال، عندما تهدف الخطة طويلة الأجـــل إلى الاحتفاظ بالمستوى الموجود من الموارد البشرية، فهو ما يعنى العمل عـــلى تعويـــض مـــن يترك الخدمة. أما إذا رأت المؤسسة الأمنية أن التوسع فى المشروعات الإستثمارية، والمجتمعات العمرانية الجديدة، ومعدل الزيادة السكانية يحتاج إلى التوسع فى تقديم الخدمات الأمنية بمقدار نسبة محددة، مثل 10% أو 5% فى المائـــة كل عام، فإن هذا يعنى الاحتياج إلى تعويض من يترك الخدمة بالإضافة إلى التوسع فى العدد بما يفى المتطلبات الأمنية للزيادة السكانية.

وإذا نظـــرنا إلى أن الطلاب الجدد بالمعاهد والكليات الشرطية يحتاجون إلى فترات زمنية مختلفة للتخرج، والالتحاق بقوة العمل، فإن هذا يعنى أن توضع خطـــط تعليمـــية، وتدريـــية للوفاء بالاحتياجات البشرية للمؤسسة الشرطية، بالإضـــافة إلى عدد سنوات التعليم، والتدريب، ومع إضافة سنة أخرى كل عام لـــتعويض الدفعات التى يتم تسلمها للعمل، وبالتالى تتماشى الخطط التعليمية، والتدريبية مع الاحتياجات الفعلية للمؤسسة الشرطية.

(4) مقارنة الرصيد بما هو متوقع احتياجه من الموارد البشرية:

بمقارنـــة الرصيد الحالى من الموارد البشرية، بما هو متوقع الاحتياج إليه لأداء الخدمات الأمنية، فى ظل الخطة الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية، فإنه يتم وضـــع إستراتيجية الموارد البشرية لها، ومع الأخذ فى الإعتبار أنه عندما يكون الأفـــراد غير مؤهلين لشغل بعض الوظائف الشاغرة، فإنه يجب فى هذه الحالة، إعـــداد بـــرامج تدريبـــية لهـــم لتأهيلهم للقيام بتلك الوظائف على المستوى المستهدف.

(5) طلب الوظائف، والإختيار، والتعريف بالوظائف:

عـــند الإنـــتهاء من إعداد قائمة بما هو متوقع طلبه من العاملين الجدد، وقائمة ثانية بالرصيد الحالى للعاملين، بالإضافة إلى قائمة ثالثة بوصف الوظائف، وآخرى رابعة بمتطلباتها، فيمكن للمدير أن يبدأ خطوات طلب العاملين الجدد.

أ) طلب العاملين الجدد:

وهنا يأخذ فى الاعتبار مجموعة من الوسائل التى تساهم بفعالية فى طلب العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية، ومنها:

- الإعلان من خلال وسائل الإعلام.
- بالنســـبة لـــلموظفين المدنيين، يمكن سؤال العاملين الحاليين عن ترشيح بعـــض أصـــدقائهم الأكفاء (يؤخذ فى الإعتبار من يرشح من الأفراد الأكفاء، ويقع عليهم الإختيار بالفعل، لإعتبار ذلك من النقاط الإيجابية له).
- الإستعانة بالمكاتب المتخصصة لتعيين عاملين أكفاء.

- إتاحة الفرصة لطلبة الجامعات للقيام بتدريبهم العملى فى بعض مواقع العمل، وهو الأمر الذى قد يكشف عن أشخاص يتوسم فيهم تأهلهم للإلتحاق بالعمل عند تخرجهم، لأن فرصة التدريب العملى تكشف عن مهارات أداء العمل الفعلية، بالإضافة إلى الكشف عن الاتجاهات، والميل إلى العمل الجماعى، وغيرها من الصفات التى لاتظهر إلا بممارسة العمل.

ب) عملية الاختيار:

تتمثل عملية الاختيار فى تحديد الأشخاص الذين تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة للقيام بالوظيفة، وهو ما يعنى فى نفس الوقت استبعاد العناصر غير المؤهلة للقيام بالوظيفة. وتشمل علمية الاختيار مجموعة من الخطوات على النحو التالى:

- إستيفاء إستمارة معلومات الموظف:
- فحص معلومات المتقدم لطلب الوظيفة.
- إجراء مقابلة مبدأية.
- الاختبار.
- إجراء مقابلة مطولة.
- الاختبار الجسمانى.
- التوظيف.
- التعريف بزملاء، ومكان، وطبيعة العمل.

ج) التدريب والتنمية:

يقدم التعليم المعلومات الأساسية، والمعارف التي تمكن من الألمام بطبيعة العمـــل، ويضـــيف التدريب المهارات اللازمة للقيام بالعمل فى الوقت الحالى، والمستقبل القريب، أما التنمية فتعتمد على التدريب للمهارات المستقبلية. وكلا العمليتين يشمل الاتجاهات، والمعرفة، والمهارات التي يحتاجها الفرد.

* متطلبات نجاح التدريب والتنمية:

يحتاج النجاح فى التدريب، والتنمية إلى مجموعة من المتطلبات التي تتمثل فيما يلى:

- عـــلى مصـــممى الـــبرامج التدريبية إجراء تحليل لتحديد الاحتياجات التدريبية.
- يجـــب عـــلى مـــنفذى البرامج التدريبية أن يكونوا على معرفة بكيفية التدريس، والتدريب، وكيفية التعلم، وما هى الاحتياجات التي يجب أن يتعلمها الأفراد.
- أن تتوافر الرغبة فى التدريب من قبل كل المشاركين فى العملية التدريبية، المدربين، والمطورين، والمتدربين.
- الاقتناع بالتدريب من قبل المسئولين عن الإدارة.

* أهداف لتدريب:

يهدف التدريب إلى تحقيق خمسة أهداف أساسية، هى:

- زيادة المعارف، والمهارات.

- زيادة الحافز على تحقيق النجاح.
- تحسين فرصة التنمية.
- رفع القدرة على الانجاز، والشعور بالثقة بالأداء، والفخر به.
- زيادة الانتاجية كيفيا، وكميا.
- تحسين القدرة على التعامل مع الآخرين، والعمل ضمن فريق العمل.
- تقبل التغيير، والمواكبة معه (التغيير فى طرق العمل، فى التكنولوجيا المستخدمة، والمهام).

*** أساليب التدريب:**

ومن الأساليب التدريبية المتبعة لأكتساب المعارف، والمهارات، وتحقيق التنمية المستمرة، ما يلى:

- التدريب أثناء العمل.
- التدريب المعتمد على الحاسب الآلى، وخاصة التدريب من خلال الشبكات الإلكترونية.
- استخدام أسلوب المحاكاة.
- تغيير المراكز الوظيفة بصورة دورية بغرض تعلم القيام بالوظائف المختلفة، والتعرف على أهمية كل الوظائف، وتكامل العمل.

وبغض النظر عن أساليب التدريب المستخدمة، فإن التدريب يجب أن يكون واقعيا، أى يرتبط بما هو قائم فى الواقع العملى، وبالتالى يجب أن يصبح المتدرب جاهزا لتطبيق ما تدرب عليه عند الانتهاء من التدريب، وهذا مايدعو

إلى مراقبة العملية التدريبية بخطواتها المختلفة للتأكد من أن المتدرب يلم بما يتدرب عليه خلال مراحل التدريب المتعددة.

* **أهداف التنمية:**

يقصد بالتنمية إعداد الفرد لمواجهة التحديات الجديدة، سواء فى الوظيفة الحالية، أو عند إنتقالة إلى وظيفة أخرى. ويعد الفارق الجوهرى بين التدريب، والتنمية أن التدريب شيء ينصب على كيفية القيام بالعمل، والاحتفاظ به، ولكن التنمية تمتد إلى ما وراء ذلك، حيث قد يصبو الفرد إلى تأهيل نفسة للقيام بأدوار أخرى، مثل الانتقال إلى مرحلة الإشراف، وتولى المناصب الإدارية الأعلى، وهو ما يعتمد بصورة أكثر على التعليم، والتدريب الذاتى، والرغبة فى التطور، والتقدم المستمرين.

* **أساليب التنمية:**

ومن الأساليب المتبعة فى التنمية المستمرة، ما يلى:

— التغيير الدورى للوظيفة داخل المؤسسة، مما يساعد على الإلمام بالعديد من المهارات.

— حضور حلقات النقاش، والندوات، والمؤتمرات، لمواكبة كل ما هو جديد.

الاشتراك فى الجمعيات المهنية، لتبادل المعلومات، والخبرات، وأساليب العمل.

— دفع تكلفة البرامج التعليمية الخارجية من قبل جهة العمل.

— التشجيع على المشاركة مع الجهات الأخرى التى تعمل فى الواقع العملى، والميدانى، لاكتساب المهارات، والخبرات العملية.

- المشاركة فى الأعمال القومية لخلق الفرصة للتعامل مع الأفراد المتميزين سواء من داخل المؤسسة الشرطية، وغيرها من المؤسسات بالدولة، لاكتساب المهارات، والخبرات الجديدة.

(7) تقييم الأداء:

يجب أن يوضع، ويطور نظام لتقييم الأداء بصورة دورية، حيث تجمع، وتحلل البيانات، والمعلومات، وتستخلص النتائج، وتقارن بما هو مستهدف، ويأخذ كل ذلك فى الاعتبار عند الاختيار للوظيفة، والتدريب على أداء مهامها.

أ) أغراض تقييم الأداء:

ويهدف تقييم الأداء إلى تحقيق ما يلى:

- تقييم مدى النجاح فى التدريب.
- تطوير خطة التنمية للأفراد، والمساعدة على تنميتهم الذتية.
- تحديد ما إذا كانت سياسات العمل، مثال الحوافز، والمكافآت، والترقية، وتغيير الوظائف، تؤثر فى أداء العمل بالقدر المستهدف أم لا.
- التعرف على الطرق، والمهارات التى تفيد فى تطوير العمل.
- تحسين العلاقة بين الشخص القائم بالتقييم (المشرف)، والشخص الذى يعمل معه.
- تحديد موقف الشخص من حيث أداءه الحالى، وما هو متوقع منه طبقا للوظيفة التى يشغلها، والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، وما يتطلبه المشرف عليه عند قيامه بأداء الوظيفة.

- إعطاء الموظف معلومات عن أداءه اليومى، بما يمنع وجود المفاجآت عند الإطلاع على تقارير الأداء فى التقارير الشهرية، والربع سنوية، والنصف سنوية، والسنوية).

ب) عناصر نظام تقييم الأداء:

يحتوى نظام تقييم الأداء على مجموعة من العناصر التى يسترشد من خلالها على مستوى الأداء، ومنها:

- المعيار (العوامل، والمواصفات) التى يقاس عليها أداء الموظفين، بما تتضمنه من قياس جودة العمل، والجهد المبذول لتطويره، والاتجاهات الايجابية، وكمية الانتاج.
- وضع نظام متدرج يسمح بتلخيص درجة إجادة العمل.
- الأساليب المستخدمة لتحديد درجة إجادة العمل، والتى تشمل نماذج التقييم المكتوبة، ورأى المسئولين.

وبالطبع، فإن إختلاف الأشخاص، والوظائف، والمؤسسات، والنظم الفرعية يؤدى إلى إختلاف المعيار، ونظم التدرج، وأساليب قياس الأداء، وهذا مايدعو إلى إمكانية تقسيم نظم تقييم الأداء إلى قسمين رأسيين هما: تقييم ذاتى Subjective ، وتقييم موضوعى (Objective)، حيث يسمح نظام التقييم الذاتى للقائم بعملية التقييم التمتع بحرية كبيرة عند التقييم، فعلى سبيل المثال يسمح له بإختيار عناصر التقييم، وتعريف كل عنصر من وجهة نظره، وتحديد كفاءة الأداء، وترتيبه بالنسبة للآخرين. ويوضح الجدول رقم (1) نموذج لطبيعة نظام التقييم الذاتى، والذى يحتوى على أربعة عناصر هى: إدارة الوقت،

والاتجاهـــات، والمعرفة بالوظيفة، والاتصالات. ويتدرج تقييم تلك العناصر من خلال الاختيار بين الدرجات التالية:

ـــ امتياز ـــ جيد ـــ متوسط ـــ ضعيف

وهـــنا يلاحظ أنه ليس هناك معنى واحد لتلك الدرجات، ولا معيار أو معايير ثابته لتحديد معناها، وهو ما قد يؤدى إلى إختلاف تعريفها من فرد إلى آخر، وبالإضافة إلى أن القائم بالتقييم قد يبنى رأيه عن شخص محدد من خلال الانطباع المؤخوذ عنه، وهو ما قد يؤدى إلى نتائج غير موضوعية.

وأما بالنسبة لنظام التقييم الموضوعى، فإنه يهدف إلى محاولة إزالة الصفة الذاتـــية عن عملية التقييم، من خلال الأخذ بالمعايير لتقييم الأداء، والتى توضح جـــيدا، وتعرض على العاملين قبل تطبيقها، وهو ما لايثير الخلاف الكبير عند الأخذ بها.

ونخلـــص من العرض السابق إلى أن المؤسسة الشرطية يمكن لها أن تضع إســـتراتيجية فرعية (Sub-strategy) لمواردها البشرية، فى ضوء إستراتيجيتها العامـــة (Overall Strategy)، على أن تكون تلك الإستراتيجية الفرعية مبنية على أسس علمية، وعملية لتفى بإحتياجاتها، وما يتطلب أن تحتوى على مجموعة مـــتكاملة من العناصر المتمثلة فى تحديد الإحتياجات، فى ضوء تحقيق الأهداف المرجوة، ثم وضع نظام تعليمى، وتدريبى، وتنموى للارتقاء بالعنصر البشرى.

المبحث الخامس
نحو استراتيجية للتعلم المستمر
للمؤسســــــات الشرطيـــــــة
وأفـــــــرادها

تشير التطورات الدولية، وما يصاحبها من تغيرات سريعة، ومتلاحقة إلى أهمية مواكبة المنظمات لها، حتى تقدر على الاستمرار، والتطوير، والتقدم، وهو الأمر الذى يتطلب أن تكون لدى المؤسسات الأمنية والشرطية القدرة على التعلم المستمر، والدافعية الملائمة لذلك، وهذا ما يستدعى أن نتاول هنا كيفية قيامها بالتعلم المستمر كاتجاه حديث لإدارة المنظمات، كما يتناول أيضا كيفية الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشرى من خلال التعرض للنظريات الأساسية للتعلم، ومتطلبات التدريب والتنمية، وتحقيق المعرفة الذاتية المستمرة.

أولا– المعرفة وتعلم المنظمة :

ترتبط عملية تنمية المعارف بصورة أساسية بتعلم المنظمة، وتطورها، وهذا ما يدعو إلى تناول التعريف بالمعرفة، وتعلم المنظمة بشيء من المتفصيل على النحو التالى :

1–التعريف بالمعرفة :

يأخذ تعريف المعرفة أكثر من شكل طبقا لوجهة النظر التى ينظر بها لتعريف المعرفة، فمن الممكن أن يأخذ التعريف الشكل العملى، أو الشكل المفاهيمى، أو الفلسفى، أو الشكل الضيق، أو الشكل الواسع، ولكن يمكن

الأخذ فى الاعتبار مجموعة من التعريفات الخاصة بالمعرفة فى إطار إدارتها، واستغلالها لتطوير المنظمة، وذلك على النحو التالى:

- المعرفة هى عبارة عن معلومات منظمة يمكن استغلالها فى حل المشكلات
- المعرفة هى عبارة عن معلومات يتم تنظيمها، وتحليلها لفهمها، والاستفادة منها فى حل المشكلات، أو اتخاذ القرارات.
- المعرفة تتكون من الحقائق، والمعتقدات، والاعتبارات، والمفاهيم، والآراء، والتوقعات، والأساليب العلمية، وسر الصنعة.
- المعرفة هى مجموعة الآراء، والخبرات، والإجراءات التى تعتبر صحيحة، وحقيقية، ولذلك فإنها ترشد الفكر، والسلوك، والاتصالات بين الأفراد.
- المعرفة هى المعقولية المتعلقة بالمعلومات، والبيانات التى تساعد بصورة فعالة على حسن الأداء، وحل المشكلات، وصنع القرارات، والتعلم، والتدريس.

أما تعريف معرفة المنظمة، والتى تتمحور حول الموارد الفكرية للأفراد، فإنها يمكن أن تأخذ الصور التالية: معرفة المنظمة عبارة عن مجموع المعارف الموجودة لدى رصيدها البشرى، والملكية الفكرية، والبنية الأساسية، والثقة التى يشعر بها جمهورها نحوها. كما أنها هى المعرفة التى تحصلها بواسطة نظام المنظمة من خلال العمل الروتينى، والعمليات التى تساعد على التصرف، وأداء العمل، والقواعد الموجودة بالمنظمة، وثقافتها.

2- تعلم المنظمة :

يشير مصطلح تعلم المنظمة Organizational Learning إلى قدرتها على إدماج الأفكار الجديدة داخل نظمها المؤسسية من أجل الوصول إلى طرق أفضل لأداء العمل، فمن الممكن أن يرى المدير مفهوم تعلم المنظمة بإحدى صورتين، حيث تتمثل الأولى فى أن يكون هناك شكل واحد لإدخال التعديلات على الأداء فى موقف ما ، Single Loobed Learning وتتمثل الثانية فى أن يكون هناك أكثر من بديل لأداء العمل Double - Loobed Learning .

ويكون لدى المنظمة التى تأخذ بأسلوب الشكل الواحد لإدخال التعديلات، طريقة واحدة لأداء العمل ، ويتم تحديدها مسبقا، وعندما يأتى الفعل غير مطابق لها، فإنه يجب تصحيحها طبقا للمعايير الموضوعة سلفا، وبذلك تكون المنظمة التى تتبع هذا الأسلوب غير مرنة لأنها لاتغير اتجاهاتها، ولكنها تغير ردودها فقط . أما بالنسبة للمنظمة التى تتبع أسلوب تعدد طرق الأداء، فإنها يمكنها تغير طرق أدائها، نظرا لاقتناعها بأن هناك أكثر من طريقة لأداء العمل، وهنا يسمح لكل فرد بالمشاركة برأيه، وخبرته المرتبطة بطريقته فى العمل، وبذلك يسمح هذا الأسلوب للمنظمة بتغيير الاتجاهات، والسلوك.

ثانيا - نظريات التعلم :

عند التحدث عن النظريات الأساسية فى مجال التعلم خلال هذا القرن، فإنه يجب أن نتناول أهم ثلاث نظريات تعمل على توضيح طبيعة التعلم، وخصائص، وطبيعة المعلومات، وهو ما يعنى التعرف على كيفية حدوث التعلم، وما طبيعة المعلومات التى يتم التعامل معها خلال العملية التعليمية، وتتمثل تلك النظريات فيما يلى :

- النظرية السلوكية Behaviorism Theory
- النظرية الإدراكية Cognitivism Theory
- النظرية التركيبية، أو النظرية البنائية Constructivism Theory

1- النظرية السلوكية :

شاعت النظرية السلوكية بصورة كبيرة فى حقبتى الخمسينيات، والستينيات، وما زالت لها بعض الآثار حتى الآن، وأرتبط شيوع النظرية السلوكية بالحوافز على العمل، والتى تركز على ردود الأفعال عند التعرض للمثيرات، حيث ناقشت دراسات الإدارة السلوكية عملية التحفيز أو الإثارة Stimuli على اتخاذ القرار سواء على مستوى اختيار تطوير مهارات الكتابة على الآلة الكاتبة، واستخدام اللمس فى الكتابة، وتجنب الكتابة بالضغط القوى على مفاتيح الآلة الكاتبة، كما أن الحافز يعمل على وضع تصور لعملية اتخاذ القرار، فعلى سبيل المثال، اختيار الكتب من المكتبة يعتمد بصورة أساسية على الرمز(Symbol) الذى إليه الكتاب، وبالطبع هذا قبل قرارءة الكتاب واكتشاف أنه كتاب ممتع، أو كتاب ممل.

وفى هذا الإطار، فقد يستخلص من تناول النظرية السلوكية إنها نظرت إلى عملية التعلم على إنها عملية ليس بها الكثير من المعالجات، أو الاهتمام بالعمليات الذهنية، مع الأخذ فى الاعتبار أن المعلومات يتم توصيلها بصورة مباشرة، حيث إنها تأخذ الطبيعة المطلقة، وهو ما يعنى التسليم بصحتها .

وفى ضوء ذلك، يمكن أن نقول إن الاتجاه السلوكى يعتمد على أداء المعلم لنقل المعارف، حيث يقوم المتعلم بعد ذلك بصفة أساسية باسترجاعها عن طريق التذكر، وهو ما يترتب عليه عدم وجود مجال كبير للتخيل والابتكار.

2- النظرية الإدراكية أو المعرفية :

تنظر النظرية الإدراكية إلى المعلومات على أنها ذات دلالات ترتبط برموز محددة، كما أن العملية التعليمية تهدف إلى التشكيل الذهنى للأفراد، ولذلك أصبح التعلم فى إطار هذه النظرية، عبارة عن عملية تعتمد على تقديم المعلومات التى ترتبط بمجموعة من الرموز التى يتم استرجاعها من الذاكرة خلال العملية التعليمية عندما تكون محل للتناول .

ويمكن القول، أن النظرية الإدراكية، أو المعرفية ظهرت فى ظل اعتبار توظيف المعلومات، ومعالجة الأفكار، وهو ما يختلف عن موقف النظرية السلوكية التى ركزت على عملية التكيف مع متطلبات المناخ المحيط بالفرد، ولكن على الرغم من ذلك ظلت المعلومات كشئ مطلق يتم طرحه، فى كل من النظريتين السلوكية، والإدراكية.

وفى ضوء ذلك، يمكن القول أن الاتجاه التصورى يعتمد على قدرة المعلم على تسهيل الحصول على المعارف، وعرضها بواسطة المتعلمين، وهو ما يمكنهم من إمكانية تكرار تلك العملية مستقبلا بالنسبة للمعلومات، والمعارف الأخرى، ويسمح هذا الإتجاه بوجود مجال للاكتشاف، والتطبيق، والإضافة، والإبتكار من قبل المتعلمين.

3- (النظرية التركيبية، أو البنائية) :

ترى المدرسة البنائية أن المعرفة عبارة عن شيء يتم بناؤه بواسطة كل متعلم من خلال خطوات العملية التعليمية، ولذلك يرى أنصار تلك المدرسة أن المعرفة لايتم نقلها من فرد إلى آخر، لأن كل متلقى للمعرفة يقوم بإعادة بناءها

فى ضوء فهمه لها، وفى إطار معرفته، وخبراته السابقة المستمدة من المناخ الذى يعيش فيه .

وبالنظر إلى موقف النظريتين السلوكية، والإدراكية مقارنة بالنظرية البنائية، فإنه يمكن القول أن المعرفة يختلف معناها من وجهة نظر المدرسة البنائية عنها بالنسبة لكل من المدرسة السلوكية، والمدرسة الإدراكية، نظرا لأن هاتين المدرستين تعتبران أن المعرفة يتم نقلها، كما أنها عبارة عن شيء مطلق لايتغير، ولكن تشير النظرية البنائية إلى قيام كل فرد متلقى للمعلومات، والمعرفة بإعادة تشكيلها فى ضوء فهمه لها من خلال ما يوجد لديه من معارف، وخبرات مكتسبة من المناخ الذى يعيش فيه.

ويمكن أن نخلص من ذلك إلى أن فكر المدرسة البنائية ينطلق من أن المعرفة شيء نسبى "Relativistic" وليست شيئا مطلقا، حيث إن الأشياء يختلف معناها طبقا للوقت، والمكان، كما أنه لا يمكن النظر إلى أى أمر كجزء من المعرفة على أنه أمر مسلم به.

وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المدرسة البنائية تقسيما داخليا لها، حيث ترى أنه يوجد نوعان من البناء المعرفى، يتمثل النوع الأول فى "النظريات البنائية القائمة على الإدراك"Cognitive Oriented Constructed Theories" ويتمثل النوع الثانى فى "النظريات البنائية القائمة على الشعور الاجتماعى "Socially Oriented Constructed Theories" حيث تركز النظريات البنائية الإدراكية على قيام الفرد بالدراسة، والاكتشاف كمتعلم خلال خطوات العملية التعليمية، ومن هذا المنطلق، ينظر إلى المعرفة بأنها ترتبط بالرموز المتراكمة فى ذهن متلقى المعرفة، وتنصب النظرية البنائية الاجتماعية على تلقى المعرفة من

خلال المشاركة فى العمل الجماعى، أى التعلم من خلال مجموعة من الأفراد "Collaborative Learning".

ثالثا– التدريب والتنمية :

يقدم التعليم المعلومات الأساسية، والمعارف التى تمكن من الألمام بطبيعة العمل، ويضيف التدريب المهارات اللازمة للقيام بالعمل فى الوقت الحالى، والمستقبل القريب، أما التنمية فتعتمد على التدريب للمهارات المستقبلية. وكلا العمليتين يشمل الاتجاهات، والمعرفة، والمهارات التى يحتاجها الفرد .

1– متطلبات نجاح التدريب والتنمية:

يحتاج النجاح فى التدريب، والتنمية إلى مجموعة من المتطلبات التى تتمثل فيما يلى :

- على مصممى البرامج التدريبية إجراء تحليل لتحديد الاحتياجات التدريبية .
- يجب على منفذى البرامج التدريبية أن يكونوا على معرفة بكيفية التدريس، والتدريب، وكيفية التعلم، وما هى الاحتياجات التى يجب أن يتعلمها الأفراد .
- أن تتوافر الرغبة فى التدريب من قبل كل المشاركين فى العملية التدريبية، المدربين، والمطورين، والمتدربين .
- الاقتناع بالتدريب من قبل المسئولين عن الإدارة .

2– أهداف لتدريب :

يهدف التدريب إلى تحقيق خمسة أهداف أساسية، هى:

- زيادة المعارف، والمهارات.
- زيادة الحافز على تحقيق النجاح.
- تحسين فرصة التنمية.
- رفع القدرة على الانجاز، والشعور بالثقة بالأداء، والفخر به.
- زيادة الانتاجية كيفيا، وكميا.
- تحسين القدرة على التعامل مع الآخرين، والعمل ضمن فريق العمل.
- تقبل التغيير، والمواكبة معه (التغيير فى طرق العمل، فى التكنولوجيا المستخدمة، والمهام.

3- أساليب التدريب:

ومن الأساليب التدريبية المتبعة لأكتساب المعارف، والمهارات، وتحقيق التنمية المستمرة، ما يلى:

- التدريب أثناء العمل.
- التدريب المعتمد على الحاسب الآلى، وخاصة التدريب من خلال الشبكات الإلكترونية.
- استخدام أسلوب المحاكاة.
- تغيير المراكز الوظيفة بصورة دورية بغرض تعلم القيام بالوظائف المختلفة، والتعرف على أهمية كل الوظائف، وتكامل العمل.

وبغض النظر عن أساليب التدريب المستخدمة، فإن التدريب يجب أن يكون واقعيا، أى يرتبط بما هو قائم فى الواقع العملى، وبالتالى يجب أن يصبح المتدرب جاهزا لتطبيق ما تدرب عليه عند الانتهاء من التدريب، وهذا مايدعو

إلى مراقبة العملية التدريبية بخطواتها المختلفة للتأكد من أن المتدرب يلم بما يتدرب عليه خلال مراحل التدريب المتعددة.

4- أهداف التنمية :

يقصد بالتنمية إعداد الفرد لمواجهة التحديات الجديدة، سواء فى الوظيفة الحالية، أو عند إنتقاله إلى وظيفة أخرى. ويعد الفارق الجوهرى بين التدريب، والتنمية أن التدريب شىء ينصب على كيفية القيام بالعمل، والاحتفاظ به، ولكن التنمية تمتد إلى ما وراء ذلك، حيث قد يصبو الفرد إلى تأهيل نفسة للقيام بأدوار أخرى، مثل الانتقال إلى مرحلة الإشراف، وتولى المناصب الإدارية الأعلى، وهو ما يعتمد بصورة أكثر على التعليم، والتدريب الذاتى، والرغبة فى التطور، والتقدم المستمرين .

5- أساليب التنمية:

ومن الأساليب المتبعة فى التنمية المستمرة، ما يلى :

- التغيير الدورى للوظيفة داخل المؤسسة، مما يساعد على الإلمام بالعديد من المهارات
- حضور حلقات النقاش، والندوات، والمؤتمرات، لمواكبة كل ما هو جديد

الاشتراك فى الجمعيات المهنية، لتبادل المعلومات، والخبرات، وأساليب العمل .

- دفع تكلفة البرامج التعليمية الخارجية من قبل جهة العمل .
- التشجيع على المشاركة مع الجهات الأخرى التى تعمل فى الواقع العملى، والميدانى، لاكتساب المهارات، والخبرات العملية .

- المشاركة فى الأعمال القومية لخلق الفرصة للتعامل مع الأفراد المتميزين سواء من داخل المؤسسة الشرطية، وغيرها من المؤسسات بالدولة، لاكتساب المهارات، والخبرات الجديدة.

ويمكن القول هنا، أن كلا من التدريب والتنمية يهدف إلى تحسين مهارات الفرد فى المنظمة، ولكن يركز التدريب على التحسينات اللازمة على المدى القريب، وتنصب التنمية على التحسينات على المدى البعيد، كما أن التنمية تعتمد بصفة أساسية على إرادة الفرد، بمعنى أنها التنمية هى فى المقام الأول تنمية ذاتية Self -Development .

6- (العوامل التى تؤثر على نمو الثروة البشرية) .

6-1- التدريب الرسمى .

6-2- توسع المنظمة فى عمليات البحوث التنمية .

6-3- الحالة النفسية (الحوافز، والبدلات، والمؤتمرات، والسفر، ووقت الاجازات ..ألخ .

6-4- التعليم الرسمى .

6-5- الرقابة على التدريب اثناء القيام بالوظيفة .

6-6- المهارات البحثية .

6-7- الخلق والابتكار .

6-8- مهارات المبادرة والقيادة .

6-9- اذكاء روح التنافس .

6-10- حيوية نظام المعلومات .

6-11 - العرض والطلب على الموارد البشرية.د

6-12 - القدرة على استبقاء الخبرات واستدعاءها للتطبيق فى مجالات العمل.

6-13 - النظم الرسمية لنقل المعرفة (قواعد بيانات ومعلومات الدروس المستفادة أو أفضل أساليب العمل).

6-14 - النظم غير الرسمية لنقل الخبرة.

6-15 - التفاعل مع من تؤدى لهم الخدمة.

6-16 - الحث والتحفيز من خلال مشروعات العمل الجديدة وتحمل المسئولية، واتخاذ القرار.

6-17 - المناخ المادى (ظروف العمل، والموارد.

6-18 نظام العمل الداخلى (معقولية متطلبات العمل.

6-19 التصور قصير المدى (من سنتان إلى أربع سنوات)، وبعيد المدى (من خمس سنوات فأكثر للفرد اتجاه عمل المنظمة ونموه ذلك العمل.

7- تقسيم العوامل المؤثرة فى نمو الثروة البشرية :

من الممكن تقسيم التسعة عشر عاملا المذكورة عاليه إلى مجموعات متناسقة على النحو التالى:

7-1- التدريب والتعلم :

7-1-1 - التدريب الرسمى للأفراد.

7-1-2 - التعلم الرسمى للأفراد.

7-1-3 الرقابة على التدريب أثناء أداء الوظيفة.

7-2- المهارات :

7-2-1- مهارات البحوث .

7-2-2- مهارات المبادرة والقيادة .

7-2-3- معدلات استرجاع الخبرات المكتسبة وتطبيقها فى مجال العمل .

7-3- الضغوط الخارجية، وآثار المناخ الخاص :

*التنافس والمقارنة بين جهات العمل التالية :

7-3-1- دورة حياة المعلومات بالمنظمة .

7-3-2- العرض والطلب على الخدمة .

7-4- العمل الداخلى، وثقافة المنظمة .

7-4-1- تطوير البحوث والتنمية.

7-4-2- تكوين نظم لتناقل المعرفة .

7-4-3- التفاعل بين المنظمة ومن تؤدى لهم الخدمة .

7-4-4- ظروف العمل المادية .

7-4-5- مناخ العمل الداخلى بالمنظمة .

7-5- الآثار النفسية :

7-5-1- الروح المعنوية.

7-5-2- التصور والابتكار .

7-5-3- الحث والتحفيز .

ومن الممكن تقديم مجموعات العمل الخمس السابقة فى صورة معادلة على النحو التالى :

نمو الثروة البشرية = التدريب والتنمية + المهارات + الضغوط الخارجية وآثار المناخ الخارجى + العمل الداخلى وثقافة المنظمة + الآثار النفسية .

رابعا– تبنى المنظمة لاتجاه التطوير والتعليم المستمر كاتجاه عمل حديث:

من المتصور أن يشمل عمل المنظمة المرتبط بتبنيها لاتجاه التطوير، والتعليم المستمر كأحد الإتجاهات الحديثة على مجموعة من المبادئ، والتى يتمثل أهمها فيما يلى :

1 ـ تطوير القدرة الذاتية على إدراك، وتصور المتغيرات الجديدة، وآثارها، واتجاهاتها المستقبلية، والتى تؤثر فى شكل، وصورة، وتطور العمل، وبالتالى يساعد الفرد منظمته على أن تضع سياسة للمبادرة Pro-active Policy وعدم الاعتماد على سياسة رد الفعل Re-active Policy

2 ـ تحسين القدرة على تحديد مصادر المعلومات، والمعرفة، وكيفية استغلالها لوضع أساليب، واتجاهات عمل حديثة ترفع من مستوى الأداء بصفة مستمرة. .

3 ـ وضع نظام عمل مؤسسى للحوافز يعمل على التشجيع المستمر على الخلق، والابتكار، وبناء المعرفة، وإدارتها .

4 ـ إنشاء نظام مؤسسى لتقييم الأداء مع إعطاء وزن أكبر لعناصر التقييم التى تعتمد على القدرة الذاتية على المبادرة، والخلق، والابتكار .

5- تبنى المنظمة لمفهوم التعلم المستمر لتصبح المنظمة كجهة تسعى إلى المعرفة بصورة مستمرة Continuing Learning Organization

خامسا- أهمية المعلومات والمعارف للمنظمة والأفراد:

يساعد توفير المعلومات بصورة سهلة أ يأخذ الأفراد بالأسلوب العلمى وإضافة ما هو جديد ليصبح بدوره معلومات يعتمد عليها الآخرين، وبذلك تدور عجلة المعرفة، وما يستتبعها من تطور بما ينعكس على المجتمع بأفضل النتائج.

ولذلك يرى البعض أنه قد "أصبح إنتاج وتجهيز وتوزيع المعلومات نشاط إقتصادى رئيسى فى العديد من دول العالم، أي أن المعلومات قد أصبحت موردا إستراتيجيا وعاملا أساسيا فى التحول نحو المجتمع ما بعد الصناعى، أو مجتمع المعلومات.

وتشير الدراسات إلى أهمية الاستثمار فى مجال المعلومات، حيث تعتبر المعلومات سلعة عامة أو شبه عامة أكثر منها سلعة خاصة، لأن تطويع المعلومات لاستخدام مجموعة من الأفراد ليس معناه عدم إمكانية استخدام أفراد آخرين لذات المعلومات دون حاجة إلى إعادة إنتاجها مرة أخرى لكل منهم، وهذا يعنى أنه سوف لا يكون للمعلومات إلا تكاليف واحدة. كما يزيد من قيمة المعلومات عدم نفاذها عند الاستخدام، بل أنها تنتشر مع كثرة الاستعمال وهو مايزيد من قيمتها بصفة مستمرة.

سادسا- ماهية المعلومات والمعرفة وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ومن المهم ونحن بصدد الحديث عن المعلومات التفرقة بين ثلاثة مصطلحات هى:

البيانات Data وهى عبارة عن حقائق قائمة بذاتها، لا يشترط فيها أن تكون مرتبطة ببعضها البعض.

- المعلومات Information وهى عبارة عن بيانات مبوبة وفقا لفئات أو تصنيفات معينة.

- المعرفة Knowledge وهى تتمثل فى المعلومات المصاغة فى شكل منطقى ذات أطر معينة تشير إلى دلالات +محددة .

وتأخذ المعلومات والبحث العلمى أهمية أخرى نظرا لتكوين المجتمعات الحديثة القواعد المتينة للبنى الأساسية التى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يعبر عنه البعض بالمعلومية Informatics التى تشمل البيانات والمعلومات والمعرفة والمنظومة التى يجرى التعامل بواسطتها مع المعلومات، بما فى ذلك أساليب جمع وتصنيف المعلومات، ووسائل حفظها أو تخزينها، أدوات وكيفية استرجاعها، وطرق معالجتها، وتحليها، وأنظمة بثها ونشرها مكانيا وزمانيا، وهو ما أضفى على المعلومات أهميتها خاصة فى ظل ذلك التطور الهائل والسريع والمتلاحق فى وسائل وأدوات حفظها واسترجاعها، ونظم ووسائط تداولها.

وتزداد قيمة المعلومات مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى أصبحت المعرفة لا تتمثل فيما أعتاده الناس من كونها مجموعة من

المعلومات التى تشكل نسقا مترابطا فى أحد الفروع التى تهم البشرية، بل أن الخاصية الجوهرية التى تميز المعرفة حاليا هى أنها تتمثل فى إعادة صياغة المعلومة ثم استخدامها على نحو جديد يرتبط بتطلعات المستقبل، وهذا لن يـتأتى إلا بتعود الأفراد على الحصول على المعلومات بالوفرة المطلوبة والسرعة الملائمة، بما يوفر جل طاقتهم لمزيد من التصور وإعادة هندسة المعلومات فى ضوء تصورات ورؤى جديدة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "الإضافة Contribution ".

ويعتبر بناء المهارات البحثية لدى العاملين بإدارات البحوث والتطوير (Research and Development - R&D) نوعا من الاستثمار الذى يجب أن يأتى بالثمار المنشودة منه، بل يجب تعظيم هذا العائد الاستثمارى بالربط بين العاملين فى تلك الإدارات، والواقع العملى، مع تنمية المناخ الإدارى، والمهارى الملائم لتدفق البيانات، والمعلومات من الأجهزة القائمة بالعمل فى الواقع إلى تلك الإدارات لكى تقوم بالدراسة، والتحليل، وتقديم الحلول، والتوصيات للأجهزة العملية لتطبيقها، ومتابعة تنفيذها، وهكذا، وكلما زادت هذه العلاقة قوة تزداد عمليات البحث، والتطوير تقدما، والمنظمة رقيا فى الأداء.

ولتعظيم الاستفادة من المعلومات فقد رؤى أن جهود التنمية البشرية يجب أن توجه إلى إكساب القدرة على المشاركة فى التطورات الدولية والإفادة منها وليس بمجرد الحصول على مؤهلات علمية، حيث إن مجرد الحصول على المعلومات فى ذاته لا يحقق الفائدة المرجوة منه إلا بالقدرة على الاستفادة من هذه المعلومات.

سابعا- الدعامات المتصورة لتنمية مصادر المعلومات :

أظهرت الحاجة العملية لإدارات البحوث، والتطوير بالمنظمة أهمية تنمية مصادر المعلومات لأنها تمكن الباحث مما يلى :

- الإحاطة بمقومات البحث، وموارده فى مجال التخصص على مستوى الجامعات، وعلى المستوى الوطنى.
- الإحاطة بمجالات الأولوية على المستوى الوطنى.
- الإحاطة بالوضع الراهن للمعرفة فى مجال التخصص على المستوى الأقليمى، والعالمى.
- الرجوع إلى الدراسات المنشورة فى الدوريات المتخصصة، أو الدراسات المقدمة إلى مؤتمرات، أو الكتب المتخصصة المتقدمة فى مجال الاهتمام.
- الرجوع إلى الاطروحات فى مجال التخصص للتعرف على مناهج البحث بها أو لعدم تكرار ماجاء فيها، أو لاستكمال نقاط معينة أو للاستفادة منها كدراسات سابقة.
- الرجوع إلى مصادر المعلومات المقروءة والمرئية والمسموعة لما لها من ارتباط وثيق باحتياجات الباحثين فى بعض التخصصات.
- البحث فى قواعد البيانات المحوسبة، أو المليزرة لما لها من قيمة فى تقديم البيانات والمعلومات الحديثة بصورة أسرع، وبدقة أكبر.

كما أظهرت الحاجة العملية ونحن بصدد تطوير مصادر المعلومات الأخذ فى الاعتبار النقاط التالية :

- تبادل الخبرات بين الجهات العلمية المختلفة سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى.
- إنشاء وحدة إليكترونية مركزية متصلة بنهايات طرفية بوحدات إدارات البحوث، والتطوير للحصول على المعلومات، وتخزينها، وتداولها، وإتاحتها للعاملين بها.
- الولوج لمعظم مكتبات العالم فى الدول المتقدمة، وإمكانية نقل المعلومات المكتوبة ، والمرئية، والمسموعة، والحصول على المعلومات المستحدثة.
- التعاون، والتكامل مع مراكز المعلومات المحلية، والمكتبات القومية المتخصصة لصالح تطوير البحوث، والتطوير.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة فى مجالات المعلومات، والاتصالات لإنشاء أسرع وسائل نقل، وتبادل المعلومات كحل علمى، وعملى لمشاكل نقص الموارد المالية والمراجع العملية.
- إتاحة خلاصات البحوث، وتيسير الإستفادة من نتائجها، وتوصياتها لخدمة تطوير المجتمع من خلال التبويب الغرضى، والاتصال بالجهات المعنية بتلك النتائج .

الفصل الخامس

النظم الأمنية المتقدمة

وتطبيقات مكافحة الجرائم المستحدثة

يهدف هذا الفصل إلى تزويد القارئ بما يلي:

- التعريف بالمعلومات المتاحة على الانترنت وكيفية تقييم جودها.
- تحديد كيفية تنمية مهارات الباحثين فى مجال مكافحة الجريمة في ظل الشبكات المعلوماتية.
- التعريف بالنظام العالمى لتحديد الأماكن .
- كيفية الربط بين النظام العالمي لتحديد الأماكن ونظام المعلومات الجغرافي لزيادة فعالية العمل الشرطي.
- التعريف بماهية أسلوب تحديد صفات المجرمين (بالتطبيق على جرائم الإرهاب).
- كيفية الاستفادة من قواعد المعلومات الشرطية وكيفية توظيفها من خلال التحليل الكمى للظواهر الإجرامية.



المبحث الأول
الإنترنت وجودة المعلومات

تطورت شبكة الإنترنت –الشبكة العالمية للمعلومات– بصورة كبيرة؛ حتى أصبحت أحد المصادر الحيوية للحصول على المعلومات، وهو ما يعطى الفرصة للباحثين للتعرف على المعلومات، والبيانات المتعلقة بتخصصاتهم على المستوى العالمى.

وتواجه الباحث العلمى مشكلة عند استخدامه لشبكة الإنترنت، وتتمثل تلك المشكلة فى كثرة المعلومات المتاحة على الشبكة، فهل يعنى هذا أن كافة المعلومات المتاحة على مستوى واحد من الأهمية، وإذا كانت الإجابة بالنفى، فما هو المعيار، أو المعايير التى يمكن أن يطبقها الباحث العلمى للحصول على المعلومات ذات الجودة المنشودة.

أولا: أهمية المعلومات، والبحث العلمى:

يساعد توفير المعلومات بصورة سهلة أن يأخذ الباحثون بالأسلوب العلمى، وإضافة ماهو جديد؛ ليصبح بدوره معلومات يعتمد عليها الباحثين الآخرين، وبذلك تدور عجلة البحث العلمى، وما يستتبعها من تطور؛ بما ينعكس على المجتمع بأفضل النتائج.

ولذلك يرى البعض أنه قد "أصبح إنتاج، وتجهيز، وتوزيع المعلومات نشاط إقتصادى رئيسى فى العديد من دول العالم، أى أن المعلومات قد أصبحت

موردا إستراتيجيا، وعاملا أساسيا فى التحول نحو المجتمع إلى مابعد الصناعى، أو مجتمع المعلومات. (106)

وتشـــير الدراسات إلى أهمية الاستثمار فى مجال المعلومات، حيث تعتبر المعلومـــات ســـلعة عامـــة، أو شبه عامة أكثر منها سلعة خاصة، لأن تطويع المعلومات لاستخدام مجموعة من الأفراد ليس معناه عدم امكانية استخدام أفراد آخـــرين لذات المعلومات دون حاجة إلى إعادة إنتاجها مرة أخرى لكل منهـم، وهذا يعنى أنه سوف لايكون للمعلومات إلا تكاليف واحدة، كما يزيد من قيمة المعلومات عدم نفاذها عند الاستخدام، بل لأنها تنتشر مع كثرة الاستعمال، وهو مايزيد من قيمتها بصفة مستمرة. (107)

ثانـــيا: ماهـــية المعلومـــات، وعلاقـــتها بتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات:

ومـــن المهـــم، ونحـــن بصدد الحديث عن المعلومات التفرقة بين ثلاثة مصطلحات هى:

- البيانات Data، وهى عبارة هن حقائق قائمة بذاتها، لايشترط فيها أن تكون مرتبطة ببعضها البعض.
- المعلومات Information وهى عبارة عن بيانات مبوبة وفقا لفئات، أو تصنيفات معينة.

106- دكـــتورة/ ناريمان إسماعيل متولى، إقتصاديات المعلومات دراسة للأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعض البلاد الأخرى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995، ص 28.

107- دكتورة/ ناريمان إسماعيل متولى، مرجع سابق، ص 335.

- المعـــرفة Knowledge وهـــى تتمثل فى المعلومات المصاغة فى شكل منطقى ذات أطر معينة تشير إلى دلالات محددة. (108)

وتـــأخذ المعلومات بالاضافة للبحث العلمى أهمية أخرى نظرا لتكوين المجـــتمعات الحديـــثة القواعد المتينة للبنى الأساسية التى تعتمد على تكنولوجيا المعلومـــات، والاتصالات، أو مايعبر عنه البعض بالمعلومية Informatics التى تشمل البيانات، والمعلومات، والمعرفة، والمنظومة التى يجرى التعامل بواسطتها مع المعلومات، بما فى ذلك أساليب جمع، وتصنيف المعلومات، ووسائل حفظها، أو تخزيـــنها، أدوات وكيفـــية إسترجاعها، وطرق معالجتها، وتحليها، وأنظمة بثها ونشـــرها مكانيا وزمانيا، وهو ما أضفى على المعلومات أهميتها خاصة فى ظل ذلـــك الـــتطور الهـــائل، والســـريع، والمتلاحق فى وسائل، وأدوات حفظها، وإسترجاعها، ونظم ووسائط تداولها. (109)

وتـــزداد قيمة المعلومات مع تطور تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، حتى أصبحت المعرفة لاتتمثل فيما إعتاده الناس من كونها مجموعة من المعلومات الـــتى تشـــكل نســـقا مترابطا فى أحد الفروع التى تهم البشرية، بل أن الخاصية الجوهـــرية الـــتى تمـــيز المعرفة حاليا هى أنها تتمثل فى إعادة صياغة المعلومة، ثم استخدامها على نحو جديد يرتبط بتطلعات المستقبل، وهذا لن يـــتأتى إلا بتعود الأفراد على الحصول على المعلومات بالوفرة المطلوبة، والسرعة الملائمة، بما يوفر

108- دكـــتور/ محمـــد محمـــود أمـــام، ملاحظات أبديت فى جلسة مناقشة نتائج مؤتمر "مصر وتكنولوجيا المعلومات الحاضر والمستقبل"، 24 يناير 1994، أكاديمية البحث العلمى، وثائق المؤتمر، ص 21.

109- دكتور/ محمد محمود أمام، مرجع سابق، ص 21.

حــل طاقــتهم لمزيد من التصور، وإعادة هندسة المعلومات فى ضوء تصورات ورؤى جديدة، وهو مايمكن أن نطلق عليه "الأضافة Contribution ". (110)

ويعتــبر بــناء المهارات البحثية لدى العاملين بمراكز البحث نوعا من الاســتثمار الذى يجب أن يأتى بالثمار المنشودة منه، بل يجب تعظيم هذا العائد الاســتثمارى بالربط بين العاملين فى مراكز البحث، والوقع العملى، مع تنمية المناخ الإدارى، والمهارى الملائم لتدفق البيانات، والمعلومات من الأجهزة القائمة بــالعمل فى الواقع إلى الجهات البحثية، على أن تقوم الجهات البحثية بالدراسة والتحليل وتقديم الحلول والتوصيات للأجهزة العملية لتطبيقها، ومتابعة تنفيذها وهكــذا، وكلما زادت هذه العلاقة قوة تزداد عمليات البحث تطورا، والمجتمع تقدما. (111)

ولتعظــيم الاستفادة من المعلومات، فقد رؤى أن جهود التنمية البشرية يجب أن توجه إلى إكساب القدرة على المشاركة فى التطورات الدولية، والإفادة مــنها، وليس مجرد الحصول على مؤهلات علمية، حيث إن مجرد الحصول على المعلومات فى ذاته لايحقق الفائدة المرجوة منه إلا بالقدرة على الاستفادة من هذه المعلومات.(112)

110_ دكتور/ محمد محمود أمام، مرجع سابق، ص 22.

111_ دكــتور/ عــبد الكريم أبو الفتوح درويش، الكمبيوتر وتنمية مهارات الباحثين فى مجال مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية، الفكر الشرطى، الشارقة -الأمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس - العدد الثالث، رجب 1417ه - ديسمبر 1996م، ص74.

112_ دكــتور/ إبراهــيم حلمى عبد الرحمن، العلاقة بين التنمية البشرية وقدرة الإتصال والمال فى عصر المعلومات، وثائق مؤتمر "مصر وتكنولوجيا المعلومات الحاضر والمستقبل"، 24 يناير 1994، أكاديمية البحث العلمى، وثائق المؤتمر، ص 15.

ثالثا: طبيعة المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت:

توجـــد كمية هائلة من المعلومات عن كل شيء تقريبا، ولتفهم طبيعة تلـــك المعلومـــات، فانه يجب تحديد كيفية إدخال أى معلومات على الشبكة، حيث إنه من المعروف أن أى فرد، أو مؤسسة يمكن لها إدخال المعلومات على الإنترنـــت دون الخضـــوع لأى جهـــة إشـــرافية، وهذا ما يشير إلى أن طبيعة المعلومـــات، ودرجات جودتها تختلف بإختلاف مستوى الفرد، أو المؤسسة التى تقف وراء إدخال البيانات، أو المعلومات، وهذا الحال يختلف عن المعلومات التى تـــتاح مـــن خلال مصادر المعلومات الأخرى التى تخضع فى غالبية الأحوال إلى معايير للنشر.

رابعا: المعايير الأساسية لتحديد قيمة المعلومات:

توجد مجموعة من المعايير لتقدير قيمة المعلومات، وتتضمن هذه المعايير المجموعة التالية:(113)

- المؤلف.
- دار النشر.
- الموضوعية أو التحيز.
- الإشارة إلى مصادر المعلومات الأخرى المتعلقة بالموضوع.
- الدقة.
- الحداثة.
- الوضوح.
- ثبات المعلومات، وسرعة الوصول إليها.

107- Elizabeth E. Kirk, Evaluating Information on the Internet, a Web Pages, 1996.

وبعـــد أن ذكــرنا تلك المعايير الهامة، نتناول كلا منها بمزيد من التفصيل على النحو التالى:

1) المؤلف:

يهدف أى باحث بصفة عامة إلى الحصول على المعلومات ذات الجودة المــرتفعة، حتى يضمن الإرتقاء بمستوى ما يتناوله بالفحص، والدراسة، وأولى خطــوات تحقــيق هذا الهدف يتمثل فى البحث عن كتابات المؤلفين المعروفين، والمشهود لهم بالكفاءة، والمستوى العلمى المتميز، ولذلك يثور التساؤل عن أسم المؤلف قبل الخوض فى أغوار مؤلفه، كما قد تقترح القراءة لمؤلف محدد بواسطة مؤلف آخر موثوق فى مكانته، وحيدته العلمية.

وقــد يشــار إلى المؤلــف فى إحــدى وثــائق الإنترنت Internet Document الصــادرة عــن إحدى المؤسسات العلمية المشهود لها بالمستوى العلمى الراقى.

ويمكن استخدام الأسئلة التالية للتعرف على مكانة المؤلف العلمية:(114)

- هل يعتبر المؤلف المصدر الأصلى للمعلومات؟
- هل توجد وظيفة المؤلف، وسنوات خبرته، وشهاداته العلمية؟
- وفى ظــل وجود المعلومات الناتجة عن إجابات التساؤلات السابقة، هل يعتبر المؤلف شخص مؤهل للكتابة فى الموضوع أم لا؟

108- Ann Scholz, Evaluating World Wide Web Information, Purdue University Libraries, URL:http://thorplus.lib.purdure.edu/, Last update: February 1996. page 2.

2) دار النشر أو الناشر:

يتيح اسم الناشر معرفة المكانة التى يتمتع بها، والشروط التى قد يتطلبها للنشـــر من خلاله، سواء بالنسبة للكتب، أو المقالات، والأبحاث التى تنشر فى الدوريات العلمية.

وقد يكون الناشر نفس الجهة الصادر عنها المعلومات، وفى هذه الحالة، إذا كانت هذه الجهة معلومة بمكانتها فى مجال معين من خلال ما صدر عنها من قـــبل، وهـــذا ما قد يؤهلها لتناول الموضوع محل الفحص. كما أنه من المفيد البحـــث عـــن المكـــان المذكـــور فيه المعلومات لمعرفة هل هو مكان شخص Personal Page، أم صفحة Home page خاصة بدار للنشر.

ويمكـــن اســـتخدام الأسئلة التالية للتعرف على مكانة المؤسسة الناشرة للمعلومات:(115)

- نوع المؤسسة (شركة، حكومة، جامعة ...الخ) أو هل هى جهة مقدمة لخدمة الأنترنت (Internet Provider) وتهدف إلى إبراز هذه المعلومات؟
- إذا كانـــت المؤسســـة تقدم خدمات الإنترنت، هل يوجد ارتباط آخر للمؤلف مع مؤسسة أخرى أكبر؟
- هل المؤسسة المقدمة للمعلومات تعمل على التأكد من صحة البيانات؟
- هـــل طبـــيعة علاقة المؤلف مع المؤسسة المرتبط بها قد تؤدى إلى عدم موضوعيته؟

109- ibid, page 2.

3) الموضوعية أو التحيز:

تقدم البيانات، والمعلومات في غالبية الأحوال لتدعيم وجهة نظر معينة، ويقوم كل كاتب باستخدام المعلومات، والبيانات التى تدعم وجهة نظره، ولذلك فإنه يجب تقدير المعلومات المتاحة على الإنترنت، معرفة من هو مقدم المعلومات، وتحديد وجهة نظره، ووجهة نظر الجهة التى يمثلها إن وجدت.

4) الإشارة إلى مصادر المعلومات:

تحـــدد الإشارة إلى مصادر المعلومات مدى الإلمام المتمتع به الكاتب عن المجال الذى يتناوله بالكتابة، وهو ما يتيح الفرصة لتقييم مدى إلمامه، بالتطورات المـــتراكمة فى هذا المجال أم لا، وهناك مؤشرات تساعد على القيام بهذه المهمة، ويذكر منها ما يلى:

- هـــل الوثـــيقة تحتوى على ببلوجرافيا المراجع المتعلقة بالموضوع محل الكتابة؟
- هل يعرض الكاتب المعلومات المأخوذة من المصادر المرتبطة بالموضوع فى سياق مناسب؟
- هل يعرض المؤلف النظريات، والمدارس الفكرية فى الإطار الملائم لمعالجة الموضوع؟
- يجـــب عرض المؤلف لتصور كامل لأى أسلوب جديد، أو اتجاه جديد لتناول الموضوع، مع ذكر مزاياه، وحدوده.
- هل المعلومات تعبر عن حقائق أم أراء الكاتب؟

5) دقة المعلومات، والبيانات:

يعتبر من المحاور الهامة لتقدير قيمة المعلومات مدى دقتها، وخاصة عندما ترد فى كتابات مؤلف، أو جهة معروفة، وخاصة عندما يتم تقديمها بطريقة غير متعارف عليها، ولذا يجب إتباع المعايير التالية للتأكد من دقة المعلومات:

- التأكد من وجود البيانات، وطريقة جمعها، وتفسيرها، واستخلاص النتائج منها ملائم لطبيعة الموضوع، ومن الممكن إعادة استخدامه بغرض التأكد من النتائج المترتبة عليه.(116)
- مقارنة البيانات الواردة، بالموضوع محل البحث، بالبيانات الواردة فى المصادر الأخرى.
- هل تعبر المعلومات عن عمل متكامل أم أنها مجرد ملخص لعمل ما، وفى هذه الحالة قد يكون الملخص قد فقد جزء من المضمون الأصلى للعمل المتكامل، وبعض الإشارات المرتبطة به؟(117)
- تناول الموضوع يعتمد على الرجوع إلى مصادر أخرى، سواء مذكورة فى القائمة الببلوجرافية، أو هناك مصدر إرتباطى من خلال شبكة الإنترنت Links to the other Document on the Internet، وهنا يجب معرفة إذا كانت البيانات المستند إليها منشورة أم غير منشورة، حتى يمكن الرجوع إليها فى كونها منشورة.

116_ مقدم دكتور/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش، المنهج العلمى، والتحليل الكمى للظواهر الاجرامية "دراسة تطبيقية على جرائم خطف الطائرات"، الأمن العام: المجلة العربية للعلوم الأمنية، العدد 152، يناير، 1996، ص67-71.

111_ Alastair Smith, Criteria for Evaluation of Internet Information Resources, World Wide Web Virtual Library, URL of this page: http://www.vuw.ac.nz/~agsmith/evaln/, Last Modified, March 1997.

- ملحوظة: العلامة التالية "~" تعنى ان الصفحة المذكورة صفحة شخصية، كما تمثل الثلاثة أحرف التالية URL إختصار الكلمات الثلاث التالية Uniform Resource Locator والتى تعنى التحديد الموحد لمكان المصدر الخاص بالمعلومات الموجودة على الإنترنت.

- تقييـــم المعلومـــات التاريخية التى يستند إليها كأساس يبنى عليه تسلسل السياق المؤدى إلى النتائج.
- يجـــب البحث عن الغرض الذى من أجله نشرت المعلومات من خلال الأنترنت، هل وضعت من أجل الدعاية، أم لتدعيم وجهة نظر معينة؟

6) الحداثة:

قد يمثل تاريخ النشر مدى حداثة المعلومات، ولكن لايكتفى بهذا المعيار فقط، حيث يجب الأخذ فى الإعتبار أيضا المعايير التالية:

- تحديد تاريخ جمع البيانات إن وجدت.
- الـــتأكد مـــن تحديث البيانات التى تصدر بصفة دورية، والتاريخ الدال على ذلك.
- تحدي تاريخ النشر.
- فى حالة عدم ذكر تاريخ النشر، يمكن الرجوع إلى تاريخ أخر التعديلات التى أدخلت على النص المنشور.

7) الوضوح:

يتمثل الوضوح المقصود من جودة المعلومات فى دلالاتها بصورة مبسطة عـــن الغـــرض، والمعايير التى تتضمنها، والتى تشير إلى كيفية الوصول إلى هذا الغرض، وأهمية الإستفادة من تلك المعلومات.[118]

112- Hope N. Trilman, Evaluating Quality on the Net, the Internet, URL ttp://www.tiac.net/users/hope/findqual.html, last revised: 13 November 1997, page 17.

8) ثبات المعلومات، وسرعة الوصول إليها:

يــؤدى اســتقرار المعلومات بالشبكة إلى الثقة فى وجودها، وأنه يمكن الــرجوع إليها فى أى وقت، كما تساعد سرعة الوصول إليها لتيسير الاستفادة منها بأعلى كفاءة ممكنة.

فى إطار ما أتضح من العرض السابق أنه فى غالبية الأحوال يهدف النشر إلى تعضيد وجهة نظر معينة، أو للدعاية عن الأعمال، ولذا فإنه يجب أن نأخذ الحرص عند تناول المعلومات المنشورة على الإنترنت، وأن تطبق مجموعة المعايير الســابق ذكــرها، لنصــل إلى تحديد إجابة للسؤال التالى، المتمثل فى هل تعتبر المعلومــات محــل التقيــيم ملائمة أم لا؟، فإذا كانت الإجابة بنعم، فما هى الأسانيد؟، وإذا كانت الإجابة بلا، فما هى المبررات؟.

ويمكــن أن نخلص مما تقدم إلى أنه لايجب الاعتماد على المعلومات التى لاتدعمهــا المعايير المذكورة، كما يجب تنمية الحس النقدى لدى الباحث؛ حتى نتمكن من إختبار المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت، وأن نختار منها ما هو ذات جودة فائقة.

المبحث الثانى

الكمبيوتر وتنمية مهارات الباحثين فى مجال مكافحة الجريمة فى ظل الشبكات المعلوماتية

يحــتاج المجــتمع وحل مشاكله إلى معرفة ودرايه بكثير من الأمور خاصة مع ازدياد تشابك الظروف ، وكثرة التحديات ، فنحن مطالبون بزيادة المعــرفة بصــفة مستمره، لان زيادة معرفتنا يزيد من قدرتنا على التأثير فى دفع حركة التغيير فى الاتجاه الذى نرغبه وليس الاتجاه الذى تمليه علينا الظروف .

ويواجــه مجتمع اليوم الكثير من المشكلات ومن المهم أن يقوم واضعو السياسات العامة بتوظيف أفضل الوسائل لمواجهة هذه المشكلات ، والعمل على القضاء عليها بما يحقق للمجتمع التقدم والرخاء.

ومــع تقــدم وسائل الإتصال وزيادة تدفق المعلومات ، فقد شهدت المجــتمعات الحديثة ما يمكن وصفه بثورة المعلومات ، هذه الثورة التى تحتاج الى توفــير العنصــر البشــرى المــلم بأبعادها والقادر على مواكبتها ، وتوظيف تكنولوجياتها بأعلى كفاءة ممكنه .

وتــولى المجتمعات المتقدمة أهمية كبيرة لعملية إجراء البحوث ، وإعداد الدراســات الإجتماعــية التى تكشف عن مشكلات المجتمع وعلاقاتها بما هو موجــود مــن مؤشــرات، مــع تعظيم القدرة على التنبؤ باشكال المشكلات المســتقبلية، بغــرض العمل على منع حدوثها أو على الأقل مواجهتها وهى فى مراحل تكوينها الأولى، لأن ذلك يزيد من فرص النجاح فى القضاء عليها، كما يقلل بصورة كبيرة من تكاليف مواجهتها.

وتسعى الدول من خلال نظم التعليم إلى تلبية حاجات مجتمعاتها، فيهدف التعليم إلى تحقيق مهمتين رئيسيتين، الأولى تربوية والثانية اقتصادية. وتتمثل المهمة الأولى فى اعطاء الفرد القيم والاخلاقيات المقبولة فى المجتمع والتى تعينه على الاستقامة وعدم الانحراف، بالاضافة إلى تزويد الفرد بالمعلومات الأساسية من قراءة وكتابة وحساب وغيرها. وتشمل المهمة الثانية تزويد الفرد بالمعلومات والمهارات اللازمة للقيام بالعمل عند التخرج. ويعتمد تعظيم العائد الاقتصادى للتعليم على مدى ملائمة ما يحصل علية الفرد من معلومات وما يكتسبه من مهارات للقيام بالعمل المسند إليه.

وتقوم الجامعات بدور أساسى للوفاء باحتياجات المجتمع ، وتتمثل إحدى طرق تقييم التعليم الجامعى فى مدى تلبيته لاحتياجات الواقع العملى بالمجتمع. ولذلك، فقد قامت جمعية علم الاجتماع الأمريكية باستطلاع رأى رؤساء البرامج التى تمنح درجة الدكتوراه فى العلوم الاجتماعية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، لتحديد ملامح التطوير المستهدف ادخاله على برامج التعليم فى مجال البحوث ، والدراسات حتى تتمكن من مواكبة متطلبات الواقع العملى بالمجتمع . وقد أكدت الأجابات الواردة باستطلاع الرأى على أهمية التدريب لإعداد البحوث التطبيقية ، وتحليل السياسات المطبقة، ومعالجة البيانات ، والكتابة على الكمبيوتر ، والاستفادة من التخصصات المختلفة، وتطوير المهارات الاحصائية للباحثين ، واستخدام الكمبيوتر فى عمليات التحليل.

وتزداد الحاجة فى مجال مكافحة الجريمة إلى إعداد البحوث والدراسات على أسس علمية حتى يمكن مكافحة الجريمة بصورة أكثر فعالية خاصة فى ظل تعدد ، وتشابك العوامل المساعدة على ظهور الجريمة داخل المجتمع ، وهذا ما

يدعـــو الى أهمية الاستفاده من ثورة المعلومات ، والتكنولوجيا المصاحبة لها عن طـــريق إنشاء وحوسبة قواعد البيانات وإعداد الباحثين القادرين على السيطرة على أحجام كبيرة من البيانات والمعلومات ومعالجتها وتحليلها وإستنباط النتائج التى تمكن من وضع أفضل إستراتيجيات مكافحة الجريمة.

أولا: إنشـــاء وحوسبة قواعد البيانات فى مجال مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية:

تشير دراسة الظواهر الإجرامية إلى أن هناك عوامل كثيرة ترتبط وتساعد على نشأة واستفحال حجم الجريمة ، ومن المفيد التعرف على هذه العوامل حتى يمكن الحد من الجريمة بأكبر صورة ممكنة، وهذا يستدعى إنشاء قاعدة بيانات تحتوى على البيانات المتعلقه بالعوامل المرتبطة بالجريمة، لأنه بدون توافر البيانات المـــتكاملة عن الجريمة والعوامل المساعدة على وجودها وتطورها، فانه لا يمكن تفهـــم أســـبابها ، والنـــتائج التى تترتب على وجودها، وبالتالى لا يمكن وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها .

ومن الملاحظ أن العوامل التى تساعد على ظهور الجريمة فى المجتمع ترتبط بالعديد من الجوانب منها التربوية ، والإقتصادية ، والسكانية ، والبيئية وغيرها، وهـــذا يستدعى إعداد قاعدة للبيانات تحتوى على البيانات المتعلقة بهذه العوامل مـــع العمل على تحليلها لمعرفة مدى ارتباطها بالجريمة، والاستفادة من ذلك عند وضع السياسة الجنائية فى الدولة.

وتترتب على انشاء قاعدة للبيانات بالصورة المذكورة تكامل البيانات مما يساعد على رؤية الصورة الكلية لما هو موجود بالمجتمع ، كما يؤدى إلى تسهيل

مهمة التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة لمعالجة أمور المجتمع ، فعلى سبيل المثال تقوم كثير من الدول المتقدمة بتطبيق سياساتها الجنائية بمجموعة من الاجهزة تأخذ شكل ما يعرف بنظام العدالة الجنائية ، ذلك النظام الذى يضم الشرطة ، والنيابة ، والقضـــاء ، والسجون ، والرعاية اللاحقة للافراج عن المسجونين ، وتسعى الدول إلى تحسين أداء نظم العدالة الجنائية عن طريق حوسبة شبكة البيانات التى تحتوى على البيانات الخاصة بإعداد، وأوصاف الأفراد الذين يتم القبض عليهم لارتكـــابهم الجـــرائم، وتسجيل قرارات النيابة حيالهم وأحكام المحاكم المتعلقة بـــبراءتهم أو ادانتهم ، وكذا المبيانات المتعلقة بتنفيذهم العقوبات فى السجون، وتقديم الرعاية اللاحقة لهم عقب الافراج عنهم.

ويـــؤدى عـــدم توافر هذه البيانات فى صورة متكامله إلى فقدان نظام العدالـــة الجنائية لعنصر التنسيق لأن تجزئة بيانات أجهزة العدالة الجنائية كما هو الحال عند توفير البيانات الخاصة بالشرطة ، أو المحاكم ، أو السجون ، لا يساعد على معرفة الآثار المترتبة على عمل الشرطة حيال العمل فى المحاكم ، ولا معرفة أثـــر العمـــل فى المحاكم على العمل داخل السجون ، ولا معرفة أثر العمل فى السجون على العمل فى مجال الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، أما فى حالة تكامل بـــيانات أجهـــزة العدالة الجنائية ، فإنه يمكن إدخالها فى قاعدة بيانات واحدة بواســـطة الكمبيوتر، مما يساعد على متابعة السياسات الجنائية المطبقة لمعرفة إذا كـــان هنـــاك أى مشكلات تعوق تحقيق العدالة الجنائية فى مراحلها المختلفة ، وبدون هذه البيانات لا يمكن للمسئولين عن أجهزة العدالة الجنائية تنسيق الجهود وزيـــادة فعالـــية الأداء والتنـــبؤ بما ستكون عليه الأحوال فى المستقبل وتحديد الاحتـــياجات المادية والبشرية ، والتنظيمية اللازمة لتوفير الخدمات الشرطية ،

والقضائية ، وتوفير الأماكن اللازمة بالسجون ، والخدمات الاجتماعية للمفرج عنهم ولضحايا الجريمة من أجل توفير أكبر قدر من العدالة.

ثانيا: الاستفادة من الكمبيوتر والأساليب الكمية فى إجراء البحوث وتحليل ورسم السياسات الجنائية :

تتضمن عملية إجراء البحوث فى المجالات الاجتماعية القيام بتصميم البحوث واختيار ، وتطبيق أساليب البحث الملائمة، وجمع ومعالجة وتحليل البيانات وذلك بغرض اكتشاف ما هو موجود فى الواقع العملى من ظواهر اجتماعية مع العمل على وصفها وتقديم شرح مفصل لحدوثها. ويساهم ما يعرف بالاحصاء الوصفى " "Descriptive Statistics فى عمليات جمع البيانات ، وتنظيمها ، وعرضها ، ووصفها. كما يساهم الإحصاء الاستدلالى " Inferential Statistics" فى عمليات تحليل البيانات وتدعيم أساليب اتخاذ القرارات ، ورسم السياسات العامة من خلال تعميم النتائج المستمدة من المعلومات الجزئية التى نحصل عليها بواسطة الاحصاء الوصفى.

وتمكن برامج الكمبيوتر الإحصائية الباحثين من تحقيق عدة أهداف بسرعة أكبر وبكفاءة أعلى وبتكلفة أقل، ومن هذه الأهداف ما يلى:

1 ــ تلخيص كميات هائلة من البيانات.

2 ــ تقديم الجداول الاحصائية والرسومات البيانية.

3 ــ اختبار العلاقة بين العوامل المختلفة.

4 ــ اختبار الفروض.

كما نجحت عمليات استخدام الأساليب الرياضية بصورة واضحة فى معالجة الكثير من المشكلات المعقده فى العديد من المجالات مثال إدارة الأعمال،

والصناعة، والجيش، ولذلك رؤى استخدامها فى مجال تحليل ورسم السياسات العامة ومنها السياسة الجنائية .

ونظرا لأن عملية رسم السياسات العامة تحتاج إلى التعامل مع حجم هائل من البيانات والمعلومات ، وتحديد العلاقات بين العوامل المرتبطه بالمشاكل المستهدف معالجتها، لذلك أصبح الإعتماد على النماذج الرياضية شيء لابد منه إذا أردنا أن نعالج مشاكل المجتمع بصورة علمية ومن خلال منظور متكامل .

وقد رؤى استخدام النماذج الرياضية فى عمليات تحليل ورسم السياسات العامة لنجاح تطبيقها فى مجال بحوث العمليات وتحليل النظم ، ومن الأساليب التى تطبقت فى هذا المجال ، البرامج الخطية والمحاكاة ، ونظرية المباريات .

ومع استخدام الكمبيوتر ، والإستفادة من كفاءته العالية فقد أصبح من المتاح للمحللين وراسمى السياسات الوقت الكافى لتجربة استخدام العديد من النماذج الرياضية وتركيز جهودهم لتطوير هذه النماذج ، وزيادة كفاءتها. كما يساعد الكمبيوتر على اتاحة الفرصة للاستخدام عدة طرق لتحليل المعلومات، مما يؤدى إلى الارتفاع بمستوى عمليات التحليل وما يترتب عليها من نتائج.

ومع تطور الكمبيوتر ، وزيادة قدرته، فقد ظهرت أحجام صغيرة منه يمكن حملها في حقيبة اليد ، مما ساعد على استخدام الكمبيوتر فى إجراء المقابلات فى البحوث الميدانية ، كما أن توفير برامج الكمبيوتر الخاصة باستطلاع الرأى يتيح الفرصة للباحثين بإجراء المقابلات بواسطة التليفون مع ادخال النتائج مباشرة بالكمبيوتر أثناء إجراء الحوار، مما يسمح بتحليل النتائج عقب الإنتهاء من عملية استطلاع الرأى مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه

توجـــد برامج الكمبيوتر التى تتيح عرض نتائج عمليات استطلاع الرأى بصورة أوتوماتيكية بالشكل الذى يتم تحديده للكمبيوتر قبل إجراء استطلاع الرأى، مما يؤدى إلى تعظيم الإستفادة من النتائج.

مما تقدم يتضح أن زيادة حجم المعلومات ، وتعدد المشكلات ، وكثرة العوامـــل المؤثـــرة فيها يلقى عبئا كبيرا على الباحثين المهتمين بدراسة الظواهر الاجتماعـــية ، ومـــنها الظواهـــر الإجرامية ، مما يدعوا إلى تعظيم القدرة على الاســـتفادة من ثورة المعلومات وتكنولوجياتها المتقدمة من خلال توفير العنصر البشرى القادر على تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد العوامل المؤثرة فى الجريمة ووضع مقاييس رقيمة لها.
- حوسبة قواعد المعلومات التى تحتوى على العوامل المرتبطة بالجريمة.
- اســـتخدام برامج الكمبيوتر لتحليل المعلومات المرتبطة بغرض استنباط النتائج التى تفيد فى وضع أفضل السياسات الجنائية.

ويقـــترح أن تعمـــل سياسة التنمية البشرية فى عصر المعلومات لإعداد الباحثين فى مجال منع الجريمة من خلال برنامج يحتوى على المحاور التالية:

- تدريس مبادىء البحث فى مجال العلوم الاجتماعية .
- التدريـــب عـــلى استخدامـــــــــــــات تطبيقـــــــــــــات الكمبـــيوتـــر (البرامج الجاهزة Software) وخاصة فى مجال الاستفادة من حوسبة قواعد البيانات.

- تدريس مبادىء علم الاحصاء بالتطبيق على استخدامات الكمبيوتر وتطبيقاته فى مجال البحوث الاجتماعية والتركيز على دراسة الظواهر الإجرامية .
- تدريس أساليب التحليل الكمية المتقدمة لرصد وتحليل الظواهر الاجرامية
- تبادل الخبرات والمعلومات بين الأجهزة البحثية على المستوى المحلى والاقليمى والدولى.
- إيفاد الباحثين للخارج فى مهام تعليمية وتدريبية للاستفادة من خبرات الدول المتقدمة فى مجالات البحث المختلفة.
- العمل على توفير الدوريات العلمية المتعلقة بمجالات أعداد البحوث والدراسات الاجتماعية.
- الاستفادة من التخصصات العلمية المختلفة للارتقاء بالأساليب البحثية والتحليلية خاصة فى مجال تصميم النماذج الرياضية لدراسة الظواهر الاجرامية ورسم السياسات الجنائية.
- إنشاء آليه للباحثين فى مجال العلوم الإجتماعية على المستوى العربى يكون من أهدافها :-

* إصدار مجلة علمية تتناول أساليب البحث المتقدمة فى مجال العلوم الإجتماعية .
* نشر ملخص للبحوث والدراسات التى تجرى على المستوى العربى فى مجال العلوم الإجتماعية .

* عقد المؤتمرات والندوات العلمية لمناقشة قضايا البحث العلمى ودراسة الظواهـــر الإجتماعـــية وخاصة ذات البعد العربـــــــــــــــــــــى وكيفية التنسيق لمواجهتها .

* الـــربط الإلكترونى بين مراكز البحوث الإجتماعية والجنائية فى البلدان العربية لتسهيل تبادل المعلومات .

المبحث الثالث

نظام تحديد الأماكن العالمى (GPS) ونظام الخرائط الجنائية الألكترونية (GIS) وأثرهما على زيادة فعالية العمل الشرطى

يشـــهد الوقت المعاصر تقدما ملحوظا فى مجال تكنولوجيا المعلومات، والاتصـــالات، وهو ما دعا خبراء مكافحة الجريمة إلى أهمية توظيف هذا التقدم لمكافحتها، خاصة فى ظل زيادة أعدادها، وتنوعها، وظهور أنماط جديدة منها فى كثير من مجتمعات اليوم.

وفى هـــذا الإطـــار، تناول هنا نظام تحديد الأماكن العالمى (Global Positionin System- GPS) كأحد الوسائل التكنولوجية المتقدمة - التى يوجد اتجـــاه كبير لتوظيفها فى مجال مكافحة الجريمة- ولتحديد ماهيته، وخصائصه، وكيفية الاستفادة منه فى المجالات الشرطية الحيوية، وإمكانية إدماجه مع غيره من النظم التكنولوجية المتطورة المستخدمة فى إدارة العمل الشرطى.

أولا- طبيعة أو ماهية نظام تحديد الأماكن العالمى GPS: [119]

يعتبر نظام تحديد الأماكن العالمى GPS نظاما للارشاد الملاحى الجوى، والــبحرى، والــبرى، الــذى يعتمد على الأقمار الصناعية، وربط الإشارات

14- وتمول، وتسيطر إدارة الدفاع الأمريكية على نظام جى بى أس على المستوى العالمى.

الصادرة عنها بنظم المذياع (الراديو)، حيث يستخدم هذا النظام فى المهام العسكرية، والتجارية مثال الارشاد الملاحى للطائرات، والسفن.

وقد تطور بعد ذلك استخدامه ليقوم بالإرشاد عن السيارات فى مجال النقل التجارى، وهو ما ترتب عليه دقة تحديد مواعيد نقل، ووصول البضائع بين مواقع الانتاج، وأماكن التوزيع فى الوقت المستهدف لها.

ويتكون نظام جى. بى. أس من شبكة إتصالات تحتوى على 24 (أربعة وعشرين) قمرا صناعيا، و العديد من مراكز الاستقبال، وآلية محكمة لمتابعة الإشارات على المستوى العالمى للتأكد من كفاءة عمل النظام .(120)

ويعمل بالفعل من ضمن الأربعة والعشرين قمرا المشار إليها 21 (واحد وعشرون) قمرا صناعيا كمراكب فضائية للملاحة، ليتبقى ثلاثة أقمار صناعية كإحتياطى للأقمار الصناعية العاملة.(121)

ويسمح النظام بتحديد الأماكن، والاتجاهات، والوقت ، فى أى مكان فى العالم، وتستخدم أربعة أقمار صناعية لتحديد أى مكان مع عرض صورة له ذات ثلاثة أبعاد .(122)

وتوجد مستويات من الدقة لاستخدام نظام تحديد الأماكن على المستوى العالمى، فعلى سبيل المثال، يوجد تطبيق للنظام يسمح بتحديد المكان بدقة قوامها:

- 100 (مائة متر) على المستوى الأفقى (بالنسبة لتحديد الأماكن).

15- GPS use extended to the World, Air Force News, News Service, 1998, page 1 - 2.

16- Peter H. Dana, Global Positioning System Overview, 1998, page 2.

17- Peter H. Dana, ibid, page 2.

- 156 (مائــة وســتة وخمسون مترا) على المستوى الرأسى (بالنسبة لتحديد الأماكن).

- 340 (ثلاثمائة وأربعون) جزءا من الثانية (بالنسبة لتحديد الوقت).

وهــو مــايطلق علــيه المســتوى العــام لخدمة تحديد الأماكن " Standard Positioning Service"، كمــا يوجــد تطبيق آخر يسمح بتحديد المكان بصورة اكثر دقة، حيث أنه يعمل على تحقيق درجة من الدقة قوامها:

- 22 (اثنان وعشرون مترا) على المستوى الأفقى (بالنسبة لتحديد الأماكن).

- 27.70 (سبع وعشرون وسبع وسبعون من المائة متر) على المستوى الرأسى (بالنسبة لتحديد الأماكن).

- 100 (مائــة) جــزء من الثانية (بالنسبة لتحديد الوقت)، وهو مايطلق عليه تطبيق خدمة تحديد الأماكن الدقيقة "Precise Positioning Service".

ثانيا- جى ب أس والارشاد البرى:

يستخدم نظام جى بى أس فى الإرشاد البرى، حيث يمكن تحديد أماكن الســيارات لتوجــيهها، كمــا يمكــن تخزين صور لبعض الأماكن الأرضية، ومعلومــات عنها لاستخدامها كدلائل إرشادية للمتنقل بواسطة جهاز جى بى أس، وهــنا يمكن تسجيل أية معلومات عن الأماكن التى يتم تحديدها، والتى قد تكــون محــل للعمليات الشرطية لإحاطة القوات المشاركة فى تلك العمليات بطبيعتها، والمعلومات اللازمة عنها.

ثالـــثا- تكامل نظام تحديد الأماكن GPS، ونظام خرائط المعلومات الجغرفية GIS:

عند تخزين أية معلومات عن الأماكن الإرشادية، فأنه يمكن عرض هذه الأمـــاكن الإرشادية على شكل خريطة جغرافية إلكترونية تظهر مواقها(وهذه خاصـــية تمـــاثل مـــا هو معمول به فى حالة استخدام نظام الخرائط الجغرافية الإلكترونـــية Electronic Geographical Information System أو جى أى أس)، وهـــنا لايترك الاستدلال عن الأماكن، أو المواقع التى تم تحديدها من قبل لمجرد الذاكرة البشرية فقط.

ومـــن المعروف أن نظام الخرائط الإلكترونية الجغرافية يعمل من خلال إنشـــاء قـــاعدة بيانات عن الأماكن المختلفة مثال الشوارع، والطرق، والمناطق الســـكنية، والخصـــائص الجغرافـــية للمناطق المختلفة مثال الأنهار، والهضاب، والجبال، وغيرها، ويساعد الكمبيوتر على تقديم هذه البيانات فى صورة خرائط إلكترونـــية لإظهـــار، ودراسة الصورة العامة، وجزيئاتها المختلفة، وهو مايبسر حسن مدارسة الجريمة بجوانها المتعددة، واتخاذ أفضل القرارات لمواجهتها، وتظهر أهمـــية وإمكانـــية الاســـتفادة من أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرفية فى المجال الجنائى، حيث أن تقديم البيانات الجنائية فى صورة خرائط يعظم الاستفادة منها بالمقارنة بمجرد تقديمها فى صورة أرقام، وجداول، حيث إنه قد تظهر اتجاهات لايمكن رصدها من خلال النظر، أو دراسة الأرقام فقط[123]

ويقوم الكمبيوتر بطباعة الخريطة الجغرافية التى يتم إعدادها عن الأماكن، والمواقـــع التى تم الذهاب إليها، وتفتيشها من قبل خلال العمليات الشرطية، مما

123- هذا التطور فى استخدامات GPS فتح المجال للربط بينه بين نظام خرائط المعلومات اللإلكترونية واستخداماته لمـــنع ومكافحة لجريمة، لمزيد من المعلومات عن إستخدام نظام خرائط المعلومات اللإكترونية لمكافحة الجريمة، يـــراجع مقالنا حول: الكمبيوتر، واستخدام أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية (GIS) فى مكافحة الجريمة، مجلة الفكر الشرطى، شرطة الشارقة، الشارقة، المجلد السادس، العدد الرابع، شوال 1418هـ-فبراير 1998 م، ص119-131.

يساعد قوات الشرطة على تذكر طبيعة تلك المواقع، وهو ما يترتب عليه الشعور بالمزيد من الثقة للقوات المشاركة فى الحملات التفتيشية، ومهام إقتحام الأوكار الإجرامية، ومطاردة العصابات الإجرامية. ويزيد من فعالية إستخدام نظام جى بى أس تطـــور وحداته وتزويدها بجداول إرشادية تشير إلى المهام التى يمكن أن يقدمها الجهاز، وبطريقة تماثل عمل برامج الكمبيوتر.(124)

رابعا- النطاق المكانى وتحديد الوقت بواسطة جى بى أس:

يتـــيح الـــنظام تحديد الأماكن فى نطاق قد يصل مداه إلى 30 (ثلاثين كيلومـــترا مـــربعا)، وهـــو ما يعظم قدرة القوات الشرطية على السيطرة أثناء العملـــيات الشـــرطية. ويتم تحديد الوقت على المستوى العالمى - مع اختلاف مـــناطقه الجغرافـــية - مـــن خلال نظام يطلق عليه "الوقت العالمى المنسق أو Universal Coordinated Time"، والذى يتم حسابه بمراعاة فروق التوقيت بين مناطق العالم المختلفة.

خامسا- بعض التطبيقات الشرطية لنظام جى بى أس:

1) السيطرة عن بعد:

تقوم غرف النجدة، أو الطوارئ بإرسال فرق النجدة السريعة سواء فى مجـــالات العمل الشرطى، أو فى مجال الحالات الطارئة للدفاع المدنى، والإنقاذ وغيرهـــا، ويمكن تزويد هذه الغرف بنظام جى بى أس لمتابعة حركة السيارات، ومكانهـــا دقيقة بدقيقة، وهو ما يتطلب اتصال آلى بين السيارات، والغرفة، مما يمكـــن من تحقيق الاتصالات اللاسكلية مع تزويد السيارات بوحدة جى بى أس لإظهار أماكن السيارات على خريطة العمليات، أو التشغيل.

118- Going the Extra Mile With More Features, More Versatility, A & S Company, 1998, page 1-2

2) الكشف عن السيارات المسروقة:

توضـــع وحدة جى بى اس فى السيارات فى أماكن غير ظاهرة، بما يمكن الشـــرطة مـــن تحديد مكان السيارات المسروقة فى حالة وقوفها، ومكان واتجاه ســـيرها فى حالـــة تحـــركها، مما يزيد من فرص إكتشاف السيارات المسروقة، وامكانية القبض على سارقيها فى أقصر وقت ممكن.(125)

ولقـــد تطور النظام بصورة أكثر فعالية، حيث توضع وحدة ارسال فى الســـيارة، وفى حالة سرقتها ترسل إشارات بصورة آليه تؤدى إلى طلب النجدة من الشرطة تلفونيا مع تحديد مكان السيارة، مما يحقق أكبر سرعة ممكنة لابلاغ الشرطة وتحديد مكان السيارة. (126)

خامســـا- التوظـــيف الأمنى لدمج نظام تحديد الأماكن العالمى (GPS)، ونظام خرائط المعلومات الجغرافية مع غيرهما من الأنظمة (ALI، ATNI): (127)

يوجـــد هناك نوعان لنظام الخرائط الجغرافية (GIS) المرتبط بالعمل فى مجال مكافحة الجريمة، يتمثل النوع الأول فيما يمكن أن يطلق عليه "التعامل مع الحدث، أو الجريمة أثناء ارتكابها"، والنوع الثانى يتناول تحليل مجموعة من الجرائم بعد ارتكابها والتحقيق فيها.

وتـــنطلق أهمية التفرقة بين النوعين السابقين فى أن النوع الأول يرتبط بتلقى المعلومة التى تفيد ارتكاب جريمة ما، وهنا يصبح تلقى المعلومة بمثابة شرارة

119- GPSS for Police & Emergency Services, Sunninghill Systems, 1998, page 1.

120- Jim Kernzie, Stolen Car Traking, Trstar Electronic Publishing, 1997, page 1.

121- Bruce R. Blair, GIS and GPS: Emerging Technologies in Law Enforcement, Montgomery County Department of Police, January 1998, page 1-13.

البدء فى اتخاذ اجراء فورى يتمثل فى الانتقال بأقصى سرعة، وفى أقل وقت إلى مسرح الجريمة، لتحقيق الأهداف التالية:

- السيطرة على الموقف.
- حماية الأرواح.
- منع الإصابات.
- الحد من إلحاق الأضرار بالممتلكات أو سرقتها.

ويـــأخذ فى الاعتبار، أن تحقيق هذه الأهداف لايقلل من أهمية الأعمال التى تهدف إلى جمع المعلومات، للقبض على الجناه وتقديمهم للعدالة.

أما النوع الثانى، من نظم الخرائط الجغرافية فهو يتيح الفرصة لقادة العمل الشـــرطى بالاستفادة من توظيف الامكانات التحليلية لزيادة فعالية الأداء ورفع كفاءتـــه مـــن خلال الاستخدام الأمثل للموارد مع تنويع، وتطوير، وتحديث أساليب العمل الشرطى، بما يضمن تحقيق الأمن بالصورة المنشودة.

وتتعاظم استخدامات نظم الخرائط الجغرافية فى مجال التعامل مع الجريمة أثـــناء ارتكابهـــا، وكيفـــية الاستفادة من استخدام البرامج الإلكترونية لخرائط المعلومات الجغرافية عند دمجها مع نظام تحديد الأماكن العالمى (GPS)، حيث إنـــه تنطلق فعالية انتقال الشرطة عقب تلقى البلاغات عن الجرائم التى ترتكب، ومـــا هو منها بصدد الارتكاب، من وجود نظام تحديد الأماكن التى يأتى منها البلاغات وهو ما يطلق عليه التحديد الآلى للمكان - Automatic Location Identificantion "ALI")، وتحديـــد رقم التليفون (المسرة، أو الهاتف) الذى يســـتخدمه المبلغ (وما يطلق عليه التحديد الآلى لرقم التليفون - Automatic Telephone Number Identifier "ATNI")، فعـــلى ســـبيل المثال، يتم

التحديد الآلى للأماكن فى مدينة ما عن طريق إعداد خريطة معلومات جغرافية إلكترونية، يحدد بها كافة التليفونات - وأرقامها- الموجودة فى الشوارع، والمبانى ، وغيرها من الأماكن، بحيث إذا قام أحد الأفراد بالإتصال تلفونيا للإبلاغ عن الجـــرائم بواسطة أى من تلك التليفونات، يقوم الكمبيوتر بتحديد مكانه على خـــريطة المعلومات الجغرافية آليا عن طريق تحديد مكان التليفون الذى يتحدث مـــنه. ويعمل هاذان النظامان بصورة جيدة مع نظام التليفون العادى، كما أنه يعمل على تحديد مكان التليفون المحمول (Mobil Telephone).

سادســـا- مثال عملى لاستخدام جى بى أس مع غيره من الأنظمة الألكترونية بواسطة الشرطة للتعامل مع الجريمة:(128)

عقدت شرطة مقاطعة مونتجوميرى فى ولاية ميرلاند بالولايات المتحدة الأمريكية دورة إعلامية لأصحاب المحلات فى وسط مدينة بيسيسدا-Bethesda تم خلالهـــا إطـــلاع المتدربين على خريطة معلومات الجرائم الجغرافية للمدينة، والـــتى توضـــح أماكن تكرار الجرائم فى المدينة بصفة عامة، وفى المناطق المحيطة بمحـــال أعمالهم بصفة خاصة، وكانت إحدى النتائج المترتبة على هذا التدريب إقتـــناع أصحاب المحلات بأن الشرطة تعاونهم وتعمل لخدمتهم، وتحيطهم علما بالمعلومات اللازمة عن الجرائم، وتعطى لهم مجموعة من النصائح لتفادى الوقوع كضحية للجريمة، وفى المقابل تطلب الشرطة منهم إبلاغها بأى أشتباه بارتكاب جريمة أو عند ارتكابها.

وفى إطـــار هـــذا البرنامج، تم ربط قسم تلقى البلاغات بإدارة الشرطة بـــنظام يعمـــل بالكمبـــيوتر (Computer Aided Dispach System "CADS") يســـمح بـــتحديد مكـــان التليفون (Automatic Location

---

122- Bruce R. Blair, ibid, page 6-13.

"Identfication "ALI) الـــذى يـــبلغ منه الفرد عن الجريمة، مع إظهار رقم التلـــيفون ("Automatic Number Identifier "ANI)، على خريطة المدينة الإلكترونـــية الجغرفـــية (بواســـطة نظـــام خـــرائط المعلومـــات الجغرافية - "Geographical Information System "GIS) آليا.

وعقـــب إنـــتهاء الدورة التدريبية لأصحاب المحلات، كان يسير أحد المـــتدربين فى وســـط المديـــنة بالقـــرب مـــن إحدى ماكينات الصرف الآلى للـــنقود - Automated Teller Machines "ATM" وهو يعلم من خلال الـــدورة التدريبية، أن هذه المنطقة تشهد إرتكاب بعض جرائم السرقة بالإكراه بواســـطة اســـتخدام السلاح، وضحايا هذه الجرائم هم المتعاملون مع ماكينة الصـــرف الآلى للـــنقود الذين يقومون بصرف مبالغ نقدية من الماكينة بواسطة بطاقات خاصة تصدر من البنك الذى يتعامل معه الفرد - حيث شاهد أثنان من الأفراد يقتربان من سيدة تقوم بصرف نقود من الماكينة الآليه، وبسرعه كبيرة، قام أحد الرجلين بإخراج سلاح نارى وتهديد السيدة به للاستيلاء على نقودها، وقـــام الفـــرد الثانى بمراقبة الطريق لتحذير زميله فى حالة ظهور الشرطة، وعلى الفور قام التاجر المتدرب بالاتصال برقم شرطة النجدة بواسطة تليفونه المحمول، وأبلـــغ عمـــا يشـــاهد بدون أن يلاحظ ذلك الجانيين، وعلى الفور قام نظام اتصـــالات الشرطة الإلكترونى - السابق التنويه عنه - بتحديد مكان التليفون المحمول (Mobil Telephone) الذى استخدم فى الإبلاغ عن الجريمة - وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا GPS - وعلى الفور ظهر أيضا مكان الماكينة، والمنطقة المحيطة بها بشوارعها، ومحاورها المختلفة، وعقب أخذ أوصاف الجانيين بواســـطة الشرطة، قام المبلغ بإبلاغ الشرطة بأن الجانيين أخذا شيئا من السيدة (الضحية)، ثم قادا سيارة - وأبلغ عن أوصاف السيارة ورقمها - وهنا حددت

شرطة النجدة بواسطة خريطة المعلومات الجغرافية، ونظام تحديد أماكن سيارات الشرطة بطريقة آليه أقرب سيارات الشرطة من منطقة الحادث حيث تم إبلاغها عن الحادث، وأوصاف الجانيين، وأوصاف السيارة، وأتجاه سيرها.

وأثـــناء توجه سيارتى الشرطة اللتين تم تكليفهما بالتعامل مع الحادث لاحظت أحدهما السيارة، وهى تسير فى إتجاه عكسى بسرعة كبيرة، وهنا أحضر الضـــابط قـــائد الســـيارة على شاشة الكمبيوتر الموجودة فيها خريطة المنطقة، والمحـــاور الـــتى سوف يتجه إليها الجانيان، وأبلغ الضابط غرفة العمليات للقيام لمساعدته بعمل كمين للسيارة بواسطة أقرب سيارة للشرطة فى أحد المحاور التى ســـوف يمـــر علـــيها الجانـــيان مع التأكد من أن هذا المحور به كثافة مرورية منخفضة.[129]

ونظـــرا للاتصال السريع، تم عمل الكمين بواسطة أقرب سيارة شرطة، ووضـــعت بعض الحواجز التى أصطدم بأحداها سيارة الجانيين، وتم القاء القبض عليها فى أعقاب ذلك.

ويظهر من العرض المتقدم أن نظام تحديد الأماكن العالمى GPS يعتبر اضافة تكنولوجية يمكن الإستفادة منها فى كثير من مجالات العمل الأمنى، كما أنه يمكن دمجه مع بعض تطبيقات الأنظمة الإلكترونية المستخدمة فى مجال العمل الشرطى من أجل زيادة فعالية الأداء .

129_ يوجـــد نظام الكترونى لتحديد الكثافة المرورية - تابع لإدارة الطرق بالمدينة - جغرافيا بواسطة كمبيوتر به نظامى GIS/ GPS، حيـــث تمكنـــت شـــرطة النجدة بالاتصال بهذا النظام، ومعرفة أن الكثافة المرورية بالمحور المرورى الذى أقيم فيه الكمين الأمنى كانت تسمح باقامته فيه.

المبحث الرابع
استخدام أسلوب تحديد صفات الإرهابيين
Profiling Method
ورفع كفاءة وفعالية الأداء الأمنى

تعتـــبر عملية تحليل المعلومات أحد الأركان الأساسية لبناء قاعدة صلبة يمكن الاعتماد عليها فى مكافحة الجريمة بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة. وتتمثل قـــوة، وفـــائدة عملـــية تحليل المعلومات فى أنها قد تعتمد على ماهو متاح من معلومات، والتى فى غالب الأحيان تترك بدون الاستفادة منها بصورة كاملة.

وقـــد لايـــتم الاستفادة من تحليل المعلومات فى كثير من الأحيان لعدة اسباب من أهمها عدم الإلمام الكافى بماهية عملية التحليل، لأن عملية التحليل قد تشمل مجرد الإلمام بمعلومات معينة اعتمادا على ذهن القائم بعملية التحليل (وهو ما يمكن أن يطلق عليه النموذج الذهنى)، ولذلك لا يترتب على عملية التحليل الـــتى تتم بهذه الصورة نتائج جيدة إلا فى حالات محدودية المعلومات مع قصر الـــنطاق الزمنى التى تقع خلاله، وعندما يزداد حجم المعلومات المتاحة بصورة كـــبيرة، ويتسع النطاق الزمنى التى تقع خلاله، فإنه يصبح من الصعب، بل وفى كـــثير مـــن الأوقات من المستحيل، الاعتماد فقط على النموذج الذهنى للقيام بعملـــية التحلـــيل، وهذا ما يعنى حتمية الاعتماد على الأسلوب العلمى للقيام بعملية التحليل للمعلومات الهائلة التى يتم تسجيلها بصورة منتظمة.

وتعتـــبر الفـــائدة المترتبة على عملية التحليل المرتبطة بالتدوين اليدوى المنتظم ذات آثار محدودة إذا ما قورنت بعمليات التدوين المنتظم بواسطة أجهزة الكمبـــيوتر الحديـــثة ذات القدرات العالية، كما لم يقتصر التقدم فى استخدام

الكمبيوتر فى مجال عمليات بناء قواعد البيانات التى تتيح الفرصة المتميزة لتسجيل وحفظ واسترجاع كميات هائلة من المعلومات، بل تم تطوير، وتوظيف إمكانات الكمبيوتر الهائلة للقيام بعمليات التحليل المرتبطة بالنماذج العملية المتقدمة التى تزيد من سرعة، ودقة، وكفاءة عمليات التحليل.

أولا: المنهج العلمى وتحليل المعلومات:

يعتبر المنهج العلمى أنسب الطرق لتحليل المعلومات، لأن المنهج العلمى يتميز بسمات أساسية يتمثل أهمها فى المصداقية، والنظام، والتحكم، والموضوعية.

1 ــ المصداقية

يتميز المنهج العلمى للمعرفة عن ماعداه من طرق المعرفة الأخرى، بأنه أكثر الطرق مصداقية، فالقواعد التى يتكون منها تعتبر قواعد محدده وواضحه، ويتيح تحديد قواعد المنهج العلمى بوضوح الفرصة للأفراد لإتباعها بغرض تحقيق المعرفة فى المجالات المختلفة، وتظهر مصداقية المنهج العلمى من خلال قابليته للإختبار، فعلى سبيل المثال، إذا اتبع أحد الباحثون قواعد المنهج العلمى لمعالجة مشكلة ما، وتمكن من التوصل إلى نتائج معينة، فإنه من المتصور أن يصل إلى نفس النتائج أى باحث آخر، إذا ما اتبع الخطوات التى اتبعها الباحث الأول.

2 ــ اعتماد المنهج العلمى على الملاحظة المنتظمة

تعتبر الملاحظة أحد مصادر المعرفة، ولكن لا تعتبر الملاحظة مصدرا علميا للمعرفة، إلا إذا أخذت طابع الانتظام، لأن عدم استمرارية الملاحظة

بصورة منتظمة، قد يترتب علية إغفال ملاحظة بعض الأحداث التى قد تساعد على اكتمال الصورة الواقعية للظاهرة محل الدراسة.(130)

3 ـــ التحكم:

يهـــدف المنهج العلمى إلى اختبار الفروض مع الأخذ فى الاعتبار لتأثير العوامل الأخرى على المتغيرات التى تتضمنها هذه الفروض، فعلى سبيل المثال، يمكن اختبار العلاقة بين الزيادة السكانية، وزيادة الجريمة مع التحكم فى العوامل الاقتصـــادية الـــتى قد تؤثر فى كل من المتغيرين اللذين يدخلان فى العلاقة محل الاختبار.

4 ـــ الموضوعية :

يســـاهم الاستنتاج المبنى على الملاحظة المنتظمة فى وضع أفضل الحلول الممكـــنة لحل كثير من مشكلات المجتمع الناجمة عن وجود الظواهر الإجرامية، وحتى يأتى هذا الاستنتاج بالنتائج المرجوة منه، فإنه يجب على من يقوم بتحليل المشـــكلات محل الدراسة، ألا يتبنى أى فكرة مسبقة، ويحاول الدفاع عنها، لأنه إذا ما قام بذلك فإننا نكون بصدد تبريرا لما سبق التوصل إليه من نتائج، وليس توظيفا موضوعيا للمنهج العلمى لتحقيق المعرفة.

ثانيا: الاسلوب العلمى، والأساليب الكمية

يعـــتمد الباحثون فى دراسة الظواهر الإجرامية فى معظم الحالات على أســـلوبين أساسيين هما الأسلوب الكيفى، والأسلوب الكمى، ومن الملاحظ أن

130 - Fred N. Kerlinger, Foundation of Behavioral Research. (New York: New York University, 1973), p.4.

كثيرا من الباحثين يستخدمون الأسلوب الكيفى لدراسة الظواهر الإجرامية، وقد يـرجع ذلـك إلى عدة أسباب منها نوع الظاهرة محل الدراسة، وقلة البيانات المتاحة، ونوعية التعليم، والتدريب التى يتلقاها الباحثون فى هذا المجال، ولكن مع تقـدم المجـتمع، وتعدد، وتشابك العوامل المؤثرة فيه أو المساعدة على وجود الظواهـر الإجرامية، فإنه أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل فى بعض الحالات الاكتفاء باستخدام الأسلوب الكيفى لدراسة الظواهر الإجرامية .[131]

وللاسـتفادة من أساليب التحليل الكمى فى دراسة الظواهر الإجرامية، فإنه يلزم تدريب الباحثين على عدة عمليات هامة، ومن هذه العمليات ملاحظة المؤشرات المتعلقة بالظواهر محل الدراسة، وقياسها، وتسجيلها فى صورة رقمية تقـبل المعالجـة، والتحليل، ثم تدريب الباحثين على استخدام الأساليب الكمية لتحلـيل البيانات، وتحديد الأبعاد المختلفة للظواهر محل الدراسة، ووضع أفضل الحلـول لمعالجتها. ولإلقاء مزيد من الضوء على عمليات تحليل المعلومات فانه يجب التفرقة بين نوعين من أنواع التحليل التى تقوم كل منهما بمهام معينة.

ثالثا: تقسيم عمليات تحليل المعلومات:

يمكن تقسيم عمليات تحليل المعلومات إلى قسمين رئيسين هما [132]

---

131 - Delbert C. Miller, Handbook of Research Design and Social Measurement. (Newbury Park: SAGE Publications, 1991), P.P. 231-320.

132- مقـدم دكتور/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش، محاضرة حول "تحليل المعلومات ورفع كفاءة عمليات الشـرطة- **Information Analysis and Increasing the Effectiveness of Police Operation**"، المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة، مركز بحوث الشرطة، الدورة

1 ــ التحليل الإجمالى للمعلومات (Aggregate Analysis):

يأخذ التحليل الإجمالى للمعلومات عدة صور منها تحليل العدد الإجمالى لـــلجرائم الـــتى تقع خلال فترة زمنية واحدة أو عدة فترات زمنية سواء كانت مـــتفرقة أم متتالـــية، ويفيد استخدام أسلوب التحليل الاجمالى فى تحديد حركة واتجاهات الجريمة ولكنه لا يظهر تفصيلاتها.

2 ــ التحليل التفصيلى للمعلومات (Detailed Analysis):

تفيد عمليات التحليل التفصيلى للمعلومات فى التعرف على تفصيلات الجرائم، مثال متى وأين وكيف تحدث الجرائم؟ وسينصب حديثنا هنا على إظهار مضـــمون عملية التحليل التفصيلى للمعلومات ومدى الاستفادة منها فى تحديد صفات المشتبه فيهم (Suspects Profiling) قبل ارتكابهم للجرائم أو لمزيد من الجـــرائم، وهـــو ما يعطى الأجهزة الأمنية المقدرة على المبادرة وعدم الانتظار لوقوع الجرائم واللجوء إلى أسلوب رد الفعل بعد ذلك.

رابعـــا: التحلـــيل التفصيلى واستخدام أسلوب وتحديد صفات المشـــتبه فـــيهم والمجرمين (Profiling Method) فى تحليل الحوادث الارهابية:

تـــبدأ عملية التحليل التفصيلى باستخدام أسلوب تحديد صفات المشتبه فـــيهم، والمجـــرمين فى الحوادث الإرهابية بواسطة المحلل (Analyst) من خلال الإلمـــام بتفاصيل عينه ممثله للحوادث الإرهابية التى تقع فى دولة ما خلال فترة معينة، ويقوم المحلل بعد ذلك بوضع نموذج التسجيل الذى يحتوى على العناصر،

رقم 59 حول "إدارة عمليات الشرطة وأثرها فى المواجهة الأمنية" التى عقدت فى الفترة من 1997/1/22 إلى 1997/1/23.

والعوامـــل الهامة، والمتكررة فى الحوادث الارهابية والتى تعين على حسن دراسة وتفهم تلك الحوادث. وتلعب خبرة المحلل دورا هاما عند وضع التصميم الأفضل لنموذج التسجيل، والعناصر التى يشملها، بما يتيح الفرصة لبناء قاعدة معلومات بواســطة الكمبــيوتر للسيطرة على عملية تحليل الحوادث واتمامها على أكمل وأكفأ وجه.

خامســـا: تطبــيق عملى لكيفية استخدام أسلوب تحديد صفات المشتبه فيهم والمجرمين فى الحوادث الإرهابية:

نفـــترض أن هناك خمس حوادث إرهابية، قد وقعت فى بلد ما، وإنه تم تصـــميم نمـــوذج لتحليل تلك الحوادث، حيث أشتمل النموذج على العناصر التالية: [133]

* العناصر المتعلقة بالحادث:
- تاريخ الحادث
  - يوم وقوع الحادث
  - وقت وقوع الحادث
  - موقع وقوع الحادث
  - نوع الحادث
  - الأسلحة المستخدمة فى ارتكاب الحادث

133- لمزيد من التفصيلات يراجع:

Anti-Terrorism Program, Department of the Treasury U.S. Customs Service, 1994.

* العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث:

- اسم مرتكب الحادث
- عنوان مرتكب الحادث
- جنس مرتكب الحادث
- الخلفية العرقية، أو الجماعة التى ينتمى إليها مرتكب الحادث
- عمر مرتكب الحادث
- مهنة مرتكب الحادث
- السوابق الجنائية لمرتكب الحادث
- مـــدة إقامـــة مرتكب الحادث بالدولة (فى حالة كون مرتكب الحادث أجنبى)
- الأشـــخاص المـــرفقون له أثناء الإقامة (فى حالة كون مرتكب الحادث أجنبى)

وباســـتخدام العناصر المذكورة عاليه لإعداد نموذج تسجيل، فقد أمكن إظهـــار العناصـــر الأساسية للأحداث محل التحليل، كما هو موضح بالنماذج أرقـــام (1، 2، 3، 4، 5)

النموذج رقم (1)

حـــــادث الإرهـــــاب رقم/1

العناصر المتعلقة بالحادث المرتكب :

- تاريخ الحادث : 6/12 يوم الحادث : السبت
- وقـــت الحادث : 0500
- موقع الحادث : مترل خاص
- نـــــوع الحادث : عملية إختطاف ، تفجير قنابل ، إختطاف ،، إطلاق النار ، ... ألخ)
- الأسلحة التي صودرت : بندقيتان طراز أ ك-47 ، مسدسان عيار 9 مللى

العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث :

- الإســـــــم : جون براون
- العنـــــوان : (المدينة والدولة) بوغوتا ، كولومبيا
- الجنــــــس : ذكر X أنثى ......
- العـــــــرق : أســـــــــود
- العمـــــــر : 28
- الجنســـــية : كولومبى رقـــم جواز السفر والدولة : كولومبيا 5116291
- جوازات السفر الأخرى أو بطاقة هوية : مكسيك 047854
- المهنــــــــة : طالـــــــــب
- سجل الجنايات السابق : نعم ، تهريب مخدرات
- مدة الرحلة : أســــبوعان
- الأشخـــــاص المرافقون : إمرأة أصغر سناً

النموذج رقم (2)

حـــــــادث الإرهـــــــاب رقم/2

العناصر المتعلقة بالحادث المرتكب :

- تاريخ الحادث : 22/12 يوم الحادث : السبت
- وقــت الحادث : 1100
- موقع الحادث : المنطقة التجارية فى وسط المدينة
- نـــوع الحادث : لغـــم فى سيارة ، تفجير قنابل ، اختطاف ،، إطلاق النار ، ... ألخ)
- الأسلحة التى صودرت :

العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث :

- الاســــــــم : سالى سميث
- العنـــــوان : (المدينة والدولة) بيفاست ، إيرلنــدا
- الجنـــــس: ذكر .... أنثى X
- العـــــرق : بيضـــــاء
- العمـــــــر : 27
- الجنســـــية : بريطانية رقم جواز السفر والدولة : بريطانى ج 5564
- جوازات السفر الأخرى، أو بطاقة هوية : أفريقـــيا الوســطى : 116522
- المهنـــــــة : طالـــــــبة
- سجل الجنايات السابق : لايوجد
- مدة الرحلة : أســـبوع واحد
- الأشخـــاص المرافقون : لا أحـــد

النموذج رقم (3)

حـــــــادث الإرهـــــــاب رقم/3

العناصر المتعلقة بالحادث المرتكب :

- تاريخ الحادث : 15/12 يـــوم الحـــادث : السبت
- وقـــت الحادث : 1300
- موقع الحادث : مجمع سوق تجارى (شوبنغ مول)
- نـــوع الحادث : قنبلة وضعت فى حوض مزروع تفجير قنابل ، اختطاف إطلاق النار ، ... ألخ)
- الأسلحة التى صودرت : مسدس 9 مللى ، أجهزة إلكترونية

العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث :

- الإســـــم : إريك جونـــز
- العنـــوان : (المدينة والدولة) بيـــروت ، لبنـــان
- الجنــــس : ذكر X أنثى ....
- العـــــرق : أبيـــــض
- العمـــــر : 25
- الجنســـية : بـــريطاني رقم جواز السفر والدولة : بريطانيا 157653أ
- جوازات السفر الأخرى أو بطاقة هوية : قبرص : 6152111
- المهنــــة : عاطل عن العمل
- سجل الجنايات السابق : لايوجد
- مدة الرحلة : أســـبوع واحد
- الأشخـــاص المرافقون : لا أحـــد

النموذج رقم (4)

حــــــــادث الإرهـــــــــاب رقم/4

العناصر المتعلقة بالحادث المرتكب :

- تاريخ الحادث : 20/11 يوم الحادث : الجمعـــة
- وقـــت الحادث : 1900
- موقع الحادث : ملعب الهوكي
- نـــــوع الحادث : تفجـــيـــر ســـيارة تفجير قنابل ، اختطاف ، إطلاق النار ، ... ألخ)
- الأسلحة التي صودرت : لا شـــــيء

العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث :

- الإســـــــــم : ألفريـــد نيومـــان
- العنـــــوان : (المدينة والدولة) بـــون ، ألمانيـــا
- الجنــــــس : ذكر X أنثى ....
- العـــــــرق : أبيـــــــــض
- العمـــــــــر : 34
- الجنســـــــية : بـــريطاني رقم جواز السفر والدولة : بريطاني 6915131
- جوازات السفر الأخرى أو بطاقة هوية : لايوجد
- المهنــــــــــة : عامـــــل
- سجل الجنايات السابق : لايوجد
- مدة الرحلة : ثلاثـــــــة أيـــام
- الأشخــــــاص المرافقون : لا أحــــد

النموذج رقم (5)

حـــــادث الإرهـــــــاب رقم/5

العناصر المتعلقة بالحادث المرتكب :

- تاريخ الحادث : 30/11 يوم الحادث : الجمعـــة
- وقـــت الحادث : 1700
- موقع الحادث : المطــــار
- نـــــوع الحادث : إطـــلاق النــــار تفجير قنابل ، اختطاف ، إطلاق النار ، ... ألخ)
- الأسلحة التي صودرت : 3مدافع رشاشة ، 5 قنابل يدوية

العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث :

- الإســـــــــم : مايـــك ســـميث
- العنـــــوان : (المدينة والدولة) دمشـــق ، ســـوريا
- الجنـــــس : ذكر X أنثى ....
- العـــــرق : أبيـــــــــــض
- العمـــــــر : 20
- الجنســـــية : بـــريطاني رقم جواز السفر والدولة : بريطانيا 55566
- جوازات السفر الأخرى أو بطاقة هوية : مصر 00152
- المهنـــــــة : نجـــــــار
- سجل الجنايات السابق : نعم ، التحريض على الشغب
- مدة الرحلة : يوم واحد
- الأشخــــاص المرافقون : لايوجد

وبعـــد تحديـــد العناصـــر الأساسية للحادث الإرهابى، وإظهار ملامح شخصـــية الإرهـــابى مرتكـــبه، تأتى الخطوة الثانية المتمثلة فى تحديد العوامل، والأوصاف المتكررة فى تلك الحوادث والتى قد تنبئ عن دلالات معينة، وذلك عـــن طريق وضع جدول يحتوى على العناصر الأساسية للحوادث الخمس محل التحليل حتى يمكن مقارنه الحوادث الخمس بطريقة عملية مبسطة.

ويـــأخذ الجـــدول المنشـــود شكل الجدول رقم (1) والذى يمكن أن نســـتخلص مـــنه أن الحوادث الارهابية الخمس قد وقعت خلال أيام الخميس، والجمعة والسبت، خلال شهرى نوفمبر، وديسمبر، وأن غالبية مرتكبو الحوادث لم يرافقهم أحد أثناء زيارة الدولة، وأن مدة زيارتهم لاتزيد عن الأسبوع، وأن معظمهم من الذكور فى سن العشرين ومن ذوى البشرة البيضاء.

ولا تنـــتهى مهمة المحلل عند استقراء النتائج المترتبة على عملية التحليل ولكنه يجب أن يضع تصور لكيفية الاستفادة من تلك النتائج، فعلى سبيل المثال يمكـــن استخدام النتائج السابقة لزيادة اجراءات الفحص الأمنية لحركة الدخول والخروج من الدولة فى أيام الخميس، والجمعة، والسبت من كل أسبوع خلال شـــهرى نوفمبر وديسمبر من كل عام وخاصة للشباب فى سن العشرين ذوى البشرة البيضاء من الاجانب الذين سيمضون مدة أسبوع داخل الدولة.

الجدول رقم (1)

العناصر المتعلقة بالحادث ومرتكبه

رقم الحادث	1	2	3	4	5
موقع الحادث	مترل خاص	منطقة تجارية	سوق تجاري	ملعب هوكي	المطار
اليوم	الخميس	السبت	السبت	الجمعة	الجمعة
جنس الجاني	ذكر	أنثي	ذكر	ذكر	ذكر
العمر	28	27	25	34	20
المهنة	طالب	طالبة	عاطل	عامل	نجار
سجل الجنايات	نعم	لا	لا	لا	نعم
مدة الزيارة	أسبوعين	أسبوع	أسبوع	ثلاثة أيام	يوم واحد
المرافقون	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
العرق	أسود	أبيض	أبيض	أبيض	أبيض
تاريخ الحادث	12/6	12/22	12/15	11/20	11/30

وتشـــير التجارب العملية لاستخدام أسلوب تحديد صفات المشتبه فيهم إلى أنه يمكن الاستفادة من ذلك الأسلوب لمساعدة رجال الأمن على أداء المهام

الموكلـــة إليهم بصورة ترتبط بالواقع العملي وتستفيد منه لوضع أفضل الخطط المستقبلية اعتمادا على الدروس المستفادة من الأحداث السابقة.

المبحث الخامس
قواعد المعلومات والتحليل الكمى للظواهر الإجرامية

يحتاج تطوير المجتمع ، وحل مشاكله إلى معرفة ودراية بكثير من الأمور خاصـــة مـــع ازدياد تشابك الظروف، وكثرة التحديات، لذا فنحن مطالبون بـــزيادة المعرفة بصفة مستمرة، لأن زيادة معرفتنا يزيد من قدرتنا على التأثير فى دفع حركة التغيير فى الإتجاه الذى نرغبه وليس الإتجاه الذى تمليه علينا الظروف.

وفى مجـــال دراســـة الظواهـــر الاجرامية، يحتاج الباحثون إلى تحديد الاســـلوب أو الاساليب التى تتلائم مع طبيعة الظاهرة الإجرامية محل الدراسة، حتى تأتى عملية الدراسة بالنتائج المرجوه منها، وبما يحقق مكافحة الجريمة بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة.

أولا : أساليب دراسة الظواهر الإجرامية :

يعـــتمد الباحثون فى دراسة الظواهر الإجرامية فى معظم الحالات على أســـلوبين أساسيين هما الأسلوب الكيفى والأسلوب الكمى، ومن الملاحظ أن كثير من الباحثين يستخدمون الأسلوب الكيفى لدراسة الظواهر الإجرامية، وقد يـــرجع ذلـــك إلى عدة أسباب منها نوع الظاهرة محل الدراسة، وقلة البيانات المتاحة، ونوعية التعليم والتدريب التى يتلقاها الباحثون فى هذا المجال، ولكن مع تقدم المجتمع، وتعدد، وتشابك العوامل المساعدة على وجود الظواهر الإجرامية، فإنـــه أصـــبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل فى بعض الحالات الاكتفاء باستخدام الأسلوب الكيفى لدراسة الظواهر الاجرامية.

وللاســتفادة من أساليب التحليل الكمى فى دراسة الظواهر الإجرامية، فإنه يلزم تدريب الباحثين على عدة عمليات هامة، ومن هذه العمليات ملاحظة المؤشرات المتعلقة بالظواهر محل الدراسة، وقياسها، وتسجيلها فى صورة رقمية تقــبل المعالجــة والتحليل ، ثم تدريب الباحثين على إستخدام الأساليب الكمية لتحلــيل البيانات، وتحديد الأبعاد المختلفة للظواهر محل الدراسة، ووضع أفضل الحلول لمعالجتها.

وبعــد تــناول عملــية أستخدام الأساليب الكمية فى دراسة الظواهر الإجرامية، سنتناول بالتطبيق العملى استخدام الأساليب الكمية لدراسة ظاهرتين من الظواهر الاجرامية هما ظاهرة خطف الطائرات وظاهرة العنف.

ثانيا: استخدام الأسلوب الكمى فى دراسة، وتحليل جرائم خطف الطائرات:

تشــمل دراســة الظواهر الإجرامية عدة مراحل، ويعتبر من أهم هذه المــراحل، مرحلة جمع وتصنيف البيانات، ومرحلة تحليل البيانات، وإستخلاص النتائج. ونظرا لأهمية تلك المرحلتين فإننا سوف نتناولهما بشىء من التفصيل.

(1) جمع وتصنيف البيانات :

تحــتاج دراسة جرائم خطف الطائرات إلى توفير البيانات الكافية للإلمام بالأبعــاد المختلفة لتلك الجرائم، وبالبحث عن المعلومات المتعلقة بجرائم خطف الطائرات تبين أنه توجد بيانات عن إجمالى عدد جرائم خطف الطائرات، ولكن هذه البيانات لاتتضمن تفاصيل كل جريمة، ونظرا لأهمية الإلمام بالتفاصيل الدقيقة لجــرائم خطف الطائرات، فقد قمنا بالرجوع إلى المصادر الاولية التى تناولت

208 حادثـــة من حوادث جرائم خطف الطائرات التى ارتكبت على المستوى العالمى خلال الفترة من 1980 إلى 1990.

ثم صـــممت إستمارة (Index) لجمع البيانات عن كل حاله اختطاف، حيـــث تضمنت هذه الإستمارة المتغيرات المستهدف دراستها. وبعد استيفاء بيانات الإســـتمارة، تم تصنيف وترميز وإدخال تلك البيانات بالحاسب الآلى، وبالتالى إعداد قاعدة للبيانات تحتوى على العوامل التالية:

- تاريخ اختطاف الطائره: اليوم، و الشهر، والسنه.
- مكان الطائره عند حدوث الاختطاف.
- نوعية السلاح المستخدم بواسطه مختطفى الطائرات.
- عدد المختطفين الذين قاموا باختطاف الطائره.
- عدد القتلى فى كل حالة اختطاف.
- عدد الجرحى فى كل حاله اختطاف.
- كيفيه انهاء حالة الاختطاف.
- دوافع اختطاف الطائرات.

(2) التحليل الإحصائى لجرائم خطف الطائرات:

بعد الإنتهاء من عملية إدخال البيانات المتعلقة بجرائم خطف الطائرات بقـــاعدة البـــيانات بواسطة الحاسب الآلى، قمنا بتحليل تلك البيانات إحصائيا باستخدام الجداول التكرارية الفردية، والثنائية، والثلاثية التى أمكن عن طريقها

تحلـيل جـرائم خطـف الطائرات فى الفترة محل الدراسة، حيث تبين من هذا التحليل ما يلى:

ــ استخدام الأسلحة النارية والمواد المتفجرة فى 49% من جرائم خطف الطائرات.

ــ ارتكـاب جـرائم خطـف الطائرات فى معظم الأحوال أثناء وجود الطائـرات على أرض المطارات، حيث مثلت هذه الحالات نسبة 83,2% من إجمالى عدد الحالات.

ــ نجاح أسلوب التفاوض فى إنهاء مايقرب من 70% من حوادث خطف الطائرات واستخدام القوة فى إنهاء حوالى 30% من الحالات.

ــ قـيام مختطفو الطائرات بخطف الطائرات من أجل الهروب من دولة إلى أخرى فى 97 حالة، بما يمثل نسبة 46,6% من إجمالى عدد الحالات.

ــ قيام الأفراد الذين لا ينتمون إلى جماعات إرهابية باستخدام أسلحة غير حقيقـية تشـابه الأسلحة النارية، والقنابل فى 42 حالة من حالات اختطاف الطائرات.

ــ وجـود الدافع السياسى وراء الاختطاف فى خمسين حالة اختطاف، بما يمثل نسبة 24% من إجمالى حالات اختطاف الطائرات.

ــ لجـوء أعضاء المنظمات الإرهابية إلى خطف الطائرات من أجل اطلاق سراح بعض المسجونين السياسين.

ــ قيام أعضاء المنظمات الإرهابية بارتكاب 44 حالة خطف للطائرات، بما يمثل نسبة 21,2% من إجمالى عدد حالات خطف الطائرات.

— أرتكـــاب معظم عمليات خطف الطائرات من قبل المنظمات الإرهابية خلال أشهر نوفمبر، وديسمبر، ويناير.

— استخدام المنظمات الإرهابية الأسلحة النارية، والمواد المتفجرة فى معظم حالات خطف الطائرات التى قامت بها تلك المنظمات.

— وقـــوع معظم حالات القتل، والإصابة للركاب عند استخدام مختطفوا الطائرات الأسلحة النارية، والمواد المتفجرة فى عمليات الاختطاف.

— شهدت مناطق العالم المختلفه اختطاف الطائرات بواسطة الأفراد الذين لاينـــتمون إلى جماعـــات أرهابية، ولكن تركزت حالات الاختطاف بواسطة أعضاء الجماعات الإرهابية فى أمريكا اللاتينية، وأوروبا، والشرق الأوسط.

ثالثا : جرائم العنف والزيادة السكانية :

1 — جمع البيانات :

اســـتخدمت البيانات الإجمالية لجرائم القتل والضرب المفضى إلى الموت فى المحافظات العشر التالية : القاهرة، الأسكندرية، الجيزة، بورسعيد، بنى‌سويف، المنـــيا، اسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، ووردت تلك بالبيانات بالتقارير السنوية لمصلحة الأمن العام خلال الفترة من 1986 حتى 1993. كما استخدمت البـــيانات المتعلقة بالكثافة السكانية (خلال الفترة من 1986 حتى 1993 فى المحافظات العشر المذكورة) التى تضمنها تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الصادر فى 1995/1/1 .

2 ــ التحليل الإحصائى لجرائم العنف والزيادة السكانية :-

اعتمد التحليل بصورة أساسية على إستخدام الأسلوب الكمى -المتمثل فى أسلوب الارتباط- لتحليل جرائم القتل، وجرائم الضرب المفضى إلى الموت، وكذا تحديد مدى علاقة هاتين الجريمتين والتغير فى الكثافة السكانية فى المحافظات العشر محل الدراسة.

وقــد تــبين من التحليل الاحصائى للعلاقة بين جرائم القتل، وجرائم الضرب المفضى إلى الموت، والكثافة السكانية فى المحافظات العشر محل الدراسة إلى أن هــناك نوعان من العلاقات: علاقات جوهرية، وعلاقات غير جوهرية، وذلك عند مستوى الدلالة (0,01 0).

أ- العلاقات الجوهرية :

أظهرت نتائج التحليل الاحصائى أن هناك ثلاث علاقات جوهرية وهى كما يلى:

-علاقة ارتباط جوهرية عكسية بين جرائم القتل العمد، والكثافة السكانية فى محافظة القاهرة.

-علاقة ارتباط جوهرية عكسية بين جرائم القتل العمد، والكثافة السكانية فى محافظة الجيزة.

-علاقــة ارتــباط جوهرية عكسية بين جرائم الضرب المفضى إلى الموت، والكثافة السكانية فى محافظة القاهرة.

ب – العلاقات غير الجوهرية :

أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية غير جوهرية بين جرائم القتل العمد، والكثافة السكانية فى كل من المحافظات التالية:

- بنى سويف - أسيوط - قنا - أسوان.

كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط عكسية غير جوهرية بين جرائم القتل العمد، والكثافة السكانية فى المحافظات التالية:

- الإسكندرية - بورسعيد - المنيا - سوهاج.

وأشارت النتائج أيضا إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين جرائم الضرب المفضى إلى الموت، والزيادة فى الكثافة السكانية فى سبع محافظات هى:

- الإسكندرية - الجيزة - بورسعيد - بنى سويف
- المنيا - قنا - أسوان.

تشير نتائج التحليل الإحصائى إلى أهمية استخدام الأساليب الكمية لدراسة الظواهر الاجرامية، وخاصة أسلوب تحليل الحوادث الذى يسهل عملية الإلمام بالأبعاد المختلفة للظاهرة محل الدراسة، مما يساعد القائمين بأعمال المكافحة على وضع أفضل استراتيجيات المكافحة، فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من النتائج السابقة فى:

- تحديد الأوقات التى تكثر فيها عمليات اختطاف الطائرات سواء من قبل الأفراد ، أو من قبل أعضاء المنظمات الإرهابية لزيادة درجات الاستعداد الأمنى بالمطارات لمنع إرتكاب تلك الجرائم.
- تدريب رجال الامن بالمطارات بصورة مكثفة على اكتشاف الأسلحة والمواد المتفجرة التى تتصدر الأسلحة المستخدمة فى اختطاف الطائرات.
- تدريب العاملين فى مجال تأمين الطائرات على اكتشاف الأسلحة غير الحقيقية التى تشابه الأسلحة النارية والقنابل اليدوية ، ومنع حملها داخل الطائرات، حيث إن نتائج الدراسة تشير إلى استخدام تلك الأسلحة فى

كـثير من حالات خطف الطائرات، وخاصة من قبل الأفراد الذين لا ينتمون إلى جماعات إرهابية.

تشـير نتائج التحليل الإحصائى أيضا إلى أهمية إعداد الباحثين القادرين عـلى توظيف الأسلوب الكمى فى دراسة الظواهر الإجرامية مع التركيز على الإسـتفادة من معطيات العلم المتمثلة فى علم الإحصاء، ومعطيات التكنولوجيا المتمثلة فى الحاسبات الآلية، حتى يمكننا مواجه الظواهر الإجرامية بأعلى قدر من الكفاءة، والفعالية.

وتشير نتائج التحليل الإحصائى أن هناك علاقة ارتباط جوهرية عكسية بـين جـرائم القتل العمد، والضرب المفضى إلى الموت والكثافة السكانية فى محافظات القاهرة، والجيزة وهذا يظهر مدى الحاجة إلى ما يلى:

- إجراء المزيد من الدراسات لتحديد أسباب انخفاض هذه الجرائم.
- إجـراء الدراسات اللازمة لبحث العلاقة بين الجرائم بأنواعها المختلفة، والكثافة السكانية فى المناطق المختلفة.
- إعـداد الدراسات حول العلاقة بين الجرائم بأنواعها فى المناطق المختلفة خـلال السنوات المتتالية للوقوف على اتجاهاتها، ومعرفة مدى علاقتها بالكثافة السكانية.
- إعداد دراسة تتناول الجريمة وعلاقاتها بالعوامل المرتبطة بها مثال الكثافة السكانية، والمستوى التعليمى، والمستوى الإقتصادى، والترابط الأسرى، والإعتـياد عـلى المخـدرات، وغيرها من العوامل، حتى يمكن وضع استراتيجية شاملة لمعالجة الجريمة.

خاتمة

لقد تعرضنا من خلال التناول السابق لموضوعات هذا الكتاب لماهية الإدارة الاستراتيجية وكيفية توظيفها فى مجال مكافحة الجرائم المستحدثة، بشقيها المنعى والضبطى، خاصة ما يتضمنه الشق المنعى من تحليل المناخ والمخاطر التى تؤثر بصورة جوهرية فى وضع المؤسسة الشرطية، ورؤيتها، وخطتها الاستراتيجية، وما يقابل ذلك من العمل على تعظيم قدرة المؤسسة الشرطية الداخلية فى ضوء ما يواجهها من المستجدات الأمنية.

وقمنا بعد ذلك بالتعريف بمجموعة من الجرائم المستحدثة التى أظهرها تحليل المناخ الأمني بمستوياته المحلية، والإقليمية، والعالمية، كجرائم بطاقات الإئتمان، وجرائم الحاسب الآلى، وجرائم البيئة، وتهريب الأشخاص، وبيع الأعضاء البشرية، والجرائم الاقتصادية، والتى تحتاج فى مكافحتها لطرق وأساليب تلائم طبيعتها المستجدة، وهذا ما يتطلب بذل الجهد المتواصل لتنمية قدرات، وامكانات المؤسسة الشرطية.

ثم عرضنا لبعض النماذج الاستراتيجية ذات الصبغة العملية فى مجال مكافحة الجرائم المستحدثة، والتطبيقات الاستراتيجية للمعلوماتية، وأهمية توفير المعلومات اللازمة لتطوير العمل الشرطى، والتنمية البشرية بشكل استراتيجى، وكيفية جعل المؤسسة الشرطية مؤسسة مستمرة التعلم فى ظل مناخ يتصف بالثبات على التغير، كما أظهرنا أهمية توظيف، وتكامل النظم الأمنية المتقدمة بصورة تطبيقية فى مجال مكافحة الجرائم بصفة عامة، والجرائم المستحدثة بصفة خاصة، مثل توظيف نظام تحديد الأماكن العالمي(GPS)، ونظام الخرائط الأمنية الجغرافية (GIS)، وتوظيف شبكة الإنترنت كمصدر من مصادر المعلومات،

وكيفية قياس جودة المعلومات المتاحة بها، وكيفية تنمية مهارات البحث الشرطى فى ظــل ثورة المعلومات، والاتصالات، حيث تم التركيز على مهارات البحث لأهميــتها فى مواجهـــة المناخ المتغير، وفعاليتها فى مجال رصد، وتحليل الظواهر الاجرامية، والتعرف على حركة الجرائم، وتطورها، وكيفية مواجهتها بأساليب علمية وعملية، وبحلول غير تقليدية.

وقــد تــلى ذلك، عرض بعض نماذج التحليل الكمى المتقدمة لتحديد صـــفات المجرمين، وكيفية الاستفادة من قواعد البيانات، والمعلومات الشرطية لتناول دراسة، وشرح، ووضع استراتيجيات مكافحة الظواهر الاجرامية بأعلى كفاءة وفعالية ممكنة.

وقد أظهرت معالجة الموضوعات السابقة، أهمية أن تتناول نهاية الكتاب موضـــوع ذات أولوية استراتيجية وهو كيفية جعل المؤسسة الشرطية مؤسسة قـــادرة على التعلم بصفة مستمرة، وتوظيف معطيات العصر كشبكات ونظم المعلومـــات بصـــورها المختلفة، والأساليب العلمية الحديثة وذلك لتلبية احتياج أساســـى يتمثل فى كيفية التعامل مع المناخ الأمنى المتغير الذى يتأثر بالعديد من العوامـــل، والمتغيرات المحلية ، والإقليمية، والعالمية، وهو الأمر الذى يتطلب من المؤسسة الشرطية أن تكون لديها القدرة على قراءة الماضى، ومعاصرة الحاضر، واستشـــراف المســـتقبل بمـــا يمكـــنها مـــن الارتقاء بالأداء بصورة مستمرة (Continuous Improvements) وهذا ما يظهر احتياج المؤسسة الشرطية لتبنى العناصر البشرية القادرة على التصور، والابتكار، ونقل الفكر الحديث إلى الواقع العملى، الذى يتم من خلاله تكوين نموذج ذاتى تطبيقى Applied يقوم عـــلى توظيف كافة الامكانات المادية، والتنظيمية، والمعلوماتية المتقدمة بشكل مـــتكامل، وبمـــا يتيح الفرصة للتقييم، والتقويم، ودعم القدرة على خلق روح

المــبادرة Pro-Active فى مواجهة كل ما يستجد من أحداث، والتقليل قدر المســتطاع من الاعتماد على أسلوب رد الفعل Re-Active حتى يكون السبق دائما لجانب الشرطة، وبما يحقق متطلبات، وآمال المجتمع منها، وبما يوفر المناخ الآمن اللازم للاستثمار، والتنمية، والتمتع بما يحققه من تقدم، ورخاء.

المراجع

أولا- المراجع العربية:

- دكتور/ إبراهيم حلمى عبد الرحمن، العلاقة بين التنمية البشرية وقدرة الإتصال والمال فى عصر المعلومات، وثائق مؤتمر "مصر وتكنولوجيا المعلومات الحاضر والمستقبل"، 24 يناير 1994، أكاديمية البحث العلمى، وثائق المؤتمر، ص 15.

- دكتور/ أحمد سيد مصطفى، التخطيط الاستراتيجى لمكافحة الإرهاب، الفكر الشرطى، الشارقة، المجلد الثامن، العدد الثانى، ربيع الأخر 1420 هـ -يوليو 1999م.

- التقرير المرحلى رقم (جع/67/تق/5)، من وثائق دورة الجمعية العامة رقم (67)، القاهرة، 22-27 أكتوبر 1998م.

- إعلان نابولى السياسى، وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، A/49/748، ديسمبر، 1994، ص9.

- أنور خليل، نحو دليل فعال للتنمية البشرية العربية (من المنظور الإحصائى)، ندوة "التنمية البشرية فى عصر المعلومات فى العالم العربى" ضمن فعاليات المؤتمر الدولى الواحد والعشرون للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاتها، المركز الديموجرافى بالقاهرة، 11 أبريل 1996.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (تقدير عدد سكان جمهورية مصر العربية فى 1995/1/1.

ـــ تقاريـــر الأمن العام السنوية: 1986، 1987، 1988، 1989، 1990، 1991، 1992، 1993.

- دكتور رفعت المحجوب، وأ.د. فاروق يوسف، وأ.د. أحمد رشيد، ودكتور أحمد الصفتى، نموذج مقترح لدراسة المتغيرات الأمنية فى مصر، بحث مقـــدم لمؤتمـــر الشـــرطة العصرية عام 2000، وزارة الداخلية، أكاديمية الشرطة، القاهرة، 22-25 يناير 1984.

- عـــاطف حليم حنا، الكمبيوتر كيف يعمل وماذا فى داخله دراسة تفصيلية للمبتدئين، 1987.

- دكتور/ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المكتبة ودورها فى الدراسات العلـــيا نحو تطوير مكتبات جامعة القاهرة، دراسة مقدمة إلى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا، 23-24 أبريل 1996، وثائق المؤتمر، ص 166.

ـــ دكـــتور/ ســـيد محمد عبد الوهاب،ورقة عمل حول "تكنولوجيا المعلومات والأدارة"، مؤتمر مصر وتكنولوجيا المعلومات الحاضر والمستقبل، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجـــيا، اللجنة القومية للمعلومات والجمعية المصرية للحاسب الآلى، 17- 19يناير 1994، ص 211.

- دكـــتور/ طـــارق عميره، المؤتمر السنوى السابع لقسم الإحصاء ومركـــز المعلومـــات والحاسبات الألكترونية "الإحصاء والنمذجة الآلية فى العلـــوم الإجتماعـــية والإنســـانية، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياســـية، قسم الإحصاء ومركز نظم المعلومات والحاسبابت الألكترونية، القاهرة ، 14-16 مارس، 1995ص د.

- دكتور/ عبد اللطيف الهنيدى، تنمية القوى البشرية فى مصر، ندوة "التنمــية البشرية فى عصر المعلومات فى العالم العربى" ضمن فعاليات المؤتمر الــدولى الواحــد والعشرون للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاتها، المركز الديموجرافى بالقاهرة، 11 أبريل 1996.

- دكتور / عبد الكريم أبو الفتوح درويش:

- اتجاهات الجريمة وتنمية القدرات البحثية، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد السادس عشر، يوليو، 1999م، 364-365 .
- الإدارة الاستراتيجية للمنشآت الإنتاجية "الجزء الأول"، مجلة كلية الدراسات العلــيا (دورية محكمة)، أكاديمية الشرطة، القاهرة، يوليو، 1999م، ص 457-458.
- استراتيجية منع الجريمة والسياسة الأمنية، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمــة)، القاهــرة، العدد الخامس عشر، يناير، 1999م، ص 418-445.
- اســتخدام أســلوب تحديــد صفات الإرهابيين (Profiling Method) ورفــع كفــاءة وفعالــية الأداء الأمنى، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد الثانى عشر، القاهرة، يوليو، 1997، ص 429-443.
- المــنهج العــلمى والتحليل الكمى للظواهر الاجرامية "دراسة تطبيقية على جــرائم خطف الطائرات"، الأمن العام: المجلة العربية للعلوم الأمنية، العدد 152، يناير، 1996، ص67-71.

- المنظومة الإستراتيجية لمنع الجريمة (إستراتيجيا وسياسيا وإداريا)، مجلة مركز بحـــوث الشــــرطة (دوريـــة محكمـــة)، القاهرة، العدد الثالث عشر، يناير، 1998م ، ص 389- 413.
- آلـــيات وبـــرامج سياسات منع الجريمة، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمـــة)، القاهـــرة، العدد الرابع عشر، يوليو، 1998م، ص 529-553.
- الكمبيوتر تنمية مهارات الباحثين فى مجال مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية، الفكر الشرطى، الشارقة -الأمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس - العدد الثالث، رجب 1417ه - ديسمبر 1996م، ص 74.
- التدريـــب مـــن خلال الشبكات الألكترونية، مجلة كلية التدريب والتنمية، أكاديمية الشرطة، القاهرة، يوليو، 1999م، ص277- 238 .
- نحو سياسة رشيدة لتنمية الموارد البشرية، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمـــة)، القاهـــرة، العدد السابع عشر، يناير، 2000م، ص 221-241.
- حوسبة نظام العدالة الجنائية، الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد 151، أكتوبر 1995م، ص 66-70.

محاضـــرة حـــول "تحلـــيل المعلومـــات ورفـــع كفاءة عمليات الشرطة- Information Analysis and Increasing the Effectiveness of Police Operation"، المركـــز الأفـــريقى لـــبحوث ودراســـات منع الجريمة، مركز بحوث الشرطة، الدورة رقم 59 حول "إدارة عمليات الشرطة وأثـــرها فى المواجهة الأمنية" التى عقدت فى الفترة من 1997/1/22 إلى 1997/1/23.

- دكـــتور/ عـــبد الكريم درويش، والدكتورة / ليلى تكلا، أصول الإدارة العامة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1977.
- دكـــتور/ عـــبد المجـــيد وهـــبة خير الدين، قاعدة البيانات البحثية الإلكترونـــية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا، 23-24 أبريل 1996، وثائق المؤتمر، ص131.
- لـــنكولن تشاو، الاحصاء فى الادارة، ترجمة الدكتور/ عبد المرضى حامد عزام وآخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1990، ص 11-15.
- دكـــتور/ محمـــد أديـــب ريـــاض غنيمى، شبكات المعلومات (الحاضر والمستقبل)، كراسات مستقبلية - المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص 25-29.
- لـــواء دكـــتور / محمـــد حـــافظ الرهوان، طبيعة، بطاقات الدفع الألكترونى كوسيط فى المبادلات، المخاطر، وأهم سبل المواجهة، مجلة مركز بحـــوث الشـــرطة، (دورية محكمة)، القاهرة، العدد السادس عشر، يوليو، 1999ص 83-112.
- عميد / محمد عبد اللطيف فرج، تجريم عمليات غسيل الأموال "فى مصر والأنظمة المقارنة"، مجلة مركز بحوث الشرطة، (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الثالث عشر، يناير، **1999**م، ص **237-278**.
- الأســـتاذ الدكـــتور/ محمد عبد الفتاح منجى، التخطيط في المجال الأمـــني، التخطـــيط الأمـــني، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993م، ص 16-17.

- دكتور/ محمد فتحي عبد الهادى، نحو تطوير مكتبات جامعة القاهرة، دراسة مقدمة إلى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا، 23ـ 24 أبريل 1996، وثائق المؤتمر، ص145.

- دكتور/ محمد محمود أمام، ملاحظات أبديت فى جلسة مناقشة نتائج مؤتمر "مصر وتكنولوجيا المعلومات الحاضر والمستقبل"، 24 يناير 1994، أكاديمية البحث العلمى، وثائق المؤتمر، ص 21.

- مركز بحوث الشرطة، بحث الأبعاد المعاصرة لدور الأجهزة الأمنية فى تهيئة المناخ الاستثمارى فى مصر، مقدم إلى المؤتمر القومى "نحو إستراتيجية أمنية لتشجيع الاستثمار فى مصر"، أكاديمية الشرطة، مركز بحوث الشرطة، القاهرة، 24 مارس 1996، ص 174.

ـ محمد يوسف، الاحصاء فى البحوث العملية، المكتبة الاكاديمية، غير مذكور سنة النشر.

ـ لنكولن تشاو، الإحصاء فى الإدارة، ترجمة الدكتور/ عبد المرضى حامد عزام وآخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1990.

- دكتورة/ ناريمان إسماعيل متولى، إقتصاديات المعلومات دراسة للأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعض البلاد الأخرى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995.

ـ ولیام س. ديفيز، مفاهيم الكمبيوتر الأساسية، ترجمة وإصدار مؤسسة الأبحاث اللغوية، توزيع الدار العربية للنشر والتوزيع،القاهرة، 1987.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

- Andre Bossard, Transnational Crime and Criminal Law, Office of International Criminal Justice, Chicago, 1990.
- Alastair Smith, Criteria for Evaluation of Internet Information Resources, World Wide Web Virtual Library, URL of this page: http://www.vuw.ac.nz/~agsmith/evaln/,Last Modified, March 1997.
- Ann Scholz, Evaluating World Wide Web Information, Purdue University Libraries, URL:http://thorplus.lib.purdure.edu/, Last update: February 1996.
- Anti-Terrorism Program, Department of the Treasury U.S. Customs Service, 1994.
- Babbie, Earl,

  * The Practice of Scoial Research, Fifth Edition, Wadsworth Publishing Company, Belmont, 1989.

  *Survey Research Methods, Second Edition, Wadsworth, Belmont, 1990.
- Darwish, A. Abdelkarim, Crimes Against Aircraft: Law and Policy Perspectives, Cairo, Distributed by Al-Ahram, 1995.

- Delbert C. Miller, Handbook of Research Design and Social Measurement. (Newbury Park: SAGE Publications, 1991).
- Elizabeth E. Kirk, Evaluating Information on the Internet, a Web Pages, 1996.
- F.J. Gould an others, Quantative Concepts for Management, Third Edition, Prentice-Hall International, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey.
- Fred N. Kerlinger, Foundation of Behavioral Research. (New York: New York University, 1973).
- Hagan, Frank E. Research Methods in Criminal Justice and Criminology, Second Edition, Macmillan Publishing Company, New York, 1989
- Han Frank E. Research Methods in Criminal Justice and Criminology, Second Edition, Macmillan Publishing Company, New York, 1989.
- Herbert A. Simon, Administrative Behavior A Study of Decision Making Process in Administrative Organization, Second Edition, New York, The Macmillan Company, 1957 (Ninth Printing, 1961), page 93-94.

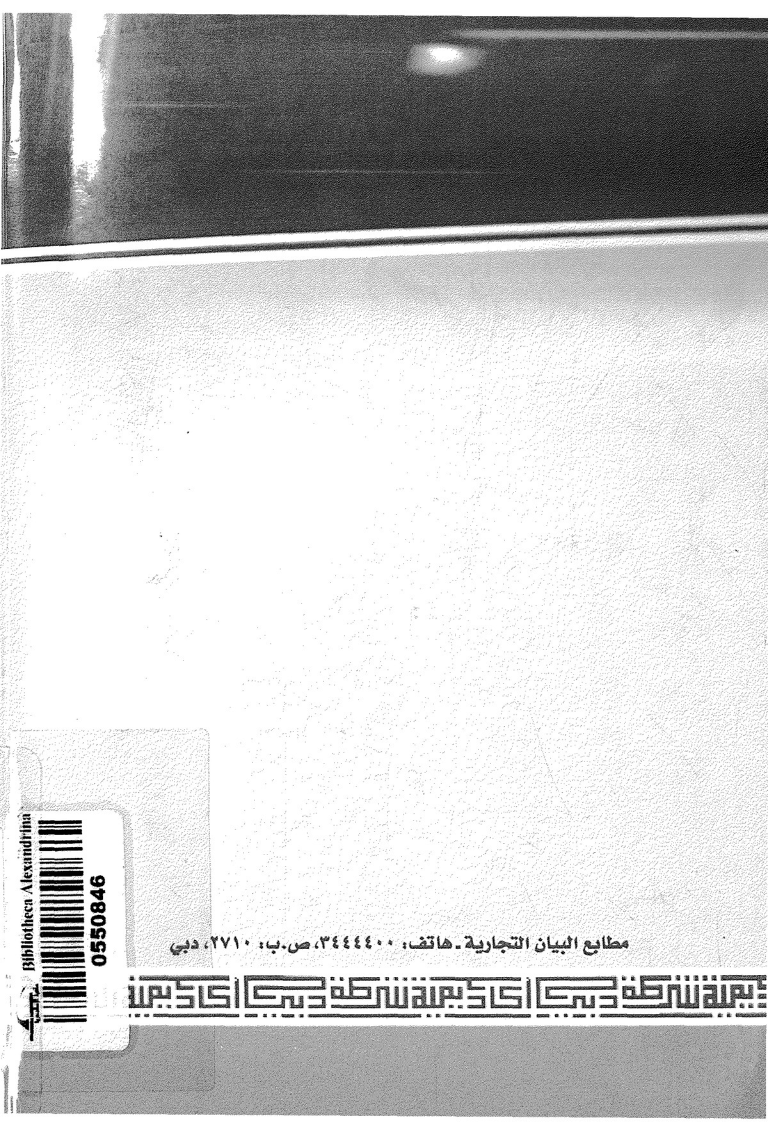
- Hope N. Trllman, Evaluating Quality on the Net,theInternet,URLttp://www.tiac.net/users/hopefindqual.html, last revised: 13 November 1997.
- Jay Liebowitz and Kathie Wright, A Look Toward Valuating Human Capital, In: Knowledge Management Handbook, CRC Press LLC, London, 1999.
- J. David Coldren, Change at the Speed of Light: Doing Justice in the Information Age, a paper presented at The Ninth United Nations Congress In the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Cairo, 29 April - 8 May, 1995.
- Jane Rae Buckwalter, International Perspectives on Organized Crime, Office of International Criminal Justice, 1990.
- John December, Neil Randall, and Wes Tatters, Discover the World Wide Web, (Indianapolis: Sams. Publishing, 995).
- Judith Conway, Educational Technology's Effects on Models of Instruction, May, 1997.
- Kerlinger, Fred N. Foundation of Behavioral Research, NewYork University, 1973.
- Magidson, Jay. SPSS/PC+ CHAID Statistical Data Analysis, 1989.
- Marija J. Norusis, SPSS/PC+ Studentware, 1993, Chicago.

- Mark H. Moor and Darrel W. Stephens, Beyond Command and Control: the Strategic -Management of Police Departments, Police Executive Research Forum, Washington, DC, 1991.

- Michael D. Maltz, Andrew C. Gordon and Warren Friedman, Mapping Crime In Its Community Setting Event Geography Analysis, (New York: Spriner-Verlag, 1991.
- Miller, Delbert c. Handbook of Research Design and Social Measurement, Fifth Edition, SAGE Publication, Newbury Park, 1991, page 10.alysis for Public Decisions, Second Edition, 1982.
- Office of National Drug Control Policy, the National Drug Control Strategy 1998: A Ten Year Plan (1998-2007).
- Peter Norton, Inside the IBM PC and PS/2, (New York: Brady Publishing, 1991).
- Quade, E, S. An- Elizabeth E. Kirk, Evaluating Information on the Internet, a Web Pages, 1996.
- Sergean Bob Stread, LAPD Uses STAC to Identify Crime, ICJIN: STAC Newsletter (published on the World Wide Web), November, 1994.

- St. Paul Neighborhood Crime Map Web Site, September, 1997.
- Thomas J. Beckman, The Current State of Knowledge Management, In: Knowledge Management Handbook.
- The City of Berkeley's Crime Information Web Site: Interactive Crime Map, California Crime Information, and Feedback Form, September, 1997.
- The Database System for Investigative Analysis (iBase), DataExpert B.V., The Netherlands, 1997.
- The Intelligence Analyst Workbench, (London: International Computers Limited, 1991.
- Warren R. Plunkett and Raymond F. Attner, Introduction to Management, Fifth Edition, Wadsworth Publishing Company, Belmont, 1994.
- W.W. Weiss, Decision Making For First Time Managers, American Management Association, 1985.

تم بحمد الله


مطابع البيان التجارية ـ هاتف: ٣٤٤٤٤٠٠، ص.ب: ٢٧١٠، دبي
Bibliotheca Alexandrina
0550846